

وبعد فان العلم هل في الحقيقة ما ألفه الشيخ الضيق فغيره لأن فيه من التعميم والاشارة الى الجميع اليه مما ليس في الظهور والقدرة

علامته في اللغة نيف سوى التعميم والاشارة وله ان يصحهم بكونه المطلق

احد من ليس فيكم اصافا

اي ما يتقارن زمانا زمانا لاشارة الى ان الاضافة في قوله لصد والمزيد ضرورة في اللغة خلاف
الزمان عاملا لا محققا وهي
ما يتقارن زمانا زمانا وهو مقتضى التقدير ان يكون الاشياء هنا سببا لنفسه وانما يتقارن بين الموضع
والفعل مثلا كذا فهم

ففيه اي داعيا بالحادثة (الدعاء كالمسؤول طلب الادنى من الاعلى فكأن
الامر والالتزام طلب المساوي من المساوي والتماس المصلحة بالدعاء
اشارة الى ان الحال حال من الفاعل لا عن المفعول لان المناسب ان يكون
فاعل الحمد والحادثة واحداً وقيد بالصلاة لان الداعي المطلق
اعم من المطلق وحسن الحادة بالدرجة احترازاً عن معناها الاخر
ولم يقيد بالدرجة اولا اشارة الى ان الحمد المراد الدعاء بالحمد
الصلاة بخصها والبالغ جعله حالاً محققاً عن الفاعل بحال
الحادة على الحادة القلبية لان كل من الحادة هي والحمد
لا بد من التقابل القلب اليهما والالم يكن حمداً ولا صلاة
فيلزم ح التقابل القلب الى الشئين دفعة واحدة وهما حاد
بجلا في الحادية الصادرة فانها غير متوقفة على الالتفات
بل يكفيها مخبرته في الخيال ابو طالب

قوله بعد الحمد اشارة الى ان قوله محمداً حال مقدرة مستقبلة اي
ما يتقارن زمانا زمانا نفسه لان زمان عاملا ووجه التسمية في الاورد ان الحال
الحقيقي مقدر مجزوف والحال اللفظي زمانه مستقبل بالنسبة الى زمان عاملا
وفي الثانية ضد ذلك ابو طالب (قوله ان اختار خلقه)
اقول لا يخفى ما في ظاهر الحمد من التكرار وله فعا اجوبة الاول حمل
احد المكررين على ارادة الاختيار والاخير على نفس الاختيار وحمل

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

قوله لا يساء عدم الذوق السليم وذلك لفاضل عصام وذلك لأنه جعل اللام ح الاستغراق
لأنه لا يمكن جعله للجنس لأن كل أحد غير متماثل حب الجنس المحب أيتم فلا بد أن يجعل اللام لفظاً
استغراق وحي لا يشمل غير متماثل لأنه لا يجب ح عدم عدم فلا يجب كل حد بخلافه فمتى لأن
كل حد يجمع اليه تمامه فيجبه فإذا لم يكن بد من حد على الاستغراق كان اللام أن كل حد طلب كل حد
وهذا لا يفيد إلا أن غير تمامه ليس محباً لكل حد وإنما عدم كون جديراً له أو لجنسه فلا و
الاختصاص في هذا وفق مقام الشئ وإنما يفيد تقييد اللام بقوله عطف تقييد للتعيين
هكذا في أصل النسخ والقواب للتعين ببيان قوله وفي الصحاح والقاموس النبوة ^{سما} العبارة القابو
والنباوة ما ارتفع من الأرض كالنبوة والنبى فما نقله منه نقل باللفظ وما نقله لك من
نسخه عبارة عن علم النسخ أن يكون منقولاً من النبى بمعنى ما ارتفع من الأرض فليس شراً
لم يجعله منقولاً من كماله ما خوذ من النبوة والنباوة قوله فعيل بمعنى مفعول
لكن في النسخ التي بأيدينا وغيره أن ما نقله من الكتابين يقتضيه أن يكون لفعيل بمعنى فاعل لأن الارتفاع
والتفادى لا يتم فاعل ما وقع في عباداتهم كعبادة الخي شرح جميع الجوامع والعصر وغيرهما من
قوله لم أي ما وقع ليس مقصودهم منه أنه فعيل بمعنى مفعول بل غرضهم أن الارتفاع غير المتفادى
والسلام به رفعه تعالى ولا يفترونك تقييدهم النبوة بالرفع لأن الرفع اسم من الارتفاع
لأن الرفع والارتفاع بمعنى النسخ بالخطأ على هذه الأقوال ويؤيد هذا عدم تخرج الشئ
في عديده وهو ما إذا كان من النبأ يكون بمعنى الفاعل أو المفعول قوله وقصصه ونبى
مخبر

جرد الباء الثالثة في ثالثة في باب التفسير اذا اقتضت ثلث يا آت حذف الاخرة نسياً قوله ولجميع انبياء بقول الوو
 هو قوله لو قوعها بعد الباء في الطرف قوله وان جعلت مع ابتداء وليس عطف على ان جعلت ان يفي وهو ظاهر
 قوله لا بد انما عنى ان يستعمل بالانه اختار على هذا ان يكون فعلاً بمعنى فاعل ويصح ان يكون بمعنى مفعول كما بينه البناء
 في حاشية شرح جمع الجوامع قوله وانما جمع على انباء اي مع ان هذا الوزن يختص بجمع الفعل ناقص كالتقيا
 قوله وقيل انه مفعول من النبي بمعنى الطريق في القاموس في باب النبوة والنبي كلفى الطريق وفي باب انباء النبي لا نقل
 العاض فكل منهما هنا ممكن وان كان الاول اظهر قوله من ان فاعلاً اسماً كذا في اصل النسخ والتهاب ما صحح بعضها
 النسخ بزيادة لفظ قوله قبيل من ان قوله باطر في نفسه لا يقتضيه مساواة كل واحد منهم بالنبي صلى الله عليه وسلم
 واستوى الجميع المعنى في الفضل مع ان افضلهم ابي بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي رضي الله تعالى عنهم قوله كما نطق به الحديث
 ونصه وما زال عبدى يقترب الى الله فاقبل حتى احبته واذا احبته كنت كعبه الذي يسمع به ويعلم الذي يبصر به
 ويده التي يبطش بها والجله التي يحشي بها وان سلني عطية ولكن استعاذ لا عيذته قوله وهذا معني على و
 الموجود اي كان الفناء جواً باعتبار عا ووجه صفة الفاني والمفتي فيه والآباء ان يقال مثل صفة المفتي فيه يوجد في الفاني
 لا عينه فلهذا ظاهره ان يكون الجواب ح بان في العبارة مسامحة للمبالغة في وصفهم قوله سمع منه اي هذا التأويل
 من الشارح قوله على المبالغة الاولى على التكلف مثل التحم والتنجيع ولا يلزم من التكلف في تحصيل شيء حصوله بالتمام
 قوله لجزء الارتباط اي للأدب التي يستقدونها من غير كثر ويحتمل لا لأختصاص شيء يحتاج الى القول بالفناء وحده يرد
 انهم رضي الله عنهم عا لول بان عين قد ربه عليه الصلاة والسلام لا تحصيل لهم فكيف يسمعون في تحصيل الحال تأمل قوله
 باعتبار ان طيب اي لا باعتبار التأليف والمخاطب هنا عام لكل طالب قوله ان كانت ابتداء لئلا والاستقبال بالنظر الى
 التأليف ح قوله والافعال على المعاني احر هذا لأن محل الفوائد بالذات انما يصح على المعاني قوله على تقدير
 جعلها كذا في اصل النسخ والتهاب وعلى تقدير اي من جعل ما كناية عن المعاني او الالفاظ في جعل مبتدأ وقوله
 بتفسير خبره قوله وفي هذا التفسير اي في تفسير الشارح بهذا الدلالة على تقييد الشارح وجعله نصباً للمعاني

وذلك لما يلي به باعتبار التدوين والترتيب الخاص بقريته ان معنى الشارح صحيح الكتاب من حيث هو لا
 من حيث قيامه بحمل خبره من الشارح الى ان الشارح اليها المسمى من حيث التدوين والترتيب الخاص لا من حيث
 القيام بحمل أو الألفاظ من حيث دلالتها على المعاني وأقربها الحق على المعاني لأنها الاحتمال الرابع لا من
 قوله في التسمية أي التسمية اللاحقة في قول الشارح ومكتبتها بالقول في الضميمة قوله لا يدل على ذلك
 شرة الشارح لا أي وكل منها خلاف الأصل الاصل ان يكون لكل لفظ معنى كما قسم قوله فاعلم من ذلك أي
 لعلم ما ذكر في الصالح من قوله لا ينبغي حمله على الفائدة نقلت اليه من الوصفية لأن ما يفيد عبارة النتائج
 ان الفائدة في الأصل الشيء الزائد وعبارة القاموس انها في الأصل الشيء الحاصل فندها هي وصفه اذن
 الوصف ما دل على ذلك من غير غاية الأبهام باعتبار معنى معين وهو كذلك على تقديرها خلاف تفسيرها
 حيث عني الذات وقول ان وانش وعال أي العلم والمال قوله لا زيادة اعتبار وهو قول الذي باعتبار
 ان الكتاب رسالة انظر في زيادة هذا الاعتبار مع انه كما كتبه كتابا استقام رسالة حيث قال لا يفهم
 رسالة هذه الرسالة كما قال بخيل ان كتابه لا بل تسميتها رسالة اقرب الى الأصالة من تسميتها كتاباً لأن
 يمكن ان يقال انما سماء كتاباً للأزد ولج بقوله ليس الكتب السبعة تأمل قوله وهو أي ما ذكر من تلك
 السبعة والاولى ان ينسب السطان والجدي بألا يقال السطان في غاية القرب من القطب الشمالي من
 بين الشارق والجدي في غاية القرب من القطب الجنوبي من بينهما ويقص على ذلك تأمل قول من القطب
 الشمالي صوابه الشمالي بألا كما صحح به بعض النسخ قوله بسرد ذنوبه الغير لله تعالى فيكون من
 قبيل حب زمانك الى حب الزمان وذلك الحب لك فالضماني الى الزمان والى الخاطب هو الخاطب لكن اضافة
 الى الاول البيان الجلي والى الثاني للاختصاص كما قرر في حقه قوله يقال بسرد ذنوبه لا يريد ان
 البقرة مصدر كما عرفت وان اضافة الى العمل ظرفية أي بلا سبق للصحة على ان في العمل الموجب للفعل
 والظاهر ان يحمل الأضمار من اضافة المصدر الى فاعله أي بلا سبق على من على الفعلان فغير معنى الاضمار

وجله بمعنى الشتر كذا في أصل النسخ والظاهر وجعله كاصح في بعض النسخ ويمكن ان يكون الباطن على وقس
عليه قوله الاتي ما اذ احل على الشتر قوله بخلاف ما اذ لا متعلق بقوله والظاهر يقصد به قوله احتاج استخراج
المعنى الاول لا الى بخلاف المعنى الثاني فلا يحتاج الى استخراج المعنى الاول فلو كان قوله احتاج استخراج
المعنى الثاني لا الى بخلاف المعنى الاول فلا يحتاج الى استخراج المعنى الاول فلو كان قوله احتاج استخراج
التنزيل لم يقب جملته اخرى مشتملة على معناها للتاكيد نحو ذلك جزئيا ثم بما كلفه او هل يجازى الا لا كفور
وغو قل جالحق وذهب الباطل الى الباطل كان زهوقا ثم قال التكيل ان يؤتى في كلام يوم خلاف المقصود
بما يدفعه خوفا مما يذات غير مفيد ما صوب اليه ودية نهى وغو انزل على المؤمنين اعز على الكافرين ثم قال
الا عراض ان يؤتى في اثنا كلام او بين كلامين متطابقين معنى جملته او اكثر فكذلك سوى دفع الابهام كالتنزيه والتنبيه
الى ان قال وقال قوم قد تكون فيه غير ما ذكرتم حوز بعضهم وقوعه آخر جملته لانه لا تنبيه جملته متصلة بها فيتم التنزيل
وبعض صور التكيل وذلك البض ما اذا كان جملته فيها اظهر الى جملته وما توفيقه الا بالله اعراض تكيل لاعتراض
تنزيل لانها لا تقع قوم الجب كما عرفت في الحاشية ففهم والتنزيل فكذلك التاكيد لا غير فعمل الحاشية اراد بالتنزيل المعنى التقوى
الاصطلاحية تأمل قوله الا لا يصح جملة على ما علمه لقد راى لا وجه لصحة عبارة اشرار الابتنى بالنفي قوله
بما وبتنفي لان النفي الذي وقع في عبارة النفي من قولهم لا وما وما وما لا لا ينفى ذلك النفي عن النفي لا انتفاء اذ لم ينفى
زيد مثلا عن النفي ضرب زيد قوله وذلك محل الاضافة في الحاشية فيه انه اذا حملها فيها على الاختصاص ولم تكن في الحاشية
كذلك ان كان من تفهيد الشيء ففهم الان يكفي بالظاهر قوله ولان المأمور به في الحديث لا كذا بالمعنى في أصل النسخ
والصواب اسقاط كما يجب به في النسخ المخطئ عليه فيكون ملته لتركهم الحذر فيما لا يعتنون به بل في امر الله لا يرى بقوله في
نهم انما يستحق في جملة جزاء في يعتنون بشئ من الاجمل جزاء كتيب في كتب يعتنون بها فالمراد بما يعتنون بشئ في قوله
مكتوب يعتنون بشئ لا مفعول مطلقا بل في ان السؤال بالكتابة في المراد من قول الحاشية والامر والخبر
غواله فان من المكتوب بالخبر فيكون له ما عطف العام على الخاص في لا وجه لا يرد هذه العلة لان مقتضى الحديث

على ما قدم الشارح واللازمي والحق نفسه الأمر بالتلفظ وإيراد هذه الملة يقتضي أن يكون مقتضا الأمر
 بالكتابة اليف والافتاد احتياج إلى الاعتذار للنزول في المكتبة وخوها بأنها ليست من الأمر ذي البال
 والشفاف الآن يعني الاعتذار على النزول من أن يقتضي الحديث الأمر بالتلفظ فقط قوله امالام الذي لا
 لأن المراد اليف مع ما كان جعله من اليف المكتبي لا للتلفظ فنهالهم يقع الأول والثاني فلا وجه للسؤال هناك
 فترام وهي قوله والا لا بد من أن لا يكون معناه توهي لأن من بني على توهم جعل اليف الحديث صلة الابتداء
 وانما كقولهم اليف لا يتحقق الاستئصال بالحديث اليف في الأقوال والألفاظ لا في الأفعال لأن مبتدئ الشيء وأول
 لزم أن يكون منه والمحمد قول فلا يمكن جعله مبتدئ الشيء إذا كان قوله أوهو ظاهر وظاهر أن المراد بالحيث
 ليس اليف الأمر بالابتداء بل في الأقوال فقط فليت البتة بل لا بد من هذا بقوله لكن كان البتة
 الابتداء لا وجه لهذا التوهم اليف لأن الفعل هنا الكتب ولا يمكن جعل اليف الكتب إلا أن اليف بالمد
 كتبه وهو بعيد جدا من مراد الحديث فالأولى أن يشع وجه التفسير بالتوهم جواب الشارح تدبر
 قوله من الأضافة لا إلى الضافة الأضحوال إلى ضمير الكتب والكلام غرضه قول اليف من حيث أنها مشوبة
 إليهما منسوبة إليهما في علم النحو فاختلفت بها بخلاف النسبة في الخي فالمراد بها مطلق الألفاظ في الحقيقة
 إذ ليس بتقدير الشيء نفسه حتى تكون لا إطلاقا على منقول قول الشارح بتعيين أن كتابه هذا من حيث أنه كتاب
 كما بينت في ثمة قوله من الأمور المختلفة بالأعتبار اليف قال اليف في حاشية على الجاني قول عبد السلام العرب
 ليست من العلوم الحقيقية الثابتة في نفسها مع قطع النظر عن اعتبار لغة العرب لكن لها نبوت بكونها
 انتهى فرفع الفاعل ونصب المفعول وجعل الضافة اليه مثلا اليف اعتبارية اعتبرها التي تكون ليعلم بقا
 اللغة فهي لغة اليف في باب واحدة وتقدمها واختلافها باعتبارها اليف واعتبارها باعتبارها لغة
 في تلك الأمور إذ لم يعتبر لاعتدالها فالأحوال هنا غائقة بت باعتبار ذكرهم كما قاله المؤلف الذي
 هو شيء واحد جنس ونوع وفصل وخاصة وعرض لكن كذا باعتبار كما قاله الفناء اليف فوكونها اليف

تمثيل للأمر الأعم والمال ثابتة لهما باعتبار كونها عرضيتين قائمتين بالغير وهذا ليس مختصاً بهما قوله غير انقار الذات
 بلا عطف فهو وصف ليس وصح في بعض النسخ بزيادته فهو مثال آخر للأمر الأعم قوله وإنما يقلل إلى الأثر
 بدل قوله عن احوال منسوبة إليهما قوله ان رتبة لأن النسبة إنما هو من طرفهم كما مر قوله لموضع صوابه لموضع
 العلم كما صح في بعض النسخ قوله بالثابتة لنفسه او لنوعه اوله قال الشيخ بيني في حاشيته على السكوني على شرح
 التسمية الأول لقولهم الكمية الماسة وية او مبنية والثاني لقولهم المرفوعة مبنية والثالث لقولهم الاعراب اما لفظ
 او تقديره والاربع لقولهم التقطى رفع ونصب وجرت كثر في تمثيل الثالث خدشته والاولى التمثيل بخو
 الاعراب والبناء يتعاقبان على الكمية تأمل قوله لأن الموضع الموضوع المقتضى بالذاتي أي بالعرض الذاتي وصحح يداي
 الأثر لقولهم المرفوعة مبنية وغير منصرف وقولهم المنصرفا يعرب بكذا وغير المنصرف بكذا في قوة الكمية المرفوعة منصرفه و
 غير منصرفه والكلمة المرفوعة المنصرفه تعرب بكذا وغير المنصرفه بكذا وهما قسمان من الكمية وبهذا ظهر انه لو مثل الشيء با
 لأعراض الحو كان أولى قوله ان الشيء الواحد قد يكون قسم لموضوعين أي كالفعل قسم لموضوع النحو والموضوع
 المرفوع قوله اذا تحققت جهة الوحدة كالتقط الموضوع هنا والوصول للمعلومات التمهوية والنصب بنية قوله فخلص
 البحث عن احدهما بقا الأكثر استناد الى ان مراد الأثرى بالدجوع التبعية قوله والموجب لا كما صنع السيد قدس سره
 في شرح المقاصح ليعر يد عن التكاليف قوله لا يستلزم توقفه عن التبعيات لأما كنه بالالهام ايضاً قوله خصوصاً على
 هذه التعريف وفي أي الذي قاله المص لا مكانه بنظم آخر قوله فلا يتم التعريب هو اصطلاحاً سقوط الدليل على وجهه يستلزم
 الظاهر وهو هنا عدم البد من تعريفهما لا بخصوص نظم المص وان توهم من نظم الخ قوله عن غائبين التعريفين إلى قوله
 لا لوجوبها بخصوصها إلى الظاهر الموافق لظاهر عبارة الشيخ والأثرى ان يقول عرفاً لتجهيل ما هو الواجب لا لوجوب
 التعريفات يقول واما بخصوص هذه التسمية فلأن الفاعل المختار اذا ظهر له طريقان إلى الواجب ككلام الشيخ والأثرى على
 ان السؤال بخصوص التعريف بنظم المص فبعد تأمل قوله موقوف على ظهورها بوجوبها إلى في حيز المنع فلم ينسحب
 من غير الخ في هذا الموضع ان اذا كان الخ لم يختص بالموضوع وجب ظهوره بوجوبها إلى في حيز المنع الخ على الانسان

التصور بالحيث ان الضاحك مثلاً كيف وقد قالوا ان بين المد والجزر حلاؤلو في التصور مع اختصاص
 به و لا يتصور الا بوجه ما فالحق مع الذي قوله فلان اخذ في تعريف الكلام الكلي لا في اصيل النسخ و
 الصواب مفهوم الكلي كما صح في بعض النسخ قوله من لم يفهم وقع في حيص بيض رد على ما قال ان شئنا
 الكلام لتعريف الكلام دليل على ان المراد بها الافراد لا لا يصح تشيئها اذا اريد بها المفهوم اذا لفت المفهوم
 وحاصل جواب الخ لا ان لا يصح تشيئها اذا اريد بها المفهوم قصه وبالات واعاد اريد من حيث
 العنوان واستحضار الباطن في فلا كيف وكل موضوع كذلك مع ان يشي ويجمع وهو ظاهر قوله
 والتقدم بحسب الوجود الذي رجى تحقيق اي كاهو المفروض قوله فتوافق الكل مثال كالأب والابن
 فان الأب مقدم في ذلك الوجود الذي رجى على الابن فاذا تقدم كتابه اسمه على اسم الابن توافقت الو
 جودات الأربع فهكذا فيما نحن فيه اذ فرد الكلي مقدم على فرد الكلام في الخارج فلا قدمت تفرقاً وتوافقت
 الوجودات الأربع كما قال رحمه الله قوله وكذا ان تقسيم الكلي اي اذا وقعت في التعاريف فقد تكون
 التقسيم للحد كقولهم باسم اما ما يقوم بنفسه او ما يتغير بنفسه وقد تكون التقسيم للحد كقولهم القول
 الخارج ما يكون تصور سببا لاكتساب تصور الشئ اما بكنهه او بوجه غير عا عدم ولهذا المعية
 بقوله وليسا ان الفاعل الذي رجى يتبين ان التقسيم هنا للحد لا لا لا قوله تشبيه بالمعنى المطابق كذا في اصيل
 النسخ بلفظ المصدر والصواب تشبيه كما صح في بعض النسخ قوله للمعنى كذا في اصيل النسخ والاول المعاني
 كما صح في قوله مطلقا اي بجهة الاسم او السند قوله غير لازمة من معانيها غير انه ادخل عدم اللزوم في محال
 وجه البعد وقد عطف الذي على البعد في الاول ان يقول ووجه عدم اللزوم انه ان اريد تشبيه تأثيراً
 بجهة الاسم على تقدير تشبيه تأثير المطلق امر اللزوم ظاهر ان تأثير المعاني بالاسم لا او يقول ولا و لا وجه
 البعد وعدم اللزوم ان تشبيه تأثير المعاني بمطلق لا ولعله اشار الى ان العطف من قبيل السبب على السبب
 في الجملة تأمل قوله اخرتها اي الشبه والشبهه قوله في الدلول الالهي لجواهره في اي لانفس

الخوف اذ لو قدمت في الكلمات كل كلمة وكل وملك وممكن من غير اعتبار الترتيب بينها وليس المراد بجوها هو ان النفس
 على معنى اعتبارها حروف مبانى اذ لا مدلول لها مطا بفتح فضاء عن الاشتراك قوله لا يخفى بعد الاصول اي لا يخفى بعد العلم
 بشيء الى متعلق مع ولا حاجة الى لفظ اي ظرف قبل اي التفسيرية الذي صحح به بعض النسخ قوله اي النفس الكلية والكلام
 والكلام عباد الله الذي في النسخ التي تأيد بها ان يقال تأثير النفس بما يغير التثنية وان حرف في بعض النسخ بضم الياء عتفا
 لعنى ان يقال في وجه التناسب المعنوي بين المشبه والمشبه به هنا ان تأثير النفس الكلية والكلام اي اللفاظ الموضوع
 مفردة او مركبة تامة مع قطع النظر عن معانيها اذ لا دخل للمعاني في القمع ونفس صورها بفتح اسماء السامعين
 ونفس صورها في اذهانهم وانما ترتب عليها من الافعال والانفعالات لكن بمفونة معانيها لانه اذا قيل انظم
 والاعلا حسن والعلل مرهونة وللحق باقوت سبالة حصل السامع النفرة والجذب والانقباض والانبساط وهذه
 ترتب بوقع سمعها ونفس صورها في ذهنه اذ لم يسع اللفظ ولم ينفس صورته في ذهنه لا ينتقل الى المعنى
 يحصل له الافعال والانفعالات فيها تيقن ان قوله وما يرتب عطف على تأثير النفس لا يقع اذ ياباه انه يدخل في حيز
 النفس وليس عطف على النفس من لوازم القوة التي هي مدلول الترتيب لا مركب من الكلام واللام والميم على أي ترتيب كانت
 فان تقاليبها كلها لا تخلو عن قوة فيكون التأثير الذي هو معنى مطابق للخرج الفهم من لوازم تلك القوة اذ الملزم لا يكون
 بدون لازم حتى ان بعضهم كان يدعي على التسميات من الاسماء فقبل له معصية غان غان من لفظ البربر قال احمد في
 يسا وادام اسم للخرافي الخالي فالكلمة والكلام والكلمات وية الاقدام في ان تأثيرها تابعة لتلك القوة وان كان تأثير
 معنى الكلمة والكلام الذي هو اللفاظ مدلول التزميات لها وتأثير الكلام معنى مطابق اذ الباع بينهما كون كل من لوازم تلك
 القوة هذا لكن لا وقع في نسخ لا انفسها بضمير الياء فسم بالثنية فيشكل عليه الامر قوله ببيان اطراف تدفع الكلمة
 وكونه شاعرا لا كان الطرد هنا غنا لفظا هو الشهور من كونه بمعنى النفع ضد العكس بمعنى الخدع بقوله وكونه
 شاعرا لا يذهب الى المعنى الشهور لان الطرد معناه التفتوى الدقة فكما يكون بدفع غير الأفراد من الدخول بمعنى الدقة
 لانه يكون بدفع الأفراد من الخروج قوله عطف على ان المقام لا يفيد بظاهره عدم كونه كبريا من قيمة الدليل الاول

وان كلاً منهما دليل مستقل يثبت به المطلوب وهو كون اللام للجنس وليس مراداً فالمعطف بالجمع اللغوي
قوله يعني انه كان في اللغة لا يمكن ان ارادة الوحدة الفريدة غير ظاهرة ان يبين لا باني التفسير بقوله
كيف وقد عرفت ان اي كلام يجب التبريد لو كان مدلولاً لنا الوحدة بمعنى عدم الاجتماع مع آخر قوله بالحق
آخره الى اي اخر مفرد كما قد روي في بعض النسخ قوله ولا ان تقبل في اي ولا ان تقول بدون
وليس اللازم في رد دعوى الفاضل الهندي بنفيه ان في الوحدة الفريدة لو كان التأنيهاً فيها لما جاز
الكلام فيكون الواحد واللام باطل فاللزام منه في الفية وكما وجبته وجباً عكساً ثم قدرة
لا يقال لا فرق بين التثنية والتثنية فكذلك الوحدة المعبرة في كل فرد من الأفراد بالجمع لا ينافي التعدد
من الفريدين في التثنية لا ينافي التثنية فكذلك الوحدة المعبرة في كل فرد من الأفراد بالجمع لا ينافي التعدد
نقول وان كان كذلك لكن اذا جعلت التأني للوحدة في الجمع لم يبق علامة بالجمع بخلاف التثنية تأني قوله
اي حقيقة بدون ما النسبة كما في اصل النسخ وصححها بعض النسخ وهو القواب وبعضها بخلفية قوله كما بين
فيما نحن فيه القواب جذلي قبل قوله فاللام بالصانع الى انما يحتاج الى هذه الازالة اذا لم يكن في التأني اللازم
لفظ او غير ذلك عقباً او حتماً وليس النسبة التي وجدها لكلامه واما ان كان كافي النسخ التي بالدينا فلا
قوله إشارة الى دفع ما يتوهم التوهم بمعنى الاعتراف الأول فقط والدفع بمعنى كلاً الاعترافين قوله
والثاني روح الله تعالى اختار ان يطلق الدرمي ان اراد ان اختار ان موضوعه لطلق الدرمي كما في القليل
يكون معنى قول الشاعر في اللفظ في اللغة الدرمي معنى اللفظ الموضوع هو الدرمي فمعطف اللاري قوله درمي
الشي من العلم والتكلم عليه يعني الاشتراك فقط احتمالاً لجاز وان اراد ان اختار ان معنى لطلق الدرمي
في ان لا معنى للاختيار روح لا يساعد التعليل وقوله بعد بخلافه اذا كان موضوعاً للناطق ولم يحصل منه حصل
واظن والله الهادي الى طريق السداد ان معنى قول الله واختار ان الاختار في بعض منه قوله ان موضوع
يطلق الدرمي قد طلع عليه الخ روح ويحتمل قوله في النسخ والاشارة اللامية على بيان السمع في قوله تعالى والله اعلم

قوله يكون استغفار في الطلق بين في المعنى الأخير أيضاً قوله والي ز هكذا في أصل النسخ بالواصلة والمواد الفاصلة كما صحح
 بعضها قوله والأصل لنفسها لأن الأصل أن يكون لكل لفظ معنى قوله لا سيما للقيمة لما قالوا أنا استغفار في الروي مثلاً
 حقيقة كما بين في موضع قوله من قبل استغفار الطلق في القيد الأول اسقاط قبيل والمراد بلا حيثية الإطلاق والتقييد لما
 حقق في حاشية القول من أنه يجوز قوله بطريق الجواز لا بالنقل إذ المعنى الأول غير متروك بالكتابة وبه يفرق بين الجواز
 والنقول قوله لأن الموضوع هو اللفظ المتوهم بالوصف الخ كذا في أصل النسخ بزيادة لفظ الموضوع بين اللفظ والموصوف
 والمواد اسقاط كما صح في بعض النسخ قوله بالوضع النوعي فيكون زب مثلاً وضمان شخصي هو وضعه بدون الاعتراض
 لتمامه ونوعه هو وضعه مع الشاعرية والفعولية والاضافة قوله حيث اعتبر أن يكون متعلقاً لا أي متعلق التعلق لأن
 سطر بيان متعلق آخر اللفظ لا بد وهو الذي بينه التلويح قوله معلوماً أي لكل أحد قوله مصدر مضاف وهو متعلقاً لكل
 واحد من في بالنسبة أي من الصفات ليناسب موصوفه في المصدرية لأن حقيقة هنا معنى تخفيفاً حتى يقوم مقام قوله
 ولا لا يثنى ولا يجمع إنما يكون كذلك لوقوعه على مصدرية بخلاف ما لو عدل منها كما هنا ولا يجمع على الألفاظ وكما في عدل في
 زيد عدل ولا يجمع على عدول تأمل قوله فتسب ذلك أي بقوله ملفوظاً بحيث جعل اللفظ بالمعنى التقوي بينكم المفعول
 ثم جعله بالمعنى الأصح قوله صفاً أي صلاً قوله وجوداً أي تحققاً إذ لا يجمع للمحل إذ كيفية الشيء مباينة له قوله فلا يلزم أن
 سندرات وجعل الاستدراك التوكيدي في المقابلة الخفية وغيره من التلويح المباعدة في نفي التفتية فلا بد منه قوله في شرح التسهيل
 التلويح منه تأنيده ما قد يقع أن شراح التسهيل يرح في الأعم للمباعدة وإن كفي نفي الاختصاص كأن يقول ليس بحرف قوله تأمل أن يقال
 أن الدال على الفاعل لا يمكن تبطل بقوله أن ضرب في نفي ضرب يدل على الفاعل قوله فلا يرتبط مع الفاعل في نحو ضرب زيد بل لا يمتنع
 أن المفعول أن ضرب في زيد ضرب يدل على الفاعل لا ضرب مطلقاً فلا موقع لقوله هذا لأننا نقول إذا كانت دلالة على الفاعل
 ذاتية لم يبق فرق بين موضع وموضع بخلاف ما إذا كانت بوسيلة الاعتبار الآتي إذ للتعبير باعتبار أن يفرق بين الموضع والموضع
 كما تقدم فالنحو من قبيل لا وال قول كالي والتبر لا أي الفعل يظهر أمره انصاف قوله ولا أي ولا لأنه كالمفوض قوله قال
 بعض الخاصة لا حيث عبر بالتقدير والمقدر كالمفوض كما ذكره واقوم من الفخر بالتميز أو ثلثه سبحانه في معنى في محضه

والآراء في الكثير أو أكثر ما ظهر لما كانت المذاهب حاصلة من الشباع للحكايات الثلث والاشباع بحسن أن
 يكون مقدار خبر كثير أو أكثر لا بد من كونها كالكثير أو أكثر انتهى فالتريديد هنا مبنى على التريديد فاعلم
 هذا الأولى أن يقول أو ثلثه بالسقاط الباء إلا أن يكون للتصوير وما في شرحه من وجوه فورد على الآراء
 من أن التلق لا يكون أقل من ألف ضراب بنصفه ووضربوا بثلثه أو ضربه لكن عينا عبارة في الوضوح في بحر الخمرات
قوله وما يتعلق غرض الوضوح لا يتعلق بقوله إن الواضع اعتبر لا قوله ما فهمه من الخبر بل يرجع إلى أمر آخر
 في قول إن الواضع اعتبر مع الفعل لا إلى المقدور في قول بعض النحويين وذلك ظاهر قوله كالجواب الخبر في جميع
 الفعل في قول إن الواضع اعتبر لا إلى ضرب الذي وقع في قول بعض النحويين وذلك ظاهر قوله من أنه
 الفاعل المعقول فيكون من قبيل المدلولات ولذا قال تأمر فيكون واجبا لا قوله مطلقا أي من الفعل والتقدير
قوله فلا يفيد أي فلا يفيد عدم من التثنية فقد عدم كونه دخلا في شي من المعقولات فالسبب في عدم
 الدخول بما ذكره من عدم تعلق غرض من الواضع في العبارة التي منتهى إلى اعتبار تعيينه بخصه مع معقول الاما ذكره
 من الثاني قوله لما كان الخ هكذا في أصل النسخ والمجواب بزيادة في زيادة لفظ نفسه أو عبارة أو نحو ذلك
 قبل لا يدل على ذلك لفظ انتهى لا في ثم وجدنا في بعض النسخ قد صح بزيادة لفظ نفسه ومقتضى الفقل عن عبارة
 الايضاح ليعترض على الأولى ليسوا فهم قوله باعتبار معقولية أي لا باعتبار كون عبارة الموصول كما في الآية
 الآية قوله منه عدم الاتفاق به متعلق بما بعده وهو حكم قوله يكون كلامه أي كلام الايضاح قوله لأن المقدور
 كذا في أصل النسخ والمجواب لأن كما صح في بعض النسخ قوله بل المفهوم المنهج به غير المنهج مطلقا على
 مقدار أي ليس المنهج به مطلقا غير المتصل بل المفهوم المنهج به كما في ما ضرب الأوه غير المتصل قوله
 فهو حكم أي فتقول ذلك القول حكيم قوله والجامع لا يحصل إلا بالجامع بين الملتزمين المتناصفين هنا
 تقابل الموصول لأن لفظ الحقيقة والحكي متقابلان بالتقدير وقد عذر ذلك بجامع في علم المعاني قوله ومنشأ
 أي منشأ السؤال قوله في شرح الرضي قوله حيث قال أي السبب قوله واجب بأن الشر لفظا

حقيقة أو حكماً هذا ثالث اجوبة الالاري قوله فلا شك ان تلك الاجابة ثانياً في اجوبة الالاري قوله بل هي ملفوظة
 بالفعل هذا اول اجوبة الالاري قوله فلا علة اخرى لا تقبل على الجواب الأخير في قول السيد وهو قوله بل هي
 ملفوظة بالفعل لا وإنما خفيته بالتفريق عليه لما سيأتي في وجه اختيار الشئ اياد من كون الأولى قوله التي وصلت
 اليها لا ماله لا تفصل اليها فلا حاجة لان ادخالها لما سيأتي من ان لا تدوين الفواغها هو لمعرفه احوال الألفاظ لا لتلفظ
 بها قوله وانما خفيته الخ ابتداء كلام وليس عطف على ما بعد اعلم اني لم دفع توهم ان الجواب الأخير وان كان كافياً في
 دخول كلاً الله كلاً لا يكفي في دخول كلاً المثلثة والمجتمعة فلا بد من الجوابين الأخيرين قوله فاذا علمت ما ذكرنا لك
 من قوله فلا علة اخرى بهذه الكليات التي وصلت اليها وتقر بها قوله وكذا بقوله لا يخفى عليك ان لا يخفى على
 ما قبله اي من قوله فلا علة اخرى بهذه الكليات الخ تأمل قوله وسخر وجه الكليات القائمة بذاته تعالى من حيث انها قائمة بذاته لا من حيث
 انها وصلت اليها وفقرتها من الخ الناظر الى الجواب الأول في عبارة الالاري قوله والمعلوم ان اي ولم تفصل اليها ولم تقر بها
 قوله وبما يظهر في امر آخر الخ هكذا في اصل النسخ اي بآدينا والصواب سقط الباء ليكون عطفاً على الكليات القائمة بذاته لا من حيث
 او الظاهر في امر آخر تدبر قوله بما وزن فميت الخ في حاشية الفهم والعمر جمع فضية كبرية وبرق وهو المضاف الى كليات
 الله في الكتب المتداولة ويصح بعض نسخ الالاري قوله من قبيل لا يهتدى لنا هذه صانعة المقيده قد يرجع الى المقيده فقط وهو
 الشئ المتبادر وقد يرجع الى المقيده فقط وقد يرجع اليها جميعاً كما هنا قوله على ان لا بد من اخر اجابته الى يردده في الاحتياط
 الى المقيده قوله وان هذا المقيده يخرج لها يردده في المقيده قوله فانه في الخ تفريع على قوله وفيه اشارة الى حاصله ان عرض الشئ
 بيان عليه الفان من وجهين وهذا الفرق لا يفي في الشئ لا ما قيل قوله ولعل من هذه الخ اي لا يخرج الد والاولى
 ينفذ وقوله لفظ وضع الخ فليس مراد من عليهم تنفوا بما تنفوا فواجر قوله في قوله فانه في الخ في حاشية قوله الشئ فانه في الخ
 فانضم الشئ بقدر مضاف وما سيأتي من الالاري في تلك الحاشية هو قوله هكذا قالوا وفيه ان ان الرب لا قوله الخ
 كذا في اصل النسخ والاولى زيادة قوله قبل كذا في سابقه والتمه من الناسخ ويمكن ان يحسن في حيز القول الاول على منوال
 قول الالاري بشئ سواء كان لا في انبساط قوله كذا في اصل النسخ والتمه وكما الاجناس كما يحسن ببعضه اي من ذلك

دخول اسم الإشارة في البهيماء المددودة من القسم الثاني قوله ما عرفت من تحقيقه حيث قال في حاشية
 قول الارزى ولا ادري ان من اى مقوله هو ان الواضع اعتبر مع الفصل حين عدم ذكر الظاهر اما آخر
 عبارة ما تقدم الى ان قال ولما يتعلق عرض الواضع في افادة ما قصد منه باعتباره بعينه لم يعتبره
 بخصوصية كونه حرفا لا فقه من هذا كونه الموضوع على ظاهره بام عام واما كون الموضوع له ملحوظا
 بام عام فظاهر كما في الضمان الغير المتغير قوله بتوهم انه يجوز ان لا يكثر في اصل النسخ والقول
 بزيادة لفظ قوله قبل ما يحجب به بعض النسخ قوله مشابهة الحرف الموضوع ذلك المعنى والصواب
 لمشاورة الحرف الموضوع لذلك المعنى بزيادة لامين وقد يحجب بعضها هكذا قوله مع التميز والافراد هكذا
 في النسخ والاولى المناسب والافراد قوله فلما تقدم الى اى فان لا يكثر في الاستعمال هذه الاخيرة قد ادرك
 وان كان خلاف الاصل قوله بغير بدل الى ان يكثر في اصل النسخ والصواب بغير بدل التخصيص كما يحجب به بعضها
 قوله لبناء على ان الواضع واحد اذ لو كان متعدد لامكن مقارنته للجمعين في زمان واحد وفي المكان
 في احد النسخ كما في جواب السؤال مقدم على قوله بنسخ وحاصله ان اذا كان الواضع هو الله تعالى
 لم يمتزج البناء للذكو ولانتمت مقارنته بالجمعين في زمان واحد فلم تنسب الاوضاع فيمكن التخصيص
 بحسب الجمع كما يمكن بحسب الاثر المرتب وحاصل الجواب انه نعم وان كان نادرا على ذلك فهو
 على كل شيء قد ركب كونه خلاف حكمه اياه قوله اى بالنسبة الى بعض الالفاظ اى ان كانت البادئة
 على المقصود قوله وبالنسبة الى بعض المعاني اى ان كانت البادئة على المقصود عليه قوله كما في تعريف
 الكلمات اى الكلمات التي في المنطقية بل والنوع والفصل والمناصفة والدرج العام حيث قالوا انها معان
 في الملوك لانهم حسن الاسود ووقع المكلف وفصل الكفيف ومناصفة غير شاملة للجمع الطلق وعرض عام
 الحيوان فلما يعتبر قيد الحيشية في تعاريفها لا تنفقت منها فلا في الجلس بان كل مقول لا كثيرين
 مختلفين بالحقائق في جواب ما هو فلما يعتبر قيد الحيشية له في الملوك الذي هو نوع او صفاته او

من عام فيه وكذا البولي ونظير ذلك تعريفات الدلالات الثالث قوله فلا يخفى ان الأجوبة الى قوله والأوجح ان يقال يشتر بأن
 هذه الأجوبة الاولى من التبيين وليس وجهه ان التبيين يشتمل وضع الجواز بخلافه كما سبق ولابعد اجتزاع وضع الجواز ولا يخفى ان
 بوضع وضع الجواز كان أولى من الصواب دخول يكون التعريف الكبر جامعة للأفراد هالي زينة اذ لو ضمن الوضع بوضع لكان
 وقد أخذ في تعريف الكبر اختصت به اليه قوله يجوز ان يتعلق بالبحث وان لا قالوا موضوع العلم ما وضع لبحث عن موضوعه الذاتي
 في بعض معناه المصطلح للبحث والعروض قالوا يجوز في تعلق من حيث بكل منهما قوله في بعض منها كالمفاتيح والبيش كذا في
 أصل النسخ والعوالب في بعض معاني البيش والفرات كما صحح به بعضها وانما قال بعض لأن بعض معانيها كالمفاتيح والبيش هو موضوع
 لم لفظ مخصوصه وان كان له اسم عام كلفظ الجواز لم ير منه الويل الى اوجه هو مثله لم يستعمل اللفظ الموضوع بخصوصه
قوله فاما ان يستعمل في أصل النسخ والعوالب انما يعبر وقد صحح به بعض النسخ والأولى الأنسب بما قبله فان بعضه لا ما
 يعبر فليس اما حزن المضاف او الى الاحمال الذي هو في قوة الجواز والغير المنوع في غير الجمع الى ما والاصل فان ما يعبر عنه
 في الجواز واصل الجواز قوله وضع لم لفظ كذا في أصل النسخ والأولى لفظ آخر وقد صحح به بعضها قوله بخصوصه احتراز عن
 الاسم العام كلفظ الجواز لا سبب حاصل هذا الكلام ان ذات زيد كما انه موضوع لم لفظ هذا وهو الذي كذا موضوع لم لفظ
 ثم يقصر على لفظ كذا في الماد في هذا المعنى المقصود والزم ما لا يفي في قوله بقية الجواز وهو فهم من التبيين الثاني قوله
 ومقابلة او احسن كذا في أصل النسخ فغير مسألته اي مقابلة احسن في واحد وقد صحح به بعضها جواب سؤال مقابلة تقوية
 ظاهره والضمير في قوله به راجع الى قوله اطلق لكن مع تفسيره بسمع لان احسن عطف على اطلق لا يسمع والمقابلة انما يكون
 بين المتعاضدين ولا تخمس تلك المقابلة الا بالمطوف الذي هو سمي لان الاطلاق صفة المتكلم والاحسن سمي صفة المخاطب
 ولهذا قيل لو قال مني كسمي او احسن لكان احسن تام قوله وفائدة هذا التفسير ان جواب سؤال مقابلة التقوية
قوله لما لا جعل التبيين ان قيل انما جعل التبيين ربح الشيء المخصوص صلا بـ لما ذكره كما قال اللاري في تفسيره
 حال كون ذلك الشيء المخصوص لا التخصيص قلنا لما جعل الموصوف مع الصفة ملا بـ جعل الصفة ايها كملاب قوله
 دائرة معر حال من الدلالة قوله سوا تعلق به المقصود من شيء كما في الحق من اللفظ قوله او لاس شيء كما لا يقصد طعام

لأكل أو مكان لهذا الير قوله أصلاً كالشيء الذي لم يقضه فاصد قوله والتجوز هكذا في أصل النسخ
 بالواو واليوتاب أو التجوز قوله مدلول الشيء الثاني كذا في أصل النسخ واليوتاب لما كان اليوتاب مأخوذاً
 الشيء الثاني فقط والشيء الثاني مع الشطية عكس ما في أصل النسخ لأن إذا كان المراد الشيء الثاني
 الشطية لا حاجة إلى قوله شيء الخ ولا إلى قوله لأنها قيد مقيد بالخ ويدل على ذلك قوله الثاني في هذا يكون
 المعنى في قول الشيء ولما كان الشيء مأخوذاً في قوله لأن قوله شيء أطلق ظرف لفهم لا غير أن معنى قول
 الآدي لأنها قيد مقيد إلى الشيء الثاني أن الشطية حال من الشيء الأول كما قال سابقاً لكن حاله
 بالقياس والنظر إلى الشيء الثاني فيكون حاله جارياً لا غير من هـ لم كقولك جائز زيد مؤدباً خادماً
 فإذا تركت الشيء الثاني تركت تلك الظاهر أيضاً فقط قوله وهو قيد للشيء الثاني قوله فيلهذا أي
 على تقدير الآدي من قوله شيء يكون المراد لكن لا حاجة إليه من قوله فالمراد بقوله لأن إذا كان يقال
 أعاد لمقابلة الأظهر إلا في قوله الشيء الثاني أي فقط لا مع الشطية قوله والأظهر أي الأظهر من
 تقدير الآدي قوله منناه أي معنى قول الشيء قوله وهو الشيء الثاني مع الشطية في لا حاجة إلى قول
 الآدي شيء يكون الخ ولا إلى قوله لأنها قيد الخ لأن الشطية لا حاجة داخل في مدلول المعنى وهو ظاهر قوله
 ولذا إلى وكون المراد بالمعنى الأول المدلول والثاني اللفظ قوله وضع الظاهر لأن إعادة الشيء
 باسمه لا ضميره وبين الغائبة كما هو المشهور لكن إذا لم يكن معروفين كما قرئ في حق الشيء الثاني قوله
 وآدي أي إلى هذا الأظهر لا إلى تقدير الآدي قوله يشتمل لأن العود يقضي أن يكون الأول والثاني واحداً
 تأمل فإن هذا من مواضع زلة الأقدام في تحقيق النسخ والله الهادي للصواب واليه المرجع وقوله أي
 بسبب ذلك التخصيص قد رتب من المدلول التخصيص والاستزاع والبطني والمعنى قوله من غير أن يقيد
 أي المعنى قوله أمر الله عليه أي على ما شتم عليه للوضع قوله كأنه قيل تخصيص شيء الخ كذا في أصل النسخ و
 القواب خصص شيء هو اللفظ كما يجب بعضها قوله ليس من البريد كذا في أصل النسخ بدون المساطف

فهو خبر بعد خبر أي ليس ذلك المسمى على المسمى على الخبر يدان نفس الذكر أي ذكر كان ليس نفس الخبر وقد صحح بعض النسخ
 بنسب اللفظ على ليس ولا حاجة اليه قوله لأن عدم الاحتياج لا حاصله انه ما يذكر الثاني لم يقع غنى من الأول فلا
 يقتضي ان يكون عدم الاحتياج إلى الأول بعد ذكر الثاني فلو كان ذكر الثاني مبنياً على الخبر لم من الأول لعدم الاحتياج اليه لتناقضها
 لأن هذا يقتضي ان يكون عدم الاحتياج اليه مقدماً على ذكر الثاني كما يقتضيه البناء لأن المبنى عليه مقدم على المبني وعدم الاعتناء
 على المبني عليه والمعلم ايضاً مقدم والمقدم على المقدم على الشيء مقدم عليه قوله لأن دلالة الطبيعة كذا في اصل النسخ والقول
 الطبيعة بياضاً وبه وحذف بأفصح لأن النسبة إلى حقيقة حتمية بحذف بأفصح كذا بين يمين في موضع علمه بالعلوم والمفهوم
 يعني ان قول الشك المذكور باللبس خاص إذ لا يكون إلا بالعقل ايضاً والدال بالعقل عام فذكر الخاص وهو اللفظ الدال باللبس
 والرد العام وهو اللفظ الدال باللبس هو المعنى أو لهذا ولكن الظاهر من عبادة اللاري ان يحتمل الطبيعة في مقابلة
 الوضع إذ بسبب دلالة الخاص الطبيعة فريد به عام وهو سبب لها لا يكون الوضع بغيره المقابلة والمزاد بالعلوم والخصوص
 هنا ما هو يجب التحقق اليه قوله تعذر الخ وف مطلقاً أي بأكبرها أي أن أو بالأحرى كالأول والثاني قوله قطعي اللفظ
 أي أي تقضي اللفظ على حرفها أو تقطيع اللفظ من السموات الغموض في الخلق بآياتها حرفها فكل حتم قوله في النسخ
 كذا في اصل النسخ والقول وفي النسخ بالمعنى وقد صحح بعضها قوله هي ان كذا في اصل النسخ وصحح بعضها بزيادة
 لفظ حرفي بعد كذا في كل الاصل إلا في الجملة أي في هي هو النسخ لأن المعرف والمعرف لفظ واحد في الجمل واللا
 فليس بغيره ولا فاعلم كذا في حرفها فكل اللفظ ليس هو اللفظ بل هو اللفظ باللفظ واللفظ باللفظ واللفظ باللفظ واللفظ باللفظ
 قول الآخر ان اللفظ بغيره كذا في حرفها فكل اللفظ ليس هو اللفظ بل هو اللفظ باللفظ واللفظ باللفظ واللفظ باللفظ واللفظ باللفظ
 الموصوف على مقتضى اللفظ المطلقة أو مركبة لا عطف على خصوصية ومقابلة كما يفيد قول عبد الحكيم عند جعل المركبة
 ومقابلة الموصوف لأن اللفظ كذا في حرفها فكل اللفظ ليس هو اللفظ بل هو اللفظ باللفظ واللفظ باللفظ واللفظ باللفظ واللفظ باللفظ
 الموصوف لـ أي كان لكل حرف من الآخر بغيره الأول لأن اللاري بقول من حيث انها مشبهة من حيث انها اللفظ مشبهة
 حيث يكون المشبهة اللفظية لا خصوصاً وتلك اللفظ لا التقييد لأن المشبهة إذ كان نفس الشيء تكون لا لادراك كذا في حرفها فكل اللفظ ليس هو اللفظ

واما الخصوصية والنسبة فلا تدخل لهما في الحقيقة لانها معتبرة في العطف ونفيها كما سبق هكذا حقق هذا الوصف
 ولاقتصر بظاهر السلك في تأمل جده وانصف قوله ذهب بمضرا لنا ظن من لا ادبر الفلكا عصارا والفرض
 الاعراض عليه قوله يفهم من اى من التعليق المذكور قوله بن يستفاد من اى من التعليق المذكور وقد
 صحح بيادة قديمين وذلك حسن لان الحكم حرجي بديل قوله كما اذا كان الوصف صلي لتعيين في اكرم
 السلام اى لم قوله وهو الظاهر المتفق الا اى كونه الانقسام به حاصلا عند التعليق لا قبله قوله واما التعليق
 لا في جيز المنع وما استدل به من قوله لان قولنا جاني الرجل الركبي لا ان ارد به ان الركوب لم يقع له حصص
 ووجود قبل الجيزي الاصل في نفي وسند وظاهر وان ارد انه حاصل قبل وابق عنده وهو مراد الناصب
 فلا يفيد شيئا وهذا الاخر هو الجزم المقطوع به ولعله هو مراد الادري اذ لا شبهة لاحد ان السلم في اكرم
 السلام سابقا لا اكرم وابق عنده فاي اى من قوله فاقوع في بعض نسخ الشرح من نقل قبل الا في حق
 السقوط بل الجواب ووجود قبل يمكن الجاز بالثابت اذ لو كان الانقسام بالادريين الوصف مقتضى
 الوجه القاعدة المبرهنة لا قبل لم يمكن بجواز بالثابت مرفقة لان الجاز بالثابت مرفقة انما يكون فيما لم يرد على شيئا
 بوصف قبل وقت خوارق اعلم ان اى عنيا وغايته ما يمكن ان يقال ان نفس الوصف والاعتراف عند التعليق
 لا قبل بمقتضى القاعدة لكن التفسير والتسمية لا يمكن عنده لان سبق التسمية لا اكرم واجبا فالجزم بآية باعتبار التفسير
 تأمل وصلى الحق اليق قوله فيما فيه غش كذا في اصل النسخ والادري المنفرد فيما غش فيه وقد صحح بعضا قوله
 من هذه النسخ اى من فاعلمتها قوله بل كلامه الشريف اعطى اى جعله الادري مفهوما كلام الشيخ الرضي
 والفرض من التوالت عليه في ذلك بأن نفس كلامه هذا ولا يفهم منه ما جعله الادري مفهوما كما يدل عليه قوله
 ولادلالة له اى كلام الرضي ويمكن للجواب بأن الادري فهمه من التفسير بالمنطقيين اذ يعرفون ان النسخ
 عند فهم قوله ينبغي ان يتفرع فيه الفاظ كذا في اصل النسخ والجواب الفاعلية وقد صحح بعضا قوله
 بان جعل الافراد لا يمكن جعله مخففا من مشق وغير الشان للقد واسمه لعدم شمله وهو قد صحح بعضا

الشيء من بانه بالتفصيل وايضا الفيد الراجح الى الصواب قوله نحن بالغرض خبر بعد خبر وقد صح بعض النسخ بزيادة العا ولا تخاليف
قوله ليس للشيء من غير ما ان التكليم لا لا غير لو كان كذلك فاستعمل للتقدم الترتيبي لا فاد تقدم ترتيبه الموضوع عارضة التكليم وليس
بقابل الحق تقدم ترتيبه عارضة الترتيب الا في قولنا قوله فان قلنا جاز من الله والقرينة قوله اذ
لو كان حال الاعمال عليه لقال قاضي ويكون الحق بالاتفاق بالغة قوله ولعلنا اي قوله اذ انتم في المعنى قوله تحقيقه في اي تقييده
الذي بالانظر الى علم الاول كون الحال في جنب ذي الحال فلو لم يكن الحال في جنب ذي الحال والمجموع مستفاد
من لفظ العلم كانه يتبين قوله ولا التباس عند عدم تقييد المعنى اي فلا دفع له فلا لزوم لذكر الحال في جنب ذي الحال فلا بد من هذا
التقييد والتقييد قوله بانه قول من جوهري ذلك وهو سيور كما ياتي قريباً قوله او كون المنة مشاركا لها في نحو
جاءت رجل وزيد ما كين قوله اي لو كان جوهري في كونه في الاطلاق بسوا كان معرفته او تكثيره بل هو اوجهها جميعا واي
اثنى في مثال المضائق بالكون المضائق اليه تكثيره نحو لا تتبع السبل فتغلام وجعل كافا لكان انعم قوله خلافا لابن كيسان
من البصريين فهم يمانية لا اكثر قوله فلا بد ان عامل الحال الفعلي اي عامل ذي الحال حرف في السليمان به العلم وقوله
بعض النسخ بزيادة ولا احتياج كثير احتياج قوله فانه يمتد حكمه بكثرة تكرره على علمه تقدم ودفع التوهم انه لا يمتد حكم
رجل نظير الرجل لانه لا يمتد حكمه لاحد من مركباته في الرجل فانه معرفته والمعرفة كليمه والشك بعد دعاءه كليمه واحدة وليس
في الحقيقة ايها قوله وذكرها على اعطاف على اعطاف المسبب على السبب قوله لان احمد بن حنبل لم يستحق الاعراب
بالبناء لانها انما تكتب بالفتح لا باللام كذا في النسخ التي بايننا وقد في ظاهره لان اللزوم بأحد الجزئين الذي لم يستحق الاعراب
بالبناء هو المضاف الى الام والتمويل والتأويل والتأويل في الالف والواو في الالف المذكورة والرفق بمعنى الاصل وليس سبب
بنائه التقاطع كبير مع ما علم وانما هو سبب بناء الاسماء والافعال قبل تركيبها مع ما علمها كزيد قبل ورود المعاني عند
كلاهما في تحت لامها قال في العمرة هنا مع ان احمد بن حنبل مني الاصل فالمعول استفاضة قوله فانه لا يمتد الترتيب الى ولا
يجب ان يحسن سقط في الكلام ويقال صوابه لان احمد بن حنبل مني الاصل والاخر لم يستحق الاعراب بالبناء لانها انما تكتب بالفتح
بالألف والواو والاخر الاكبر ويغرض من ذلك الامثلة في الشك قبل ورود المعاني لانها في مكانها في معنى الاصل فالألف مني اذيان

قول اللاري كأن اللزب بالاعراب معناه يشتمل الحركات الاعرابية والبنائية اذ حق العبارة ح أن يقول كأن اللزب
 بالاعراب الكيفية وكذا يا بابه قوله ولكل اصل الى قوله والحق بالاعراب هو قائم تأمل وتبع الحق قوله بل
 جعل العراب احدي الكلمتين اعراب الاخرى كذا في اصل النسخ والصواب بل جعل احدي الكلمتين اعراب الاخرى وقد
 صح بهما قوله فلا يحتاج الى حرف اخر اي غير حرف كان جزاء الكلمة كالفصل قوله بل احدي الكلمتين
 تفصل الاعراب كذا في النسخ التي بالدين والاصول نفس الاعراب اي فلا يجهل ان يقال اعراب بالاعراب وله لا ينبغي
 لا يكونا ككيفية نفس فمثل اللاري عما بينه من تحقيق الاعتراض الذي اشار اليه بقوله وكذا في الاخيرين
 والاضطرار ان قوله وفيه تأمل اشارة الى الجواب عن ذلك الاعتراض وبيان انه لما قال في توجيه الاعتراض
 فان علامة التنبيه والبلع فيهما اعراب بالحققة وقيده بالحققة اذ اردت به بقوله وفيه تأمل اي لا شتم
 ان اعرابيهما بالحققة بل انما بالحققة علامة التنبيه والبلع ولما كانت صلة الاعراب لكونها حرف
 ليما اقيمت مقامه استغناء بها عنه فليست في الحقيقة اعرابا بحسب يقال جعلت احدي الكلمتين اعراب الاخرى و
 بهذا التبيين فائدة بالحققة وفائدة الفصل في الاخيرين كذلك يمكن ان يكون تدبر الخ اشارة الى هذه التدبر
 قوله والمضام في معرب على ما يفسر المعامل اي في وقت الوضع المعلى كما كان كذلك في الوضع ان تعليمه فلي
 هذا اقول الشتم مع انه معرب باعري باق على ظاهره ولا يحتاج الى تأويل بان منه كيف بكيفيتين بخلافه
 صاحب البتة كما باقي قوله فيجعل اعرابه تقدير بالخ اي في الجوز الاخير قوله في هذا صيغة بالغة الى ان
 مع اللاري ومع من كلامه فليست مقصوده الاعتراض على الشارع قوله اصل بلح التاكيد قوله ح
 اي حيزا اخرجه ولو جعل قوله فيه بعض في اخرجه لا تقدير لها كما هو الظاهر لاكتفى عن ح قوله وفيه تأمل
 اي في قوله بالاعراب الكلمة الواحدة هذا الكلام قد سبق على الموضوع هذا الاشارة وهو قول اللاري في الحاشية
 بقول الشتم ومعرب بالاعراب واحد بفتح الطاء ككلمة واحدة واعراب باعري بها حيث اخذ الاعراب الى الكلمة
 الاولى التنبيه عليها ثم عدم التأخير الى هنا قوله وما قيل في القائل القائل معصم قوله لا ينبغي عليهم كما

بزيادة جنسية أحد قبل غيره فاعناه هو من ضيق المعنى والذهول عن نقصها ناقصة كما سبق قوله
 فان كثرة البين الأول توجب إلا يقع أنه لم يكن إلا في صورة توجب صورة الكلام مخالفة لما أوجب الكلام
 والفصل مع أنه خلاف ما اقتضته عبارة اللآي فالأولى أن يحمل الصورة اعم من الأكثية والقلبية كالشبهة
 نحو ان قام زيد قام على فان شرطية للبدل ليس أمراً للأعلى شرطية للفعل وان ادعى جوهراً في الضميمة
 قوله في نفسها أي ليس باعتبار نفس مفهوم الكلمة مجرداً عن اعتبار حقيقة في أفراد قوله وهو
 أي حمل مجموع الأنفام باعتبار الصدق على الأول قوله الاتهام وفي بعض النسخ مع الاتهام وعلى
 النسخة الأخرى المحل لأن الاتهام على ما يأخذ من تعريف القسمة الآتي بقوله لأنها عبارة عن ضم قوله
 متباينة إلى انضمام قيود متباينة او مخالفة إلى أمر مشترك في كل من مسعى أي طلبة الأنفام قوله
 فتقول الشك أي منقضية حقيقة لا تغاير على الصريحين السابقين وقد دخل في بعض النسخ على قوله وهو
 الموافق للأضرب الآتي بقوله بل بيان للمعنى اللازم والكسائي اللذين وقع لكذا في أصل النسخ والقواب
 للمعنى اللازم المكتفي الذي وقع إليه ذلك المعنى هو الأنفام أو ان كان ظاهره جسيمه بعد الشك من قوله
 بل باعتبار صدقها إلى ان يكون ذلك المعنى صدقها على أفرادها فلهذا الاعتبار ليس للاعتبارات التي يتفرع عنها
 والأولى أن يقول بعد قوله بل بيان المعنى وبيان ما علم من السكون في معرض البيان إلا أنه اكتفى بالأصل المتبوع
 قوله وعدم كون التقييم غير صحيح أو لم ذلك لأن أو قد تأتي للشك وان صحوا بأنها في التقييم ليست
 الشك والتشكيك التافهين للفرض من التقييم قوله قيود متباينة كذا التقييم الحقيقية قوله ومخالفة
 كما في التقييم الاعتباري قوله فجعل ومنه جعل الكتب في الأبواب قوله لا يمكن إلا لأنه لا بد من ان يكون
 قسم اثباتاً وآخر نفيًا قوله مفعول سبقت جوابه مفهوم سبقت وقد صحح بعض النسخ قوله بالنظر إلى
 تلك المفهومات أي المفهومات التي كانت سوى ما أخرجه التقييم قوله مع غاية تجانب المعنى وان كان يعلم
 جانب اللفظ وهو الاختصاص قوله ويكون نقضاً في عدم الخ لذلوقان صفتها التبدل إلى التوهم انه

اشار الى حذف مضاف على اسم ان في قوله ما او بره الا على ما قيل من قوله اما تقدير لكان والدلالة على قوله قصد
 لانها المقسم صريحاً قوله علاوة لعدم كون تقدير لكان الى اى علاوة على عدم المناسبة ذكرت لأفاد عدم كون تقدير لكان و
 الدلالة على تقديره الطبيعي السليم كان عدم المناسبة لذلك علاوة على عدم كون تقدير لكان الى ان يكون اللام بمعنى على ويظهر ذلك
 بالنسبة الى الثاني فتأمل قوله والتكثير موصوفه في الاضافه الى النسخ والصواب وذا قد ان الحكم موصوفه في الاو
 صحح بعضها قوله واسم الماعل يدل على الثبوت في جائز البناء على ما يشترط على جميع الجوانب فقلنا من دلائل النسخ ان الدلالة
 لقولنا من غير مطلق على التزم ثبوت الانطلاق فيزيد وقد يقصد به الموت بمقتضى القول فيكون انما على خطا فيصح قوله
 اى تقدير المضاف من الخبر كذا في اصل النسخ والصواب اى تقدير المضاف من البنية والجزء قد صحح به بعضها الا لا في قوله
 يعي منه الدير كذا في اصل النسخ والصواب يعي ان يقع منه الدير وقد صحح به بعضها نحو ان تصوموا خير لكم قوله الشتم على النكاح بين الزوجين
 من حيث الذات لأن حرمة فيه الظاهر مقول بالبدن المطلق في علته واقتضى الاول وعدم اقتراحه مضمناً للبدن المطلق ولا شأن ان يقول
 الشتم اذ انتم بخلاف كونها جوازيين لأن عرض لهما قوله لتقدم الاستئناف على المطلق وذكر لأن قوله الشتم في قبل
 ذكره فليقدم اعتباراً ايضاً قوله مع انه انساب النسخ لا يعنى مع الاضافة معتبر في النقول عنه لأنه حرف الشتم فليعتبر في النقول
 الدير ايضاً كتناسب الشتم تناسباً مع انساب بالنقول عنه وحول في بعض الطرف وفي جانب من الكلام اى غير جزاء كما يترتب
 في النتائج قد مر في معنى الاضافة وحصل ايضاً من كسرة النقول عنه بخلاف جانب مقابل الاسم والفعل اى جانبها قوله يكون
 الشتم على ترتيب اللف لأن الأقربان مقدم على التزم القدم على غيرها قوله وشيئ منها لا يبرح لأن الاسكان اسقاط حرف لا في
 والاشكام اسقاط الفتح فتدبر مع ضم الشفتين علامة عليها والروم اسقاط ثلثي الفتح والكسرة فتدبر وايضا الشتم فلا يبرح
 في الفتح وقد بين في موضعه قوله والتكثير كذا في اصل النسخ والصواب اسقاط قوله كسرى مثال التضمين قوله وكما و
 مثالان على قوله وكما بالالف مثال للجزء قوله وسميت وتسميت مثالان للزيد قوله لكان امثلة اشتقاقاً وواو
 كذا في اصل النسخ والصواب لكان امثلة اشتقاقاً معثلة الفاو وواو لا يكونان مقابل النقول منقول قوله كسرى كذا في اصل النسخ
 والصواب كسرى مثالاً للتضمين قوله والروم والاشكام مثالان على والاولى المناسبة ان يقول بعد قوله او اسم وكم لا يبرح

وقد صحح به بعض النسخ قوله لا يكون مطراً أى لا يكون قياساً بل مقهوراً عما سمي تأمل قوله كما مر في سابق
هنا منه ما يصف منه ذلك وهو الرغاية غير هذا الكتاب بعينه الآن يقال لما كان المعتاد قرأته المرفق مقدراً على
النحو اجمال عليه فتأمل قوله المذكور في الشرح كذلك اصل النسخ والأولى مذکور كما صحح بعضهما من التقييد
خبر ثان لأن قوله الآن يقال للمع استئناس مقدس تقدير الكلام إذا كانت غير مختصة بجال الاعتراض
بل تخرج في حال العطف والمالية أيضاً مع تقديرها لهما فلا وجه لذكرها عنده بجال الاعتراض كل وقت إلا
وقت ان يقال لا قوله معتبر في مفهوم الاعتراض أى بخلاف مفهوم العطف والمال ومفهوم الاعتراض
على ما لا يخفى ان يؤول في أشكالك أو بين كلامين متصلين بمعنى جمل أو أكثر لا يحل لها من الأجزاء الكثرة سوى
دفع الأجزاء أو في آخر جملة لا تليها جملة تليها جملة تليها جملة مطلقاً قوله فهذه جملة أى جملة الخصم الكثرة
قوله فصل منه أى لا يعطف على ما قبله بأن يقال وعلم اغتمها الكثرة قوله لكونه معتبراً بدل الاستئناس أى والبدل
لا يعطف على البدل من أشدة الاتصال بينهما كما بين في علم المعاني قوله بخلاف الوجه الأول أى من وجهي
العطف قوله المبادئ الآتية بالبادي هنا الأمر المشترك والأمر المميز لكل من الألف والضم والفتح والهمزة
بالطلب ما هيأتها قوله وضعت كل منها لها أى لكل من تلك المعاني ولا بد من هذا التقدير ولما قال المعاني
التي وضعت لها على التوزيع الشفع كان اختصار اسم قوله سوى الظائفة والنجسية أى سوى ما إذا
كان المضاد في ظرف الضمان في خوضب اليوم فتكون الأضافة ظرفية أو جنسية نحو خاتم فضة فتكون
ببانية قوله فإريد به للزوم ما جاز إلى هكذا في أصل النسخ بدون لفظ قوله قبل فإريد به في خبره داخل في
عنوان قوله وفيه خير كثير بواسطة أخرى وفيه إشارة إلى أن قول اللامحاجي إلى لا يقتضي بل يمكن النقل
أيضاً وصح بعض ما بين يادته قبله وعليه فعمل لفظ جازاً هو الظاهر قوله ولتجب الجواب عن القسم لكن ما مع
الاختصاص نحو الله دتره أو بد وخرقوا إلى قوله ولا يخفى أن كونه للشيء لا أعلم اللام إلى لتجب فقط
لا تدخل الآية للشيء من خروجه إلى كما في أول ما خولته دتره فهي للاختصاص في إجابات التجب بواسطة أن لا

في كونه في خبر الساري إلى وقع لفظ لا عليه كما يمكن أن لا يقع من هذا هو الصحيح

إليه وهو الله تعالى في الشيء كما قد يفسر سابقاً بقوله وهو لام الاختصاص أفاد التجب إلى ولم يرد هذا وجه تسمية الأمر
 ذلك بقوله وقد يقال في ذلك فيما نحن فيه من أن يكون المراد بالامر اللين وان يكون المراد بالخير الكثير أن اللام عليها الاختصاص
 أفادت التجب في غير من الأمر من التفريق بينهما فلهذا على مذاق القيل لا مرضية إذ مثله لا يخفى عليه خفي فضلاً عن أمر جلي تأمل
 قوله فلا يظهر أن يقول وقد يقال في ذلك في الأظهر على مذاق القيل وذلك لأن الأمر بمعنى اللين عام مذاقاً عند وقوعه أو كونه اللين
 ناشئاً عنه والمنشأ مقدم على الناشئ طبعاً فليقدم عليه وضماً ولا فالصواب أن ليست اللام للتجب فقط على تقدير كونه المراد بالامر
 اللين فيكون كلاً من أن التحقيق أن لام التجب لا تدخل إلا على التجب منه قوله بمعنى التكليم كذا في أصل النسخ بدون أي مع آخر
 من بين القوسين فليقل نسخ الأمر الذي وقع القطع عليه هكلاً ثم استعمل بمعنى التكليم بدل استعمال المصدر ووجه فلا بد من ادخاله
 فيما بين القوسين ووجه حذفه بالقطع لا يخرج بين القوسين مع زيادة لفظ أي بعدهما وهو اليفهم حسن قوله فكأن الأمر اللين
 حكم كذا في أصل النسخ برفع حكم والحوادث فظهر على اسم أن قوله لا لا تعطف على ما قبله بحسب ما في قوله وفيه أي في قوله فإن
 استثنى لا قوله مع كون الكلام لفظاً أي فلا يحتمل الاستدراج من حيث يدفع الاعتراض قوله لأن الكثرة واللين عطف
 على صفة ليس أي ليس من التوهم كناية المقصود اسم فاعل وجوزية المنضم كالمفعول مع قطع النظر عن اعتبار الاجتماع
 قوله ولا اعتراض على التام بما هو قول الأمر وهذا القول مبنى على قوله ويلزم ح أن لا يكون إلا إذا فهم منه عدم من فهم
 بما قاله السيد لكن لو قال وإذا لم يحتمل جزأه بدل ولو لم يحتمل جزأه لكان المقصد تأمل قوله ولو بني التأويل لا فيقال ح
 أشار التام إلى احتمال كون البنية بمعنى مع بالتأويل إلى احتمال عدم التأويل بتفسير البنية بنية قوله عند الفاعل
 يعني ليس من الكلام إلى بخلاف الفاعل بشبهه فانه يحتمل البنية وعدم لونها وهو النسبة كما سبق قوله وكونه إلى أي
 كونه الاستدراج إلى أصل بالعدم وهو البنية المستمرة إلى ما قاله المصنف من قوله ومن قال أن التفسير بجمع الكليات
 سواء أورد بالاستدراج نسبة أحد الأجزاء إلى الآخر ووضوحه إلى آخرى فقد سمي لأن شيئاً منها ليس جزءاً من الكلام
 بل مدلوله الوصفية لأجزاء انتهى ووجه الرد أن لا كانت الكليات الموصوفة فتالاً ببنية التقديم والتأخير جزءاً من البنية
 جزءاً كان شيئاً إلى صلة لأجزاء الأمر الداخلة فيه قوله وجمع الكلام إلى ما قبل معطوف على وجه البنية على النسخ قوله الأجزاء

المترتبة في السبع والهيئته من جزئها بما فيه بل هو المادة قوله لا يستفاد من غيرها بالاشتقاق اي ثم يضاف اليه
 جمعا والمالك منها قوله ظرف لغوي لنفس قوله فباستعماله شرط اخيرا اذا شرط بالاكاب بعد حصول الهيئته
 والقيده لا حتم انما انكلم الله فظلاما لا يفهم سبب وما ذكره مبنى على شمول البشروط ولعل من علم الامم والادب
 فقد حملوها متقابلة بل هي صدقها ومفهوما كما ينبغي في موضعهم قوله او جزاء كما هو مرصه السيد كما مر قوله
 عن مدلولها وهو النسبة قوله على اعتبار الهيئته اي والهيئته اما شرط او جزاء قوله لتمام زيد كذا في اصل
 النسخ اي الكل من غلام وزيد وقد صحح بعضهم بزيادة الباطل على زيد فلا اعتبار قوله بسبب الاضطرار
 يجوز ان يراد بها الحاصل بالهيكلة اي الهيئته او مدلولها اي النسبة على تقدير مامر والاشهاد قوله عن الثبوت
 والافتقار اي ثبوت الحق للوجود او انتفاءه عنه هذا في الحقيقة او ثبوت الثاني عند التقديم وانتفاءه عند
 هذا في التمهيد او مبادئة الثاني في التقديم وانتفاءه هذا في النقصه قوله وح- اي كل واحد من الثبوت والانتفاء
 والثانيان باعتبار كونهما نسبة او باعتبار الخبر ولا يجوز ارجاعه الى النسبة لان هذه الجملة كبر القياس
 قوله حقيقة اي حقيقة لغوية قوله جازا اي جازا فيا قوله بين الكلين على تقدير حمل النسبة على المعنى
 اللغوي قوله ومدلولها اي على تقدير حملها على المعنى العربي قوله عبر عن الشيء كذا في اصل النسخ وهو المراد
 او السيد وكون المراد به الشرطية غير ظاهرها قوله بالآخرى اي بحصول معنى الآخرى قوله ولو كان
 في الجملة الشرطية من الشرط كذا في اصل النسخ والصواب بين الشيئين قوله وحصول الكلام فيهما كذا في اصل
 النسخ والاول في النسب لما قبله منهما قوله لو وقع في الجملة الاولى بوقوع الجواب قوله تفصيلا على كذا في
 اصل النسخ والصواب الموافق لاحقه على تفصيلا قوله عن معناه اي معنى الشرطية والمراد التاكيد
 قوله كقولنا كرسى لا تنظير قوله عن نسبة واقعة انما كذا في اصل النسخ والصواب عن نسبة واقعة
 بوقوع لبناسها لاحقه قوله وليس الامر كذلك اي ليس الذي لم يصدقها موقوف على الحقيقة بل هو مقتضى
 واقعة قوله وبالحق عدم الاحتذاء من قول الله تعالى لم يكن لاهل العرفان قوله الذي ذكر شيئا كالى والتميز
 قوله

قوله مع استلزام الدور الأخذ المتداير والمنفذ في تعريف الاستباحة فيتوقف عليها وما لا يكونان مستألفين ومنه الآدم
 فتوقف عليه قوله فانه غير من الشكوك التي وردت في تعريف الخبر بما يحتمل الصدق والكذب والانتفاء بالاحتتمل
 فادور على بعض الأول جماد تعريف الشك من غير الله وسرور وهو السامقون لا غير ذلك واجب بأن المباح في الخبر
 مع قطع النظر عن القائل وخبره من المادة وبعبارة أخرى في قول الأول بما كان له نسبة واقع تطابقه ولا تطابقه والتأليس
 نسبة واقع تطابقه ولا تطابقه وأورد بان ضرب صيغة الأمر له نسبة كلامية وهي طلب الحكم ضرباً إلى طلب فان تطابقه
 قصداً ولا تفكاً واجب بان المادة قصد المطابقة ولا قصد في الانتفاء كما بين في حواشي الخبير وفيه الاشارة الى خالف
 وقال قول كما يشهد به الوجهان لأن الملقى بالثان ينافي كل مقتضى كونه مقصوداً لأجل الغير وهو الموضوع قوله لا نقابها
 كذا في أصل النسخ والموال لانها مبهما قوله ولا تأخير هنا الذي لا يكون مؤثراً في نفسه قوله بناء على التفسير الاعتباري
 بان يقال في مدلولات من حيث لا يتصور ومن حيث لا يتصور دوال قوله ولأن الخبير عطف على ما قبله فافهم لا قوله مدق
 بالطبع في الطول شرحه التفسير فان الانتفاء مدق بالطبع أي يختلج في تفسيره الى التمدد وهو اجتماعه مع بئى نوعه
 يتقارون ويتشبهون في تحصيل الفوائد والقبول والممكن وغيرها وهذا موقوف على ان يعرف كل واحد صاحبه
 لما في خبره ولا يشترط الاقناع بالعدول والاعتقالات العرفية والكتابة مشقة غابغ الله تعالى عليهم بتعليم البينا وهو
 المنطق الفصيح المعرب عما في الخبر في هذا الاجتماع انما ينظم اذا كان بينهم معاملة وعدل يتفق الجميع عليه لأن كل واحد
 يشتهى ما يحتاج اليه ويتفق على من يزاوجه فيبيع للبور ويختل من الاجتماع والمعاملة والعدل لا يتناول الجزئيات الغير
 المحقوقة بل لابد لها من قولين كلية هي علم الشك في ولا بد لها من واضع يقر صاعداً ما ينبغي معصومته عن الخطأ وهو الشك
 ثم التامع لا بد ان يمتاز بالحق والاطاعة وهو انما يتقرر بآيات تدل على ان خبره من عند ربه وهو المبررات
 وعلى مبررات نبينا صلى الله عليه وآله وسلم القامق بين الحق والباطل انتهى قوله أي المبررات لا حاجة الى تفسير خبرها
 بعد تفسير الأنفاظ بها قوله لما فيه ما يكون لا بد خبره بالخاصة الاضافية ما يكون كما صحح بعض النسخ قوله في جواب
 الاخبار والحق لا ياتي الاخبار عنه وقد صحح بعض النسخ قوله يعني يلزم على الشك الا انه في أصل النسخ وهو المبررات

او المصنف ان ضمير عليه في قول الامري يلزم عليه امان اجماع الى اظهاده في قول الشك ظاهر فان غلط
 او لا المصنف قوله غرضه ثبت أقوم وجعل لاكتفاء اصل الشيخ في صوابه ضربت أقوم وجعل ضرب وهو قائم وفي
 بعض النسخ السقاط ضرب به بعد وجعل وهو المناكب لمناك الشك من حيث عدد دليل لكن في قول المان وهو وجعل
 تكو صفة تأمل قوله وصار الاكساد الى اي كان الاكساد قوله لا بد ان يرد لاكتفاء اصل الشيخ بآراء
 من الزيادة والحوادث ان يرد بالزيادة لا يقال به بعد تعميم الكليات من الحقيقة والحق لا حجة
 لان زيادة او جملة لان الشرط والبيان لا يمكن تأويلها بمعنى ما سبق من قوالب مع الشك في قوله
 اي بعد الكلام في الزيادة من لفظ ذلك قوله من الامور الثلاثة متعلق بمقدار الكلام البعيد من الأمور الثلاثة
 قوله اليه اي الكلام متعلق بالاشارة قوله فانه حمير قطعي لاكتفاء اصل الشيخ والحوادث علق به لا عليه قوله
 فويل على حكم العقل مع الزعم الذي قد احتمل كونه عقليا على احتمال كونه قطعيا وجعل الترجيح قوله لكون
 الثاني والثالث كذا في اصل الشيخ والحوادث ناطق للوجه الثاني والثالث قوله والتميز لما يكون لا ما هي بالقياس الى
 تحقيقها في افرادها لا ما هي من حيث طبيعتها كذا في اصل الشيخ ان بالتميز ولا يحصل لم فعمل التميز والتميز اي تميز
 الا كما انما يكون لا بالماهية اي عاصية الكلمة بالقياس الى تحققها في افرادها لا بالماهية من حيث طبيعتها يعني ان الكليات
 اخذت في تعريف الاسم ليس المراد بها المفهوم من حيث هو بل الافراد بقرينة الدلالة والوضع انما يعبر عن الاول
 والثالث لا في نسخ في والتميز عند الله تعالى قوله تأمل قوله بل ان في جعل لا اي جمع ما عطف عليه وهو ان الدلالة لا قوله
 عاصية جعله في التأمل اي لو كان بمعنى الباطن او بمعنى قوله في معناه صوابه في معناه قوله تبعه صوابه بتمامه
 الثاني لا في صوابه ثابت خبر ان قوله ولا يلزم في ذلك لا هذا قول الامري ففيه شك وهو لفظ قوله
 قوله لا في صوابه لغير خلاف قوله لفظا كان ذلك اي الشرط قوله على تحقق القابل والمعامل كذا في كسر
 الكون فانك فالفاعل التكم والقابل الكون قوله اي على ظاهره في حجة ذاتها صوابه اي على ظاهره في حجة ذاتها لا في الآراء
 قوله متعلقة بانها صوابه بالها قوله على ظاهره صوابه على ظاهره ويمكن تأويل المعنى بالذكر قوله لا في كسر

السمات بالموضوع للقيمة بخلاف المصالح فان لم يكن أمارة للاحتلال متعلقة بل كمنها جوده على
حدة كما بقى قوله عند من يقول العلم بوجه مغاير للعلم بالشئ من ذلك الوجه تحقيق المقام بغير
في الكلام قال الخ في حواله الشئ على ما في على شرح المقائل ما خلفه انا اذا ورنينا شئاً من بعيد وهو
في الواقع حجر فحصل لنا من في اذهانا صورة انبث فاعتقدنا انه انبث فبما فتوجه الى ذلك الشئ
بوصف الانبثية وفصله عنونا بناء على ذلك الاعتقاد ونحكم على ذلك بأنه فابن العلم وضعه الكثر في
عليه في هذا العلم الوارد على ما خوذ بهذا العنوان معلوم لنا بهذه الوصف وصورة الانبثية لا اى وجه
لذلك الشئ وقرئ قوله بين العلم بالوجه وحوهنا العلم بمفهوم الانبث وبين العلم بالشئ من ذلك الوجه
وحوهنا العلم بالشئ من حيث انه انبث فان العلم هنا بالشئ من حيث انه انبث غير مطابق والعلم بالان
نث مطابق قوله للاحتلال امر يغايره وليس متعلقه قوله عالم يفتت باباً والاولى بالتاكيد قوله
لم يتمكن قوله فكذا حال البصر والقنوات حال البصيرة وهي القوة القلبية قوله فلا يلزم تمييز الشئ
بنفسه فانه قولنا انبث على متعلق علم الضم ومتعلق به لا بالاله فليس مراد الارى من قوله ذلك
على كذا بيان المغايرة وفي علمه الشئ لنفسه بل مراده كما قال نور محمد في حواله شئ عليه ان لا يتصور الدلالة
صفتان لا يمكن لا لفظ لا لا يدل بالمقابلة ان الخ لا حاجة في دلالته معناه فيعلم قهوه في دلالته
ولا يقصود فيها كما سبق فليعلم هذا الكلام من سبق قلم الناصح والعلم عند الله قوله حينئذ الى حين اذ
كان ما في قوله يكون المنة في نفس الكبر انه مدلولها قوله من كون كبر ما كذا في فهم النسخ والمغاير
من كون كبر لوم كون ما كبر لانه اذا كان الاسم كبر كالماد الا على المنة بدهته قوله تدبر لوم جهه
انه يلزم في ما خلاص المذهب الخ من او الجواز الغير المشهور مع اشتراطه بقهوه في دلالته لا في تأمل
قوله عطف تفسير لقوله هو هو ويحكي قول الارى لا من حيث هو هو مع هذا التفسير فقيده
لقوله انبث من حيث هو حاله بين السير والبصرة احتراز من كون رابطاً بينهما هذا وفي المعبر

بما قول الشك من حيث هو حاله بين السيرة والبصرة وهو مع قائم بالسيرة بالقياس إلى البصرة انتهى وعنه المتوال لا
يكون قول الأدي وهو مع ^{ال} عطف تفسير بالقوله هو هو بل هو تفسير لقول الشك من حيث هو يرجع إلى السيرة وهذا هو
الظاهر المنق إلى أنفسهم لأن المراد من كون حاله بين السيرة والبصرة كونها بينهما وهو المراد أيضا من قوله وهو مع فيج
تأمل قوله ونسبته أي لا تفسير قوله باعتبار أنه لا يكون أصل النسخ والمصوب بل باعتبار أنه عطف على الأصل حيث هو هو لا
يحتج أن يكون صواب العبارة بل من حيث أنها نسبة بين السيرة والبصرة فلا خطأ في قول أي باعتبار ^{ال} قوله فانها إلى النسبة
قوله من حيث أنها قاعدة الأولى المناسب لما شئ عليه سابقا من حيث أنها رابط بين الطرفين لأن الرابط كما يكون للفظين يكون للمعنى
أي كالمبين في محله والمكون قائما في غيره مما من ^{ال} البصرة تدبر قوله مدلوله رابط ^{ال} الرابط للفظ في الدلالة أما ضمير
خو لا بد هو قائم لأن حرف عندهم أو تنويين نحو هذا في وفي الفلكية نحو هت كالمبين في موضع قوله ومن حيث أنه ^{ال} الصواب
حذف المضاف قوله موجب بالرفق صوابه بالنسبة قوله ليس المراد أنه لا صواب بل كون ^{ال} قوله الموقوفين صواب
الموقوفين صفة تعلق المضافين قوله ولا يكون لا قول الشك لا ابتداء كلام حاصل في بين الضم والاكثار بالعموم والمخصوص
اذ يمكن التكرير دون التكرير قوله الاكثار القليل ^{ال} أي لا اكثار ايضاً وانما كان أولى لاحاطة بحال التكميل بالنظر في التفسير كما في العطف
وبالتقدير غير كما في الموقوف مع دخول حال السامع ايضاً بالنظر لأول تأمل قوله عطف على كون ^{ال} كذا في أصل النسخ انتهى بآدينا
ولا حاصل له مع فلا فتر في عبارة عدم مناسبتها ^{ال} لأن العطف يظهر ذلك بالكتابة بالأمم الصادق فعمل في العبارة مستطاب
عطف على لأن لا يمكن أن يكون أي قبله لا على تأنيده لعدم المكان السامع من تعقل معنى الحرف لا يستعمل متعلق بمخصوصه وكونه بياناً
وحج يظهر معنى قوله ^{ال} وهذا الوجه لا ويكون معنى قول الأدي وذلك المتعلق لا يمكن ^{ال} أي تصور الطرفين قوله ^{ال} فهو
أي توقف مع الحرف قوله ^{ال} على ذكر المتعلق أي على متعلق المتعلق المتوقف على ذكره ولو حذف ذكر كان الشك التياما قوله لا
جن النظر الدال عليه أي على المتعلق قوله ^{ال} لأجله ^{ال} أي ذلك المتعلق قوله مقابلة الكافي وقد جمل الكافي في المحصول من الحرف لا الجن في ^{ال} في
الحاصل ^{ال} الحرف المخصص فانها ^{ال} كثيرة ^{ال} والنالم ^{ال} غير كلياتها فلا خلافه بينهما حتى ^{ال} انتهى هكذا حققه القام قوله
لا يكون المعنى حقيقياً بل كلياته ^{ال} يعبر عنه بقلب الاسم فيقال ابتداء سيري من البصرة إلى الكوفة ثابت قوله فمن ^{ال} لأن الله لما

لأنها طرفها ولا يصل إلى التعلق بالخاص الذي بين السبر والبصر فيقوم تحقق طرفه لكن تحقق بالإنشاء الذي
 هو معنى من وهكذا البعدي وهذا معنى النزوم قوله بين السبر والبصر الصواب والكوفة للعلم قبل
 وما بعده قوله ههنا أي قوله كذا أخرى قوله وتكبرها أي تكبر ههنا الدابة كذا وللاثن الذي لم يذكره كان
 أولي وقد صح بعض النسخ بالتكبر قوله في الأول أي المعاني ولو اورد في التكبر بالافتقار والحق بغيره كان
 أوضح ويمكن أن يكون النسخ إلى راجع إلى الجليل بالافتقار فلا اعتبار قوله لا يكون المعنى لا في عطفه بالفتح وليس كذلك
 وهذا القول أغايب متفاد ليرجع الضمير إلى ما قوله والأحتمال وهذا على تقدير رجوع الضمير إلى ما قوله لا لعدم اللفظ
 للضمير في قوله الشك وارجاع الضمير مبتدأ وقوله لعدم مسببه قيته الخ خبره ويمكن أن قال العمدة أن يكون ارجاع
 بالجر عطفه على ما قبله عطف سبب على مسبب ويكون قوله لعدم لانه لظهور باعتبار تضمنه للجر أن قوله
 المقضية لا في حق النسخ والصواب والمقتضى لا فلا يتوهم كون صفة لما قبله فهو مبتدأ خبر قوله ما من لا وهو
 قوب للمجع ورد المبدأ إلى ما هو المشهور وحمله على ما هو ملائمة الامتياز قوله فلا بد من لا يتقدم على كون بيان
 لعدم المانع المبني على كون ارجاع مبتدأ لعدم مسبب قيته بالخبر إذ على تقدير عطف ارجاع على الخبر يكون قوله
 لعدم مسبب قيته الخ لانه مقتضى لظهور ولا يدل عليه بل انما يدل عليه والمقتضى له ما من قوب للمجع لا قوله ولا
 يخفى أن النسخ إلى الألف هو الذي جعل لعدم مسبب قيته بالخبر بيان لعدم المانع لانه مقتضى فالأولى جعله على ما
 قوله فتدبر إشارة إلى أن ما في عنوان القول وان الأمر لا يتم بدون لفظ ارجاع الضمير إلى ما قبل قوله كما
 يدل عليه أن على الضمير قوله إلا لا مدخل له في الجمل أيضا لفظه اطلاق الاستناد وإن قال السيد قد ذكره حاشية على شرح
 التفسير أن الجمل الحقيقي لا يتم من دون التأويل قوله لا يكون كان لا يوجب اعتبار أصل الموضوع كما في تأويله
 للزمان الذي هو ظرف لما قاله فإن قيل كيف تكون الفخ في خارج مع اعتبار جهة الموضوع له قلنا لما في الجمل من اللفظ
 وهو هذا الزمان كما قال لأجل ارجاعه عن اللات وأما المظنية فمفيدة غير مفيدة للزمان وإن كانت داخلية في الموضوع
 قوله بالرجاء الضمير المستتر في غير مقترن قوله وفائدة تيمم اللفظ لا بد من القول الذي ولو اورد المعنى المطابق لا

مع انه لو لم يعلم المعنى لم يشتمل تعريف الاسم نحو من الشبهة المتضمنة لمعنى ان الشبهة فان معناها انما يقع غير مستحق قوله من
 حصول الامتياز في اللاحق فالاسم عنان عن الحرف بالدلالة على معنى في نفس والفعل بعدم الاقتران وهكذا تفكر من الاقسام يمايز
 عن كل من اخويه بقيد بقيد القيد الذي يمايز به عن الآخر وهو من الماخوذ والافعال الامتياز من حصول بدون هذا قوله فان
 قيل لو كان الفعل لا حاصله ان التقى لا يكون بدون المطابقة لا تقسم عندهم والمطابقة لا تكون بدون ذكر الفاعل المعين
 لكونه طرف النسبة فما التقى لا يكون بدون ذكر الفاعل المعين فكيف قلتم بان الدلالة على الحد والزمان بالنفس عن انهما متفقان
 قوله فتنا دلالة الفعل الخ حاصله ان الحد والزمان لهما جهة واحدة كونهما مدلولي المادة والهيئتين فهما مدلولان مطابقتين
 وجهته كونهما مدلولي الفعل نفس فهما مدلولان متشابهين وفيهما مدلول المطابقة الموقوف على ذكر الفاعل المعين من الاولى لا
 انانية قصارى هذه المسئلة كسائر القبول الصادق بان التقى والتراخي ومطابق كل بحسبته كما علم في موضعهم في رد على
 ان ما نحن فيه بدهم ان يكونا باعتبار كونهما قضيتين معينتين في نفسهما لا باعتبار كونهما مطابقتين وما افاد جوابكم
 هذا بالنعكس فلا بد من الجواب الثاني قوله مع ان المقتران ان المقتر لا يدل على يقين من ان لا يكون الفعل مركبا وهو كذلك
 لانهم اعتبروا في الاول والتركيب الاجزاء المترتبة في اسم كانه غير فسر قوله او فقول الماخوذ في حاصله ان المعنى
 المطابق للفعل لا يتوقف على ذكر الفاعل المعين انما يتوقف عليه لو كان النسبة اليه مطابقة تقصيده او اما اذا لوحظت اجمالا
 فلا يخفى ان التقى لا يحتاج الى ذكر الفاعل كذلك المطابقة لا يحتاج فقولنا اجمالا قيد النسبة لا الفاعل قوله وقيل في الجواب
 انما دخل في الفاضل عما كان لكن فعل بغيره الصريح في المراد على وجه خفي وحاصلها ولا يخفى ان التقاطع الدال على المعنى لا يدل
 عليه الا بعد ذكر الموضوع وان فهم المعنى من التقاطع ودلالته عليه متأخر عن تذكر الموضوع فاذا سمع العالم بالموضع لفظا زيد مثلا
 تذكر وضعه لتمامه في حين عنده معناه في حين تذكر الموضوع اذ لا يمكن تصور طيفه فيسبب العلم بالمعنى في حين تذكر الموضوع من
 دلالة التقاطع لان المعنى ضمن الدلالة متأخر عنه بل لا بد له من اللاحق من آخر وهو التقاطع النفس اليه من حيث انه من الاول
 وذلك الانقطاع لا يكون الا مع التفسير فخصاصة الحد والزمان في ضمن هذا اللفظ هو الدلالة التفسيرية مع انه ذكر هذه في جواب
 الاعتراض على القاعدة المقررة ان التقى لا يكون بدون المطابقة بان الحد والزمان يفهمان قبل ذكر الفاعل ولا مطابقة وما الى

اعتبار كل واحد من الموضوعين من وجه والفارق من وجه آخر متلاذذون وضع الأول وهو الوضع التركيبي لغو
في اعتبار الأكبر والألم يكن كبره ومعتبر فيها لأن عدم الاقتراح إنما يتحقق به ووضع الثاني معتبر فيها لأنه باعتبار وجوده لا كبره
ولغوا لأنه باعتبار ذلك لا يكون غير معتبر بل معتبر كذا في معصام قوله وهو غير معتبر في أي المعاني الأناشائية قوله فان الاستعمال
الأنشائي وهذا الاستعمال مجازي للتأكيدي بين المبدأ والضميمة والمعاني الأصلية قوله وان كان بعضها قلة فالأولى وان
كان بعضها مركبا من المضاف والمضاف اليه نحو مامك ودونك والبار والبرور وخبر عليك لأن الطريقة لاتنفي في الأسماء
بل المتأخر لها إنما هو التركيب ويمكن أن يكون المراد منه وقائع المضاف في الیه قوله والاستعمال عطف على اسم ان قوله لأن
ان يصف عن الظاهر بان الاسم الأول في الأخصر لأن كان أن الاسم يستلزم قوله بل لزم الفرض أو صلة الاسم المقتضى
بل هذا هو الأولي تأمل قوله أيضا أي كالم يسلك هذا الطريق قوله سنة ينتفض التعريفات هكذا بمعنى في تأمل النسخ
والصواب التعريفان بمعنى التعريفات أي تعريف الاسم جمعا وتعريف الفعل متاعا قوله أيضا أي كالم يسلك ويجب بما سبق
قوله كقولنا فذهب الرقاب أي هو مصدر مضاف إلى المفعول قوله لأن لفظة لها أي للأفعال قوله ليكونا فان
الصواب لكون افادته لأن وجر الأهتمام حصوله لا تحصيله كأنه هو الشيء المتضمن قوله فذهب لغيره أي مقبولا أوليا
قوله لأن مابين وجر لها على ما بين في علم البلاغة ولم القول الآخر في القول اللاحق لهذه على ما بين على كل وجه
هنا آخر الختم من النسخ تأمل قوله من قوم وجود هذه الخواص سوى الاضافه في الكلام كاسياني في اللاري في حاشية قول الشرح
وكذا سائر الخواص في قوله اعلم أن تلك الخواص كما انها ليست شاملة ليست أكثرها خاصة حقيقة بل اضافية الى
آخر وقال في هذه وإنما قال ذلك إلى أكثر لأن الاضافه بمعنى كون الشيء مضافا بقدر حرر في الجرس خاصة حقيقة فاجبه والى
الحقيقة ان يكون اختصا بها بالنسبة الى جميع ما عدى ذي الخاصية والاضافية ان يكون بالنسبة لبعضها عده وإنما قال في قوم
للاجواب عنه بأن الأفعال في الواقع اسماء كما في شرح الألفية وان لا يجب أن يكونا شيئا أو لا لاكتفا بكونها خاصة
ولواضافه تدبر قوله وقوع الخاف بالتأويل كذا في أصل النسخ والصواب وقوع الخاف بمسند بالتأويل قوله ليس
نصا في ذلك لا يشترط بالضرورة بل بالظهور والأمر صعب إلا ان يقال لما حمل من على كونها موصوفة مع احتمال حملها على الموصوفة

أيضا كاشف يكون من الاسم بمعنى يكون على قاعدة اصل البتة من كونه معرفة وقاعدة اصل البتة من كونه كرم
او يقال ان لا يقال كان قبيل ومن الناس ناس لم يقل كان قبيل ناس يقولون كذا من الناس استشعر
بما ذكره ليكون كل من البتة او لا في حيزه الا ان لا يقال ناس قوله في القليل من المتروك صواب في الاصل قوله في قوله
لم يقل وجر أن الزيادة في اللفظ والاستعمال والافراق بحسب المعنى اللغوي قوله وكونه قاعدة الصواب
الخطا لم دخول في الاستدلال به كما يما ياتي قوله بل لا يكون اخترا عن نحو قوله تعالى اعدوا له اقرب
للتقوى قوله مع مباشرة الفعل يعني ان الفعل وان وقع كان مع مباشرة الاسم لا الفعل نحو زيد خير من اخوان
الاخبار به مع مباشرة الفعل فهو خاصة الاسم قوله نحو كيف كنت حيث كان كيف خيرا مع مباشرة الفعل
الناقص قوله والقيلا اذا خرج حيث اذ كان خيرا لان الزمان يقع خيرا عن اسم اسم المعنى لا المعنى مع مباشرة
الحيث فيها مثالان قوله باعتبار اقتضائه اي لا باعتبار كوننا شائعا كما هو الحال في من الابد انما قوله
انت متعبد في ونازل مني لا والله في تقدير نازل في الموضوعين لفظا متعبد في ذلك قوله ويجزى الكثرة للشيء
في اللفظاني حكمه شرح على الجوامع ان اول جملة الكثرة احده عن قوله من الاختلاف بينهما في اللفظاني
البنائي المذكور في ان الحقيقة على الاختلاف بينهما انما هو في جانب القلة دون الكثرة حيث كان القليل القلة
ثلاثة ويجزى الكثرة احده عن لفظه قوله في خلاص المقصود روح الاختصاص بمعنى الامتياز فيكون اللفظاني
الشيء في يكون الشيء مقصورا عليه سواء وجد في غير الشيء أم لا قل قال لم يوجد في غيره علم ان المعنى ما كان مقصورا
على الشيء لما في الشيء مقصورا عليه واما الفير في اللفظ في جميعها على الاحتمالين الذي هو في اللفظاني
لا الشيء على كل من الاحتمالين خلافا لمن توهم ان احتمال دخول الباء على المقصور عليه يرجع الى اللفظاني
الشيء في الشيء واحتمال دخولها على المقصور بالمعنى والله اعلم قوله ولا يحتاج الى التفسير اي لا تفسير
ولا احتياج على طريقتي قوله لم الامتياز اي لاهو ولا مناز كما يحق من الاختلاف الاول فان للشيء في الشيء
قوله فانها في اللفظ ما لا يوجد في غيره ولا يوجد في غيره كذا في اصل النسخ الى ما يديننا وهو لا يلبث في الواقع في اللفظ

اللفظي

لقوى ان كان كذلك فهو لفظ داخل بل المتألف الواقع فانها في اللفظ ما يتحقق اي يوجد فيه ولا يوجد في غيره سواء كان داخل
 او خارجا نحو الاول انما ذكره من لغوي تفسير الالامية او اللفظ اللغوي لا يتحقق لانه وان تأخذ من اللفظ الاشتقاق فيه كما يقال النكاح
 من فعل فمن هذا الاستقراء الناسخ قوله يلزم الترتيب بالانتم انما لقد المذكو وضمن المراد في ليس الا ما هو المراد في اللغوي و
 هو انتم كما مر قوله ان الحق من غير ما يبين في علم لفظ الاشياء انما الملقى غير الناصح قوله ما ذكره له وهو ما يوجد فيه ولا
 يوجد في غيره ويكون خارجا نحو قوله ايضا اي كما هو في الملاحظة وقيل انها في عرف النكاح ما يوجد فيه ولا يوجد في غيره
 ويكون خارجا نحو قوله انما لا كما في حاشية قوله في الآراء وحي فلا حاجة الى السامحة هنا قوله كما يشير اليه اي الى اتحاد المراد في
 وجه الاشياء وان لم يكن في الاطراد والالتباس لانهم ويكون كل منهما اشارة لا تميز حجة كنية في الاول نحو كل لفظ وضع لا كنية و
 الثاني نحو كنية لفظ وضع لا ولا اشتراط المصطلح في علمه وهو نحوى وكتابه في النسخ ان عرف النكاح في علمه كعرف المناظرة
قوله على ان التبيين واللام في هذا متعلق لما سبق من علم النكاح وعدم المذكورات منها على السامحة الا ان هذا اشار
 الى ان كناية جميعها على التبيين قوله ايضا قوله وان كانا حاصل صواب حاصل للمصداق الذي قوله في قوله الالام الاولى في
 لفظ الالام لان تفسيره في قوله قوله اي حين انما كان للمصداق الذي قوله في قوله قوله في قوله
 على اختيار اي اختيار من التبيين قوله فيكون كنية اخرى ولا زاد الا لادعى لفظ ضمن والثمة الاولى الاشياء الى عدم شهره ولم يتغير
 بلفظه غير وان كان كونه بدلا من الالام قوله مرجح له اي الالام على عرف التبيين بخلاف كنية الاولى فانها معنى قوله وعلى الثاني
 كلاما مبتدأ لادعى ان الالام بآيتين تنصب كلام فهو معطوف على كنية اي يكون كلام الالام على الاول وهو زيادة ضمن ثبات كنية
 المرجح عن الالام قوله العلم شهر لم يجب التبيين اي علمه عدم التبيين لان لم يقل عرف التبيين عدم شهرته والاشارة الى الالام
 وعلى الثاني وهو حذف ضمن يكون كلاما مبتدأ منقطعاً عما قبله قوله ولذا دخل الفاعل اي ولما كان ان هنا بكسر الهمزة و
 حذفت الضمة في خبرها لما يأتي في الشرح من ان المبتدأ الذي فيه معنى الشرح قبل الناسخ او بعده يدخل الضم في خبره نحو ان المبتدأ الذي
 قف ولا منه فانه ملازم قوله ان كان الناسخ ان بالفتح الآخر مقال قوله فلا تبيين فاللام في النفس الاسد فائدة لا التبيين
 على التفسير اذا يريد التبيين كقول وان نفس بابين في حله قوله من خارج كالتبيين قوله لزم صوابه قوله غير واضح

حاصل الجواب الذي ذكره الشيخ قوله فلما قسم بالفعل أي وكون المقابل مخصص في الفصل قسم الشوق في المقابل بالفعل بقوله
 أي بالفعل قوله في هذا الاسم كذا في أصل الشيخ صوابه فإن اللام في هذا الاسم قوله وفي ضمير العطف على اسم ان ولو قال لأن
 الكلام في هذا الاسم وبينان خواصه لكان أخصه وأولى تأمل قوله أي وإن لا يكون إلا في صوابه وإن لا يكون إلا في باب
 ساطع المين لأننا السالكين إذا لا اعتبار بالحكمة المعاصرة بقوله نعم لم يكن الذين كفروا الآية أشار إلى أن الأمر كسب من الشرارة
 ولأن فيه ولقد أحسن الخ في التفسير خلافاً لمن يقول في تفسيره ان لم قوله مخفية به كذا في أصل الشيخ صوابه مخفية خبراً
 قوله يجب اختلاف القول المراد بالمتوان هنا مشهورهم لا حفظ ذات الموضوع بل يحكم عليها وقد يطلق على نظريه من أن
 ويسمى القول الذكرى فإذا قيل زيد حيوان فمتوانه بالحق المراد هنا الأناك اولم وعنوانه الذكرى لفظاً لا يد قوله كذا
 لا أي كان الحكم على زيد بالحيوان ليس مفيداً باعتبار أن الشا بن باعتبار أن جسمه حتى يكون مفيداً تدبر قوله كذا في القول المشهور
 علامة الرجل حية المقتر عند من أن إذا كان البتة وطالب معرفتي وجب تقديم البتة أوج فعلا من مبتدأ وخبرها فلا يصح النظر
 ما نحن به بعد ومعه علم سبب عدمه لغيره الذي بن الصالح لأن العكس اللهم إلا أن يقال علامة بمعنى معلوم فإضافته إلى الرجل لفظية
 فلا تفيد التعليل وبمقدور نظر الذي يتوقف هذا على تسليم ما في تأويل الشيخ يكون له حكم من كثر وجوه وقد منع مع أن اسم الضاع كان
 لاكتشافه فإضافته مستوية نحو فاطر السموات والأرض ومعلم كذا فالأولى أن يقال من علامة الرجل حية لأن يقال ليس
 الشبهة عليه تأمل وأدفع قوله أي محل الوجهين أشار إلى أن الباء في الله لا قبل قوله قبل ملاحظة الإضافة الأوجه
 الأنسب بما يأتي من قوله أدفعه ملاحظة الإضافة إليه لا يذكر هنا البتة أيضاً قوله بدليل أنهم لا يستلزم صوابه لم يستلزمه
 بدليل أنهم قوله لأنها أي الألفاد قوله في اعتبار التحقق أي تحقق الطبيعة فرض الألفاد في الاعتبار ليشمل أفراد الكليات
 التفسير قوله قال الفقهاء أي في باب الإجماع قوله أن الأكل على حبة المتكلم وحده قوله وقال المتفقون عطف على قوله الفقهاء
 قوله أي بمن المذكور وهو تعين الأثر أن قوله لأن المقابل للتفسير كذا في أصل الشيخ والمتعارف للتفسير وإن كانت اللام مراداً
 لتقوية النص قوله وهو أي معناه الصبر في قوله تفهمنا للفصل خارج عن المنة التي لا فائدة إلا جتبه في الوجه كون
 من الكليات كون من فعلياً لكن تقييده بالمتعارف ولأنه باعتبار الأول لا الثاني قوله هذه النوع وهو التحصيل على التقييد

[illegible]

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

يقول هذا ممكن وغيره لم يغير النسب فلا يحتاج الى زيادة شيى سوى لفظ في نفس عقب والجو مجزوع فلهذا سقط من النسخ
ويمكن ان يحمل قول اللادى فيحتاج الى زيادة لفظ قوله في صدره وجعل القوس الاخير قبيل من وجع وزيادة لفظ الآخر
قبيل انفسه ولا زيادة لفظ الواحد ليكون مبتدأه وزيادة في نفس عقب قوله والمجزوع قوله ليس بحرف عند المص كما ياتي
في بحث الشيا قوله فقط كذا في اصل النسخ والصواب بالجمع عاملة فقط اي بدون ذكر تركيبا حتى يكون لا مع عاملة متعلقات اليه فيكون
المعرب الكسب مع عاملة قوله ولا يجوز ذلك لتبينهما في بحث المبني قوله لان الاعداد فتنبه بمكانها الاولى انما تقدر
بمكانها على لزوم التوقف قوله ولاجل هذا اي ولاجل التوقف قوله اي اليها في التوقف بينا جميع الغير بين الرفع والجور
قوله ولم يبين كذا في اصل النسخ والصواب من زيادة قوله قبل لا نكرام اللادى بقية التفسير قوله اي جعل الاضائية فيه قد علم ان
شرطه ان يكون المضاف اليه جنس المضاف وان يكونا يشترعا من وجه نحو خاتم فضة بخلاف الكسب وهذا ليس كذلك لكنهم قد يقولون
في نحو يوم الاحد ونحو الاول ان الاضافة للبيان وفي قوانينها وبني الاضافة البانية بانها اضافة عام الى خاصه لبيان العام
كلاهما المتأني المذكورين وبان الاضافة البانية ما شرط فيها ما سبق فلهذا الماد هنا الاضافة للبيان وجه لامية ولا يلزم في الاضافة
الامية محرم من الكلام عليه كما ياتي من الشا قدس في بحث الاضافة فراجع قوله ولم يجعلها كذا في النسخ وفيه ان تقدير الاول
لا يمكن لان لا يستلزم ان يكون اصبه مبتدأ ولم يكن هو في نفس منبها كما في وجهه مؤدب خدامه فان المؤدب اللام لا الرجل فلهذا عدم
العمل بهذا المبني الاستلزام المذكور ولم يتصرف له بل ينضم من جملة التقدير الثالث اشتركا في العلم وهو ورود المضاف وليس كذلك
وان التقدير الثالث ان الزاد بان الاضافة لامية وان يقع التصريح باللام كما في غلام فربما لا يشترطه تغييره فلفظ ذلك ظاهر
وان اردنا ان الامة من الامة التي لم يقع التصريح فيها باللام كيوم الاحد فهذا مع كونه لا يساعده تغييره عن الاضافة البانية
التي بها اشترطت كما بينا واما التقدير الثاني فهو ما ذكره اللادى فانه يقول لم يفسر بما اصبه البناء اذ وفي غير هذا الصنيع
تأمل قوله لتوارد المعاني عليه كذا قوله ان ضربا احدا يتأدب بالاعم جواب الامر وبالله في صفة رجل فان المعنى على كل مقام
لاخره قوله لا ينبغي له ان يفسر بما اصبه ونها وتمام بيانه في الرضى في التفسير في بحث المضاف قوله من اطلاق المتن
صوابه من ان اطلاقه قوله وبما من جوابه وعلى ما من شأنه وقد وجد في بعض النسخ وبما من شأنه قوله ان يكون من شأنه

صوابه لان يكن لا في قوله الاول لا افادها في تحقق الرب قوله الثاني يقول النبي
 قوله لزوم ان تكون الكسب اجواب ان لا تكون لا قوله الثالث افادها بقوله يكون قابلاً لا
 قوله الرابع افادها بقوله لوجود اسباب الاعراب وهي التركيب والمال وعدم التاكيد كما يأتي
 قوله فالتحقيق المقصود لا انشاؤه الى الداعي الفاضل عصاهم حيث قال وبعبارة اخرى المعتبر عند العلماء
 الاعراب بالقوة البسيطة وعند المصنف الاعراب بالقوة القوية من الفصل يعني ان عبارة التاكيد هي وان
 غاية الانقضاء قوله بل يفسر اما اذ لم يوجد شيء من الاسباب كما هو لا قبل التركيب فهو معنى لا يقال
 اذا كان وجود بعض الاسباب كافياً في الاعراب لزم ان يكون هو لا في جائي هو لا معبر بالوجود
 التركيب والاصل وان لم يوجد عدم المناسبة اذ لا فرق بين بعض وبعض لاننا نقول ان هو لا وهذا
 المثال وان وجد فيه بعض الاسباب لكنه ليس قابلاً لبعض الآخر وقد شرط القابلية في اول السطر
 حيث قال الكافي في تحقيق الرب يكون قابلاً لوجود الاسباب أي جيمها والاصل ان وجود البعض انما
 يكفي اذا كان قابلاً لوجود البعض الآخر لا في عند التعداد قوله حيث النبي في التركيب لا الاسباب
 بالادراك بل بقوله ان يقول حيث وجد فيه عدم المناسبة وان النبي في التركيب وتحقيق السال قوله
 والاعراب ما اختلف في الاول ان يتركب عقب قوله والثاني ان لا يتركب بل بالاشياء جميعاً ويكون
 وجه استخراج السطر في قوله ذلك انه في ذلك السطر وهو ما اختلف في قوله ولم يتركب قوله
 الاعراب بالقبول لا يدل بظاهر ان مراد اللاري بقوله ولم يتركب ان ذلك من عوارضه لا ان يتركب
 ان الاعراب من عوارضه المضادة وليس كذلك بل مراده ان اختلاف في الآخر باختلاف المول من عوارضه
 المضادة لعدم وجوده في الامكان المدة الغير المشبهة المكية مع عوارضها ابتداء لما سبق في الشكوك
 بقوله فان قلت لا يتحقق الى ان قال غاية الامر لا يبينها ظاهر كونه مفارقاً وما ذكره هذا في وجه
 كون الاعراب مفارقاً في الكمال المقدرة الاعراب لا يتقدم في بعضها فيهم حيث زادوا فيه لفظاً او فقيراً

وما الاسماء المدودة فهي مبنية عند الصواب أن يقول ولم يعرفوا ان الاختلاف من عوارضه الفارق تأمل قوله
 بأن رتب الخواص لا بالباين قوله ويستوقف لا من يتم الدليل قوله ولا يصدق في التعريف لأن الموقوف في التعريف
 تصور مفهوم المرب والموقوف عليه تصور مفهوم الاختلاف والموقوف هنا التعريف ليحقق الاختلاف في اد
 المرب والموقوف عليه التعريف لأن تلك الافراد مبنية فقوله وتوقف معرفة تحقق الاختلاف في افراده أسألني بغير
 أشأ الى صغره بقوله لا معرفة انها مبنية وكبره مطلوبية تصويده ان يقا مثلاً زيد مرب وكل مرب ما اختلف آخره
 فزيد ما اختلف آخره والمعرفة هنا بمعنى التعريف بخلافه في قوله معرفة مفهوم لا قوله يظهر في ما قيل لا وجه فيه
 ان ان اد بقوله معرفة اختلاف الآخ لا ان فهمه موقوف فسلم ولا يضر كما ان تصور مفهومه قوله وما يجب به
 عطف على ما قيل وجهه في اننا فرضنا الكلام مع غير المتبعية قوله وفي ما قيل لا في رد الباب وجهه في اننا لم
 قوله وكذا قلنا ما قيل لا في رد الباب المذكور ايتم وجهه في ما ذكر بقوله اما والآخر فيلزم تقديره من وجوه هنا
 ليكن لا في الآتي اما اولها الى اخره ففصلها بها بقى ان الظاهر من العطف ان يكون وجهه فاده معلوم ما عدا ذكره كتحقق
 في وجه سابقه ويمكن ان يجعل كذا في الوجود غير لامعطوف او محال ويكون التفسير في مطلق ظهور الف لا الظاهر
 ما ذكر تأمل النقاش الفاضل عنهما في رد اللادى في جملة الف من حيث الحق من التعريف لا فيه نفسه في ان الف في نفسه
 قوله الاحكام آخر كذا في الشرح وفيه ان آخر الجوزية صيغة المفرد وهو ظاهر ولا يصح في الآخر لا في يفتنه ان يكون لا مفرد هو
 وهو احكام مؤنث وذلك ايضاً ظاهر كما قالوا في تقاضيه فالصواب اخرى لأن صيغة الجاء تقع على صيغة الواحدة المؤنثة
 وتلك الاحكام لوجود الاعراب لوجود كسائي في الشرح قوله موقوف على ما في هذا المرب اي بدون اعتبار الحق
 من التعريف في غير قوله فظاهر الف لحي ان يعرف ان هذا الف يكتفي الآخر ويعرف به بدون التمسك بكونه
 بل هو ان في فاذا ذكره سابقاً بقوله وتوقف معرفة تحقق الاختلاف انما هو باعتبار الحق من التعريف فلا اعتراض على ان
 ما ذكره عنهما فيقال عليه ما قال عليه تأمل قوله تمام تلك الموضوعات هكذا في اصل النص في يوم مصر المنيد في بعضها زيد عليه ان
 فهو مضارع مجرول كما الجرح قوله بمعنى صدق تلك المفردات في الوجود والحق على الموضوعات بالوجوه

كان أنسب بما هنا لا بد التعليل بغيره في قوله الآتي بأن يصدق له لا أي يتصور قصدى الأحكام إلى الجائز
 بتلك الوجوه بقصد يق من تلك المفردات على تلك الجائزات بأن يحصل صغرى بأن يقال هذا مسبب قوله بأن قصد
 تقرير المقبول قوله فابح الأول ولا يصح تأمل قوله منه عليه من التقريب على التقريب قوله وليس مقهوراً
 بالدلائل الكبرية في الشئ والمواب مقهوراً بالدلائل القاصرة أي وليس ترتيب الحق من التقريب عليه مقهوراً بالنسبة
 إلى غير التقريب بل عام له وللتبعية وإن كان الفرض من تدوين الشئ في غير التقريب لما قالنا في الشرقة إذ لا يتقدم هذا
 ذلك قوله على عاوم أو هم الفاضل عصام وتب عليه ما قال قوله مفهوم الوسيلة الذي كما هو موضح
 الكبري قوله نفس مفهوم الأكبر الذي هو محمول الكبري قوله كما سيجي في حاشية قوله لا يرى لنا نقول لا
 مدخل في التفسير في التوقف في قوله لا ذلك وفي بعض النسخ ذلك الشئ والمراد واحد قوله أنه أي التوقف
 الأخير قوله تأخر نتيجة المواب النتيجة باللام قوله ابتداء لأن التأخر فرع التوقف فاذن استقل التوقف
 استقل هو قوله يتوقف على صوابه ولا يتوقف على لا يمكن أن لا يظفره فان الحمل واحد حاصل للظفر في ابتداء
 ولما بدأ كونه وكما قالوا في عمل العامل في التبع والتابع من أن العمل أحد ثابت للأول ابتداءً والتأخر استلزام
 قوله بواحدة وفي بعض النسخ بواحدة الدليل والمراد واحد أي بواحدة بجميع الدليل من الصغرى والكبرى
 والهيئة قوله لا في نفس الدليل كما تقدم لا في الخاص بل أن تقدم الشئ على نفسه محتمل وقد يتحقق في الدليل
 كما في تدوين الشئ بنفسه وقد يتحقق في ضمة فالنتيجة أن كان تأخرها عن الصغرى ابتداءً بأن كان توقفها عليها
 غير توقف الدليل عليها مسبب عن ذلك السبب غير السبب لزم هذا الخلل وودو لكن لا في نفس الدور وإن كان تأخرها
 من الصغرى بواحدة الدليل بأن كان توقفها عليها غير توقف الدليل عليها لكنه ثبت له بالذات ولها بالدلائل
 لزم ذلك الخلل وودو في الدور فعمل عامر أن التوقف في الدور واحد تأمل قوله اختياراً استقل ذلك في
 درجته الصغرى قوله لكن قيد النتيجة على أي فيتم التقريب قوله منبسط عن معرفة لا جوابه مسببة قوله
 إذا كان للاعتبارين ودخل كما قالوا في توقف العالم على الصانع أي من حيث الوجود والصانع عليه أي من حيث القدرة

قوله في صورة الاجمال والتفصيل كذا في اصل النسخ فاحتمل الاضافة على الاستعراق اذا لم يلفظ المضاعف الى المراد فيفيد المعنى على ما
 بين في الاصول وافق في صحة صورة الاجمال لا قوله والجب عن له او دبر القاضل عصبام قوله لفعله صواب بفعله بالباء
 قوله باق على حال التذكير فيكون المبتدأ والوجه مؤنثا وان امكن توجيهه بتأويل المذكور والباله لا يلائم قوله الا في ذلك
 بان ثبت قوله وفي الأول أي في المثال الأول قوله كواهل مثال بجمع فاعل اذا كان اسما مذكرا قوله كواهل بجمع كذا في اصل النسخ مثال
 بجمع فاعل اذا كان اسما مؤنثا ان قيل اذا كواهل بجمع كواهل وهو المأوى التي تكبت فيها فهي صفة قلت الذات في الصنف في غاية الابهام و
 لا قالوا في تعريف الصنف بما دل على ذات بهيمة باعتبار معنى معيلا أي غايه الابهام حتى جعلوا الاسم الزمان والمكان صفة لأن الذات
 فيها الزمان والمكان وجعلوا ادهم بقية الاسود اسما كما يأتي في غير النص في فاعل الذات ارفع من هذا لان في القاض في تقدير كواهل
 نسا فقلت تدبرهن أي استدرت وفي الجلال في نفسهم جوار التي تكبت تدبرهن وفي بعض على وجه التصحيح وكواهل وفيه بجمع فاعلة و
 حتى يصير فاعل بقية قوله وان كان صفة لا قوله واذا كان صفة فلا يجمع لا صوابه واذا كان صفة لذكر لا يجمع لا قوله
 مؤنث أي مؤنث فاعل الصفة قوله غرضه ادب مثال لما كان مفعول بالثا وقد جمع على فواعل قوله وجوار كذا في اصل النسخ
 والقضوب جوار مثال لما كان مفعول بلا تأويل قد جمع على فواعل ايضا قوله ونوم جمع نائمة مثال لما كان مفعول بالثا وقد جمع على
 قتل قوله وحيف مثال لما كان مفعول بلا تأويل قد جمع على فاعل قوله ومن هنا أي ولاجن فاعلا اذا كان صفة لذكر لا يجمع على فواعل
 او ولاجن ان مؤنث بان تأويله ونوم جمع على فواعل والثاني اولى كونه فاعلا لان المثال قتل يكون غير كره أي فيكون موصوفا
 مؤنثا في الأكثر وانما قال قتل لأنه قد يكون غير كره كالعامل المنفرد قوله بل باعتبار نوعه والآلفي للحكم عن الفاعلة اذ كانا مختلفين
 آخر المذهب من الاحكام معلوم من الاضافة نظير ما قالوا في قوله الاستاد اليه قوله لأن الاختلاف لا يتحقق بالمثال المنفرد وحده
 لأنه لا يعمل الاثر في هذا الصنف البصر على نصب وجب حصول الاختلاف قوله ووقفت على من أي لم تأت بعده بشي قوله فاعل
 هذا من قوله مذكور قوله والنصب عنه أي بسببه ولما ورد الخبر نائب الفاعل أي الميز قوله على وادرا الأول مثال المنفرد
 الوصف والثاني مثال المتعلق الغير الوصف قوله لا أن أي التفت بالجمع قوله اذا لم يقدّر في جمل وان كان فيه تقدير كما يأتي
 قوله وان كان واقعا في محل الاعراب كذا في اصل النسخ والقضوب في محل الاعراب وتأويله بخلاف الظاهر قوله وبهذه التي بانها

الفرض والفرع ضيحيهما في هولا فقط والمفروض فقط في حيي وعلا في قوله فبذلك لا يستلزم
 وجوب بقية الأول أن الفرض ليس بممتنع كيف وقد فرض وجوبه بشرط الباري في قوله تعالى ^{رواه} وما الله
 بالذليل ولا يفتقر الثاني أن المانع هنا ليس في ذات الشريك بل خارج عنها وهو انفس المذكور في المانع
 في نحو هولا وهو التناهي بيني الأصل تأمل قوله على المصداق أي كونه مفعولا مطلقا كما قالوا في مجيئه
 ويستحي صدره أقوله وأما التمام في قوله لفتنا أي في نفسه موقوف على النقل عن كونه موصفا أو معناه أي قوله
 في الوجه الأول أي وجه الإضافة قوله على الوجه الثاني أي وجه التوصيف قوله متعلق بقوله مجازي
 مع ملاحظة قوله باعتبار وسيلة وبسبب ملاحظة اطرافه في الأصل انما يقع كونه مجازيا باعتبار كونه
 أي بالنقل لا دون ذلك كانت جميعا لو جعلت لك اللفظ والافعال مجازية باعتبار كونه الاستعمال باعتبار
 لا دون فقط قوله بل كل ظاهر منهم ان كما كانت لك مطلقا أي اعلمية وهي الكلي كذا الأول
 والأوسط على ذلك التفسير لفتنا كما عطفنا كره وليس كذلك لأن الكبر من الركا انما هو في الثاني ليس كما
 قالوا لكن لشبهه قوله لا أقول بل لا أذكر أي حكم السبب لأن اختلاف الموصوفين يكونها معلقة أو مقدرا لا
 تسبب له في اختلاف الخبر السبب وهو ظاهر قوله يجب البصيرة والفضل أي صورة الآخر فرضه
قوله وحاصله أي حاصل الدفع قوله مدله لها صورة مدلوليهما قوله ولا يفتقر أن عطف على قوله لفتنا
قوله وأما ما قيل لا يشترط في لفتنا من عصبان مبتدأ خبره لا يدفع الخبر وما قيل في كونه مفعولا فبذلك
 ولا دخلت الفاعلية التي وجب دخولها على خبر المبتدأ في مثل هذا التركيب أو على فاعله ومعلوم ان لا لا ينكر
 المصطف على قوله لا ينكر ما جمده المصنام فائدة من دفع الخبر وقوله على الخبر في مثال ما قالوا ^{وهو} المذكور على
 المصطوف عليه مقدور على المصطوف قوله في الاعراب بالحق في وجه الواو والياء في الجمع والافتاء في الثاني
قوله خلاف الظاهر التبادر الأنسب بما قبله خلافا لشيء من الأشياء الا ان بينهما تلامعا في نظرية قوله حقيقة
 بأن يقتضي من العجب يمكن أن يجعل خبرا بجملة خبر لقوله وأما ما قيل ليكون متعلقا بقرائن المسئلة وقوله ومن

المثل مع خبر جلد معتضبة بينهما جواب عما يدعى قول لا يدفع لانه وان يحصل قيل قوله لا كان التام مع الجواب عما
 يقال ان السؤال منع فليثبت المنوع فلا يكون الجواب وحاصله ان السؤال يقتض مع الاستدلال فالحجب ما لم يقتض دليله
 فيكون الجواب في الاستدلال دليل النقض ان يقال ان ذلك مثلا المكاب مع عامل ابتدء مغرب ولم يشمل الحكم وكل حكم لثلاث فاسد
 فالتام مع المكبرى حيث قال هذا حكم آخر وقال لا دفعه جازم ان حكم الشيء لا يلزم ان يكون لازما له لكن الجيب المنع في ما عدا
 قيدها وهو لم يشمل الحكم معتد بهما وان يكون التركيب مع عامل ابتدء صواب قال ان ثبت الناقض ذلك المنوع بقوله ان الزاد
 باختلاف العوامل اختلافها في الوصل لا دفعه هذا ظهر ان ما في القيد بشمول الحكم في قوله ان ينع عدم شمول الحكم المذكور
 غيره في قوله ناقضا لشمول الحكم المذكور لأن الزاد بالأول ما هو قيد الصفري وبالتالي ما هو قيد الدعي اذ المنع للقياس انما
 يدعى مقدمة الدليل فقوله ان ثبت الناقض بالقوة لا ماعية والمزاد انما المنوع وهو عدم الشمول في الصفري باطل
 الاستدلال اولى لأن الواجب انما المنوع اما باطل الاستدلال اولى او بدليل آخر عما يقتض في المناظرة قوله من صوابه لأن
 من صوابه داخل القوي قوله لا يمكن التركيب فيما فرض صوابه لا يمكن التركيب معه لئلا يكون التركيب فيما فرض
 قوله يفارق للمبدأ بالبيان لقوله كذلك قوله ان لزوم الاختلاف لا يمكن ان يكون لازما يقتضيه لزوم عدم التماثل
 وهو مفارق عند ابتداء التركيب فلا يكون لازما لقوله بخلاف الاختلاف المقيد لثلاثة غير مفارق والاختلاف المقيد بأحد الأربعة
 هو مع المطابقة المنتشرة وهو الحكم فيها بفعلية النسبة في وقت غير معين فهي غير المنتشرة المطلقة وغير المنتشرة في ايها
 اعتبار الفترة فده فيها مع قيد الادوام في الثانية منها كما ينبغي في موضع قوله بلا ضرورة متعلق به في قوله عما قالوا
 في بياننا في شرح الشبهة القطب وانما كانت مطلقة لأن القضية اذا اطلقت من الجها يفهم منها ففعلية النسبة قوله ويجوز
 في كلامه في قوله حيث قال وما كان المتبادر ففعلية الاختلاف قوله ان الادوام صفة ثنائية لفعلية النسبة وأمر التذكير فيه
 وفيما قبله سهل قوله التقيد بأحد الأربعة وهو مع المطلقة المنتشرة كما في قوله دون وفيما بعده مع الادوام كما
 بخلاف في أحد الأربعة قوله في بياننا في شرح الشبهة القطب انما كانت مطلقة لأن القضية اذا اطلقت من الجها يفهم منها ففعلية النسبة قوله ويجوز
 صوابه في قوله واقفا في وقتها وهو مع المطلقة العامة كما في قوله واقفا في قوله لا يكون لازما يقتضيه لزوم عدم التماثل

لعدم تحقق المركب مع عامله ابتداء قوله اغاثن بلزوم الحكم لا يلحق انما ان يتحقق موجب التحقيق مع عولس في
شيء من الذي منتهى كمال التارك قوله دون كلياته اذ الظن بانها هو التحقيق فلا بد من لا يجرد الجواب عن قوله كذا
بأنه لا يوافق لاني بوجود جنس قوله فان لم يكن معهم وكما هو بالرفع على ان يكون تامر قوله
غوا لا تزوج النكاح في اصل النسخ بالانفاية وفصل النكاح وحده من التزويج فوجبه فمقدور الاختلاف
عنه اذ ان نفي الشيء بعد قوله كما قالوا ولا توهم للاختلاف في الشبوت فلا استغراق في النفي في بعضها
لا تزويج النكاح بل عدم حقيقة النكاح وحده من التزويج ايضاً فوجبه فمقدور الاختلاف ظاهر وهو الموافق
لاني شح في الجوامع في بحث العام الذي هو المصلحة التي في جميع قوله التماهي باني انما يوافق باختلاف
الآخر قوله ينادي لا لان فاعل الاختلاف لا يبد وان يكون مقبوعاً كذا لكن لا يوجب ان يقول انما ينادي
اذ يبقى على معناه ولا يقيم عليه اذ هو معنى الوجود عندنا فالأولى في وجه البعد للثالث عنه عدم تحقق
المهمه الملائمة من المعنوية قوله لا يقال في يكون بالنظر لابتداء حواله على ان لا نقول
ما اجابوا به على اخذ المبني في نفس الامر فهو جوازيها هنا تأمل قوله يعني ان الظاهر لا يبريد
ان قول التارك ولا يخفى لا مبني على الظاهر الذي هو المصلحة في التحقيق والابان يرد بانها آتت من
التمسك بجميع الاخر في جميع الاوقات ايضاً كما هو عند المناطق فلا موقع قوله لا انتركب الاكامل وودود
مع عامله ابتداء عولس بالاولى مع عولس ابتداء عولس فإليه الأول بالنظر الى ان يكون لكل اسم عامل
على طريقة قولهم كبود وابتهم والثاني بالنظر الى ان يكون اسم عولس وعوامل الثاني فاعلم بالتحقق ولو قال
ما اذ قرب انهم الاكامل المدد وقمع عامله ابتداء عولس لان كان أظهر قوله فهو ناشئ لا وهو
كونها ناشئة لكل وقت ايضاً قوله لا توجيه عبارة الشك لا هو قوله غاية الأمر انه لا يمكن لا يمكن من خواص
وانت قوله اما حالية أو مقالية الأول للأول والثاني والثاني قوله في جميع الاحكام اي لأجل اجرائية
احكام التنوين على التنوين في تلك الاكلام مستقلة كالشك في ان لأجل اجرائية بعضها هو حالي ما قبلها آخر

قوله والمناقشة التي ذكرها في الحاشية الأخيرة من قول ان قيل لا قوله اولاً ما يخرج بتخصيصه لا كذا في المتن
التي يابدينها والصور ابوالشأ ما لا يخرج لا قوله اي للاستغناء التي لا اشارة الى ان في نصها مسامحة بذكر
متعلق المنزوم واولده الاثر فالتلزم الاستغناء والتلزم دخول الباع الاثر ومتعلق الاثر قوله اكثر منه
في الموجود كذا في اصل النسخ والصور اب في الموجد اي في الفاعل للموجد قوله سبب بعيد في الاختلاف في التلزم في
قول لوسط تمليلية قوله جملة اي جعل الشرح اياه قوله السبب التام كذا في كتاب الفقه التام كذا في
قوله التذكر صواب المذكور قوله ليس بها سبب صواب سببية قوله لعد صواب لعدم قوله هي سببية الاجزاء
صواب هي سببية الا يزيد على ذلك ما قبله وما بعده قوله فيمكن ان يقال ان العلم التام والمعلوم كالمساكن
والفاح يستلزم كذا في اصل النسخ صواب حذف قوله والمعلوم لا قول ليست قوله اصلاً اي لا يسيرة سببية
الاجزاء او لا سببية بها بالذات قوله فيما اذا كانت العلم مشتقة على المادة والصور بان كانت على الاجسام
كعمل الصبر بل بخلاف العلم لما في ما غنى فيه وكلمة تحوّل الاصل الواحد في التمهيد فتسمية اجزاءها مادة و
صوره فيها ليست الا بالتشبيه اذ ليس للمادة في مادة وصوره كذا ذكره في حاشيته عاشر في التمهيد في
بحث تعريف المنطق فراجع قوله اي حين اذ فرض ان العلم التام لغة ما قوله على ما وقف عليه العلم
اي فالتوقف عليه انما هو ما لا يحجب قوله لا يلزم الذي لا اي سبب يكون المتوقف على قوله ومنه لا مجال
متعلق الا يقال ان يقول ينفرد وصف العلم بالتامة اذ العلم وان كانت صفة الاجزاء لكن لا مع التامة مع
اخر الوصف بل اي غير ما هو لاما ان يذكر ما هو صفة في الحقيقة كذا في زيد العلم اليوم وما غنى فيه ليس كذا
في الاعيان الذكر فلا يقال سبب اجزاءها او علم اجزاءها لانها اسم مبدء فلا يعملان في الفاعل او يحجب في وجود
كما يقال في زيد العلم اليوم زيد العلم في الحقيقة واستاد وفيه في العلم ولا يستلزم اسماً المصداق تأمل قوله
في الاول حال الى الاول ان يجعلها على الاول صفة ليست في الواقع قبل الاول وعلى الثاني مفعول فعل مقدّم اي زيد
التي تقيدها اذ سببية الاجزاء لا تكتسب بها الا ان يرد الى العلم عن حيث لا يتلزم قوله وهو الظاهر لعدم

مبتنى على اعتبار تقدم الكسرة وتأخر اعتبار الاعراب كما هو الظاهر والثاني مبتنى على اعتبار تقدم الالف وهو
 غير ظاهر ولذا لم يمت بقوله لأنه لا بد من استنباط معنى الاصح لا قوله في جاني صوابه في جاني سمي فيه اليأس
 كسرة غلام في كونهما قبل المال قوله ولذا أورد الشيخ لا يوازي ولا أجل أنه ليس من الاعراب وأورد الشيخ
 السيوطي في خطبته التي ذكرها عقب الاعراب ليلاً لما كان لا يعرف من غير عامل ومقتضى قوله يا صاح
 بلغ ذوى الأزد جاكتمهم عاماً أن ليس ينفق إذا اختلفت عرى الذنب: صاحب مرقم صاحب وعري جمع عروة
 أصابعه وقوله وخبر جمع عليه أي فاسوا عليه قوله على الأرباب قوله بأن يقال المقصود
 الاستعاضة وقوله وهذا أي المذكور من الكسرة قبل الألف وبالنسبة والفتحة قبل الألف ثبوت قوله فتعري
 ما به التغير قوله لا في الف الثاني المتعارف ولا قوله وذلك أنه لا وفي بعض النسخ لأنه أي عدم الاعتراض
 ثابت لأن المصنف قال لا قوله في تشبيهه بأشياء الصواب حمزة لأنه عطف على مدحول لم في لم يحل قوله
 ليس من حيث أنها معرفة أي تلك الألف في تلك الألف قوله إذا خرجت بقيد عليه في كل ظرف
 التشبيه المستفاد من كذا والتقدير لا حذر إذا علم إذا خرجت بجميع النفي لا الالف في أن الشرح يخرج كسرة
 نلامى بجميع النفي لا الالف كما كان قبل الإذونات المذكورة كما فعله الرض قوله على يقصد من
 شئ صوابه على ما يقصد من شئ قوله بقوله أي يقول الشر قوله لوجه كونه أي كونه لا آخر الالف أو
 الالف قوله المستفاد من صوابه بالمعقولة ما سيأتي أن الاعتراض يقتضي الاختلاف على المثال عند البصر
 جلا الكوفي كما سبق قوله لأنه لا يتعلق في صوابه لأنه يتعلق لا قوله وفي نصيح التميمي لا إذا فاشع
 حيث فهم أصل من لا التاميم لا في قوله لا نقل لا قوله لا تفاقم لا على الملازمة قوله هو الاختلاف في الالف
 لا أي الاختلاف في المثال وأما دل عليه الصورة لما يأتي أن الاعتراض مستفاد من تعلق المعاني بالألف ليس بالبدية والبدية
 مقتضى الاختلاف قوله مستند إلى الالف من حيث اختلافه استناد المدلول إلى الالف قوله على الالف صوابه
 على استقامته قوله أي حين الرجوع النفي لا الاختلاف قوله تكون الفائدة القيد لا المناسب فيمكن أن يكون
 قوله ليس للالف الثاني لا

قوله وفي هذا أي المصنف على غير البعيد قوله عطف على صوابه عطف على صوابه

الظاهر

وان كانت قد تأتي معر كنه غير لازم اي فيجوز الاستعارة بدونها بخلاف الجمل قوله لم يزل اي لم يزل في حوائض
 السيد قد تم على اوضح الوجه نعم اي الواضع في وضعه لم يلاحظ المعنى المتخالف الآخر وكذا السمع لعدم احتياج اليه
 ووجه ايلاحظ السمع فيضرب بخلاف الجمل فان المستعمل لا بد من ملاحظة المعنى الحقيقي للجملة المنكبة بينهما يستعمل
 متر اليه فلا بد من تسمية انتهى قوله حتى يخالف صوابه يخاف قوله بخلاف الطاري اي فهو ليس بأصل قوله بدونه
 عليه لعدم كون الطاري أصلاً لأن سبق الدخول الى الشيء علامة اصابته قوله يستعمل صوابه يستعمل بدونه قوله ليس
 تلك لان في كل من في اللفظ لا في أصل النسخ باثباته وقد شطب عليها في بعض النسخ ولا ضير بوجودها فكتل في ضمير
قوله الا ان الطاري واحد لازم الاول لازم واحد لأن مخطأ القيد الأخير كما قال في المعقورة قوله فلا يطلب له
 علامة غير اي في نفس الفعل بخلاف العلامة لا رجة عنه كالتعاضل وقد شطب على غير في بعض النسخ غلط ولا بد منه قوله بخلاف
 الخاف صوابه بخلاف عطف قوله بخلاف الفعل قوله فانه لا طاري لا في غير لا في ما من من الابد والتميز والبيان
 المشرك كما في اللفظ وقد مر بيانه قوله وعدم العلامة لا في الفعل فلا ان الطاري لازم واحد واما في اللفظ فانه لا
 طاري في قوله يمكن بالانطلاق الكمية لا بدل بعض من الكمي وقد حرف في بعض النسخ الى علاقة الكمية بالاضافة
 لا بالبيان وقد مر الفرق بينهما قوله لا يمكن الاعراب مطلقاً اي بالركات واللفظ قوله لا يقد يكون الا كما اذا كان
 باللفظ قوله ظرفية للجملة لا في الاعراب بل في قوله وظرفية للجملة في اللفظ والادب في اللفظ والادب في اللفظ
 من باب الكمي الاعراب باللفظ قوله فيكون يسمي الآخر تبعاً لاختصاص تابع كلاً ومالك والآخر مضاعف اي في كون الاعراب
 تابع الاول فيكون تبعاً على الاول في الكون تبعاً لأن وجوب الشب التسمية لا تسمية الاعراب للآخر لأن وجوب الشب
 يكون مشتركاً بين طرفيه وبالأضحية يختص كما قال الفاضل عفا في شرحه على الرسالة الوضعية قوله في المطلق على اللفظ
 الدال فيه من غير ان يطلق الفعل والمفعول والضم اليه على التلخيص قوله في نفسه اي نفس الدلالة صفة حقيقة لم
 تسببه لان كان صفة الدلول اجريت على الدال في توجيه الشرح قوله بالنقل الى الاصطلاح لأن معاً في اللفظ
 الأنفا قوله عليه اي ذات الوصف قوله حيث ينقل معاً اي بنا على المثال كما ساقى قوله لا يتم التميز وهو كون

الدليل على وجه الاستقامه المطبوعه فاما ما يطعنون به من قول الشارح وانما جعل الاعراب في اخذ الامم وبالدين قوله لان الامم لا يسمون
ان المستبعد من الدليل على ذلك بل ان ارباب النيات المتأخره الذاتيه والديعي انما هو انما اخذ النيات في قوله له بنا غلظ الشك صوابا
لان غلظ الشك قوله من ان الاشباع الاول في بدو ما قد يتوهم من ان الاستيعاب امر آخر اجنبى عن الحركة فلا يلزم من تأخر ما
حصل به تأخر الحركة قوله بني في الاول اى من يتولى الدين بعد قوله ويمكن قوله بقدر الامكان كذا في اصل النسخ وحرف في بعضها
على قيد بقدر الامكان والكلمه صالحه تكون على معنى الخريف بلغة على الثاني قوله فان في حكم المستعجب جميل بين قوسين مع زياده قوله
في اصل النسخ وذلك كقولهم لا يوجد في نسخ القرآن فيمن استعانوا به وجدوا في نسخة اخرى هذا هو وجه ما في قوله له بنا بدلالة الفعل
بالفعل المعين صوابا بالمعنى بالدين والفاق قوله له بنا على الاصل في بنائهم على اى الامم العرب بدليل ان بنائهم فيم تحذف المبتدئ نحو
من وما اى القاعه الكثره على الاصل عنهما صريح الاسم العرب على ثلثه احرف اى فمها عدو الخى احراف لان اصول الامم العرب
ثلاثه احرف او اربعة او خمسة كذا في نسخة واصل الفعل ثلثه او اربعة فلا تكون اصول الامم العرب اقل من ثلثه واما نحو ابو و
وهم وبدوهم فاصلها ابو واخوه ودمى ويدي وحرفي وانما اقتصر على ثلثه الكفاية على ان لا يتبع محصوره للقاب قوله له بنا لاننى العطف
قوله له بنا الاول في الاصل على ان لا يتبع محصوره له بنا اي كركات الاول والاولى والاولى فيلزم ان يكون مقام
الشيء باخلا في قسم وهو باطل ولا لا تقوى الا غير البنائيه معتبره في اعرابيه وغير اعرابيه لا فاقا له المقسم معتبره في اقرب الاول
ليس على حركات الاول والاولى فقط بل في ثلثه النحل وهو قوله له بنا فقل قلنا بناه قوله له بنا بدو الفاعل الاعرابيه فانه عام قائل
قوله له بنا الاكابر والرفيع والنصب وبلد قوله له بنا لاجتماعها هذا الله المطر داخل في اصل النسخ بين القوسين والصواب اخراجه
في اواخره داخلين ما قوله في حركات الاول والاولى والاولى والبنائيه ولو تضمنت النكاح اولى قوله له بنا ويتبعه
الصواب قوله له بنا لان قوله له بنا قوله له بنا اعلم العتية قوله له بنا اى بتسمية النصب كسعى الى ان لا يلائم الحركة
على المعنى تابعه لنبوت نفسها قوله له بنا الاول بين اى الجمله المنقطه لكفى الاول بين في الرضى بها السعيه في حواسين على كفى
عند رضى جبر الفاعل الاصل يدل على ان الفاعل في القرآن هو الله تعالى قوله له بنا الرضى لما في الوضوح والى ثم نبئت عن رضى الله في المعنى
حين نقولها من رضى الله الاستيفان فلا يتبادر ولمن ماني شىء هو قوله له بنا واخرجوا ظهر في المعنى الحق في حوده الفهم صواب المقسم

ومن جملة ما فيها من الغرابة والضعف انه لا كسر في الهمزة المشبهة بالهمزة في اللفظ فاذ كانا او ضحى في تلك
الصورة تاسيها لكونها اعرابية لكونها اعرابية الدلالة عامية بنحو البناءية واعلم ان المتبع الذي في هذه المنا
وعلى ان يقال ان اللفظ والمقتضى تابعان للكسر لان الشيء يكسر فيجوز ويخفف فيصير الحركات الاعرابية
جرا او خفها والبناءية كسر الاندلالة للحركة عامية تابعة لشبوت فقرها وح تكون الحركات الشاذة عادية
واحدة تأمل قوله قسمي الاعراب في جنبا لان جزم الشيء وقطعه يقتضي سبق وجوده فكل هذا يقتضي
سبق الحركة على السكون والوقت قوله من الحركات البناءية وغير البناءية والاعرابية وغير الاعرابية
تتم البناءية تشمل البناءية الاعرابية وحركات الاصل والاولى والاسفل وغير الاعرابية تشمل البناءية وحركات الاصل
والاولى فقط قوله البناءية وغير البناءية تشمل قوله الاعرابية وغير الاعرابية فيكون احدهما فكل الآخر مشترك
الان يقال ان قوله من الحركات البناءية وغير البناءية ناظر الى الفية والفيرة والكسرة اى هو وان كانت مستعملة غالباً
في البناءية لكنها تشمل في غير البناءية ايضاً وقوله والاعرابية وغير الاعرابية ناظر الى الهمزة والفتحة والكسرة
اى هو وان قال لم يزل انما يختصم بالاعرابية لكنها عند الكوفيين تتم الاعرابية وغير الاعرابية بتقديم ما هو
الظاهر في كل من القسمين قوله كفى قبل المقبول قبل يكونان مثالاً لغير الفية والبناءية كما هو الظاهر وان
قبل بالباء مجمل مثلاً لغير البناءية تدبر قوله لان وجود المقنن هو هنا كونه علة قوله ومن ادفع
النافع وهو هنا شبيه بالنافع قوله ينسب المصم الى هذا المسمى الذي قد صح في بعض النسخ انما هو اولى
لان المصم كما ذكره الميراد بغير انما يجب كما هو عادة المصنفين في تظاير قوله اى الخصم وهو كونه علة
قوله لان افرادها صواب لان مؤداهي قوله ومؤدى قوله لخاصية الاولى للوافق لما قبله علم لخاصية
قوله فان المضاف اليه صواب فان المضاف قوله لما كان الاثر لا في الاولى اثر لا في قوله علامة الشيء
الاولى علامة لشيء قوله فلا ينافي لا تقريظ على المصنفين بل لا ذلك التعليل بقوله انما هو اولى
الاضافة في قوله علم الاضافه على زيادة الاختصاص تأمل قوله هذا التعليل مبني على الصواب اى هذا التعليل

قوله انما هو الفاعل لأن المبتدأ اذ يفتقد و نحو البر الكبر يستين و هو وكذا الخبر قوله او بعده لكنه عائنه
 الرفع لأن من أن وجود الفتحة لا يفي بن لا بد من الرفع لأنه قوله عائنه الفتحة في الفتحة صوابه
 المفاعيل قوله مع كونه منه بأن الفتح عائنه في موت بزيد نصب عائنه مفعول قوله ولا يكون مفعول
 احترار عن الفاعل قوله ولا منه احترار عن خبر كان تأمل قوله لاقتضائه الفتحة من اضافة المصدر الى
 المفعول لأن الفتحة بأن يدل على ذلك قوله الاروى لأنه اقتضاه الفتحة التي الفتحة قوله ايتم ولما كان الفتحة
 اقتضاه قوله اذ بأن الفتحة بأن يدل على ذلك قوله الاروى لأنه اقتضاه الفتحة التي الفتحة قوله ايتم ولما كان الفتحة
 في بأن الفتحة قوله ايتم ولما كان الفتحة التي الفتحة قوله ايتم ولما كان الفتحة التي الفتحة قوله ايتم ولما كان الفتحة
 في بأن الفتحة قوله ايتم ولما كان الفتحة التي الفتحة قوله ايتم ولما كان الفتحة التي الفتحة قوله ايتم ولما كان الفتحة
 قبله ويقدم عن هذا الخبر النصب بأن قوله الاروى لأنه اقتضاه الفتحة التي الفتحة قوله ايتم ولما كان الفتحة
 مائة لأن الفتحة ليس تقتضي بأن الفتحة التي الفتحة قوله ايتم ولما كان الفتحة التي الفتحة قوله ايتم ولما كان الفتحة
 كغيره بعدم الاختصاص بالفتحة التي الفتحة قوله ايتم ولما كان الفتحة التي الفتحة قوله ايتم ولما كان الفتحة
 غير الفتحة التي الفتحة قوله ايتم ولما كان الفتحة التي الفتحة قوله ايتم ولما كان الفتحة التي الفتحة قوله ايتم ولما كان الفتحة
 ويكون قوله ايتم ولما كان الفتحة التي الفتحة قوله ايتم ولما كان الفتحة التي الفتحة قوله ايتم ولما كان الفتحة
 زيادة لفظ قوله ايتم ولما كان الفتحة التي الفتحة قوله ايتم ولما كان الفتحة التي الفتحة قوله ايتم ولما كان الفتحة
 كذا في الفتحة قوله ايتم ولما كان الفتحة التي الفتحة قوله ايتم ولما كان الفتحة التي الفتحة قوله ايتم ولما كان الفتحة
 عن ان الناس سبح فكان في الفتحة قوله ايتم ولما كان الفتحة التي الفتحة قوله ايتم ولما كان الفتحة
 واما الافتتاح الاصلي الاربع التي الفتحة قوله ايتم ولما كان الفتحة التي الفتحة قوله ايتم ولما كان الفتحة
 العمل الاربع و مقتضى عبارة الاربع التي الفتحة قوله ايتم ولما كان الفتحة التي الفتحة قوله ايتم ولما كان الفتحة
 لتعريف التي الفتحة قوله ايتم ولما كان الفتحة التي الفتحة قوله ايتم ولما كان الفتحة التي الفتحة قوله ايتم ولما كان الفتحة

مستحق العمل الأربع للربيات الأربع ثم يقال النسخة التي وقع عليها نظر المصنف فيها هذه العبارة وإنما
 هي هكذا وأما الاستغناء ذكر العمل الأربع كما قالوا إليه قبطا بعبارة فلا من قوله لربيات لا من قوله تأمل حكا
 قوله لا حسب الاستغناء برباية أو مقدور صفة لربيات أي كانت قوله وحاصل يرجع إلى أي حاصل
 ما ذكره يرجع إلى أن الربيات اختلاكم المعبودون كلهم البنيات لكن محل اختلاف الربيات محل مباين على
 مباين إذا البنية من مقولة الكيف والاختلاف من مقولة الانفعال أي البنية إذا ربيتها الإله على ربه
 الاختلاف كما ينبغي ولا يجوز محل المعامل على الملاءمة بصوابه لأنها جرت بها اللهم إلا أن يدعى أصل الربيات
 على الانفعال وإن لم يكن الرتبة الأربع لكن في كونها حاصلا لما تقدم تأمل إذا لم يكن ضم مقدره اجنبية
 البية فتأمل قوله عن عمل الاختلاف الأربع قد سبق نقلا عن أبي في حواشي شرح الشريعة في الملاءمة
 والصور ربه لا توجد إلا بالاختلاف في قوله وفي الاختلاف صوابه وعما به الاختلاف قوله وإنما
 اسوق لأجل من تكرر كلام الباب قوله لأنها عمل الماهية صوابه من عمل الماهية قوله مع أنها معلومة لمعقول
 العقل فالاختلاف الذي هو معقول العقل على الدلالة على المقنن فما ذكره سابقا في بناء ما لا يجد الاختلاف من
 قوله وهو المقنن تسامح أي وهو الدلالة على المقنن قوله لأجل ترتيبها عليها صوابه عليه قوله بسبب
 اشتراك الرب في الداخل عليه فنظير ما يتعلق فالأولى بسبب الرب في الداخل عليه الاشتراك في اشتراكه في قوله
 أو بسبب اشتراكه في البر بزيادة الفاعل بسبب وحذفها من قوله فيختص به يتعلق به ويمكن فصله باليقين
 الفاعل في قوله على طريقتين قوله تعالى لا خلاف في قولنا في قوله فليعتبر وكذا قال الله تعالى وال قول بوجوده
 أخذ بغير قوله لتبين ذلك إلى في صوابه ذلك لا في قوله ثم أصل الذي صوابه أصل بصفة الفصل
 عطف على مقدور أي فعل ما فعل فيما يليق به في بعض المعاني بعض ثم أصل ذلك في قوله نحو ربنا ربنا
 لا اشتراك في شيء من الأسماء الثلاثة بين معنيين قوله أكل زيد الخبز إذا لم يجر عليه ما العراب أصلا لم
 الفاعل من المقول يجب المنع قوله كونه أي الصواب من قوله نصب عن التكلم التي لأنه هو وهو من

ثم وجدت في عنهم يريد ان الله لا يهدي القوم الظالمين قوله في التفسير الذي نقله الشيخ رحمه الله عن
صوابه نقل عن التفسير الذي نقله وهو انما تقدم في قوله لا يهدي القوم الظالمين صوابه في قوله لا يهدي القوم
بلا خلاف ان نصب ان المقدرة في نحو لا يهدي وكذا في وفي الرضى ولا يتركها على حرف الجر مقدرة وان ضعف
منه في نحو خير في قول من ليس له اي حين كمن كيف اصبحت قال خير اي اى خير وذلك لقوة الدلالة عليه
بالاضافة ان نصب ان المقدرة في نحو احضر الوغي ضعيف الى اخره ما قال لا فعل من هذا النحل ان صوابه
في قوله ان يعمل كما ان نصب ان المقدرة في نحو احضر الوغي ضعيف لا يجوز ان عامر الا اية التلويح احضر الوغي
وان اشهد ان ذلك هل انت خلد في قوله فالسيرة نحو ايات الشيايعود يوما فاجبر ما فعل الشيايع
قوله واول ما غولنا كل السمكة وتذهب اللبن وسأني في النواصب قوله فيمنه الفاء التلويح
عن سبب مقدرة وهو شرط عند بعض او عن سبب مقدرة غير شرط عند بعض او عن سبب مطلقا عند بعض
كافي حواشي المختصر قوله وترك الماطن اى في كل محل فلا يد قوله والى المسكن المنصرف لان من تقرر المحل
الاول لكن يا بام وينا غير مباين من قوله اى قصد ان يعمل كل واحد من الخليلين لا وكذا لان في قوله ان
وابون لا وفي قوله المشي وكلا وانما وفي قوله والى المذكور السلام واولو وعشرون في قوله ان الفاء
التفسير في كلام الله تعالى صوابه كلام الله تعالى ولا مدلول عليه بالكلام لا في خبر الله تعالى لما قال انول
رفع لا دلالتا ان لها اولا لا شاء فيهم ان الجنة ما كان تحت النجوم والآن النوع ما كان تحت اصناف و
اقام وان لها على الاضا فتر الى الاعراب وقد علم انه عرض والمض لا بد له من محل والمدلول بالالتزام
هنا ما هو في مصطلح اليبانيين لا المنطقيين هذا هو الظاهر واما ما قاله الفلام في غير قوله لول الله اى
بالفاء بيانها الا ان يقال معناه اى بالفاء التلويح على بيانها عا ان تكون اللام بمعنى على ولا يخفى بعد هذا
المعنى تأمل قوله فالاول عن مقدرة النواصب عن مفعلة مقدرة هذا في بحث التمييز قوله وبين ما رفع في
هذا في بحث التلويح قوله على تقدير كونها لا استغناء اى كون اللام قوله وكذا بعض المعلقين بالشيء اى وكذا

قوله في الحكم أي الاسم بالركات الست قوله أي مقام الفارق بينهما أي المصير فيهما في
 الحكم عليه الاشتراك بينهما في قوله في الذكر أي مذكور المصير قوله كلا التوحيين مضمحلان أي
 قوم التخليص وقوم الشك قوله موضع الاتفاق في التا صواب موضع الاتفاق ولا ارتفاق
 في التا قوله لكنه أي كلاس لا ينج والرجول قوله لا يكون في المصير لا يكون فيه الماكول
 منه لا يكون فيه الماكول أي لا يكون الواحد فيه الماكول حين الجمع لا بعد الجمع قوله بفن صواب واتباعها أي بفتح الباء
 واتباعها الفاء قوله فوض صواب لغرض وهو ما يأتي من التبيين على أنه ليس جمع سلامة في الحقيقة قوله كما
 أن حذف التا أي التامر قوله بعد الحاقها أي الحاق الألف والتاء علامتي الجمع قوله لاجتماع التا في موح
 لاجتماع التا في قوله من باب السلامة أي من باب الجمع الم كافي في النسخ قوله بعد جمعها بفتحة الباء
 والفتحة أي أفردم قوله على سلامة في الحقيقة صواب على أنها ليست جمع سلامة في الحقيقة قوله أما
 حقيقة أو حكم أو تقدير أو صوابه وتقديره لا يجوز جملة عطف بيان لأن معناها غير واحد وقد خط
 على حكم في بعض النسخ قوله ضمير قبل أي مثل ضمير وكذا قوله ضمير اسد قوله دون كون مصدر أو أي
 من مفعول المطلق مفعول أي المفعول المطلق مصدر أو قوله يجوز أن يكونا مفعولاً أو مفعولاً
 للار والجرور والالكون من مفعول ما من لفظ نحو ومالت بغيره ذلك يجوز أن يكونا مفعولاً
 بذلك ونحو هذا بمعنى شئ أو شئ أو شئ عليه شئ أو من سوق المقام كما هنا وهو الال بالفتحة
 هنا فهو غير المعنوي الذي جملة أو أحد قسمي العاص في قولهم المال اما لفظي أو معنوي قوله لا يشتر
 صوابه الأثر يشتر قوله والمصدر صوابه المصدرية قوله اذ لم يقدر صوابه قوله أو لم يقدر
 بزيادة لفظ قوله قبل لأن قول الآري وإبدال اذ بأو مع ادخال بيني قوسين قوله فانه أي جرح عبارة
 النسخ قوله على هذا التقدير أي تقدير المصدرية قوله ان الاعراب بالضمير الذي هو مفاد الفصل فهو مصدر
 اعلى بالذي قدره الشم قوله لا اسم ما به اختلاف الآخر قوله ونفس الاعراب بالرفع الاعراب هنا ايضاً مصدر

بخلاف الرفع فالأدب هنا ما به الاختلاف كالرفع وهذا مفاد رفع إذا كان مفقودا معلقا قوله بناء على أن المصدر يكون بمعنى
 أي بناء على أن المفعول المطلق قد يكون بمعنى الفعل ولا يكون عن لفظ كاهن وقد يكون من لفظ أقيم نحو ضربت ضربا وهذا
 هو الثاني ولو قال بناء على أن المصدر لا يكون بمعنى الفصل كان أوضح في المذهبين تأمل قوله أن الأعراب
 أي ما به الاختلاف قوله متبسن بالرفع ليس هو المذهب بل هو المذهب الثاني وإن كان محيى كما قال بالرفع و
 عصام بأن جعل الجار والجر والرفع في الرفع فالرفع المنصرف في الرفع خلافا لما مشى عليه ثم حيث جعله باصلا للأعراب
 المقدس بل حاصل المعنى قوله أي تبس إلى قوله فخرج أن جرح المبالغة لا يفيد عمالا يخول عن خبط والصبوب أن يقول بعد
 قوله حالة الرفع والصبوب وبل يكون تلك للكاتب ما يصدق عليه الرفع والصبوب وبل هو موقوف على ما لا يستلزم الاعراب
 الذي هو الرفع والصبوب وبل بها أي كما هو مفاد تقدير معنى المصدرية ولا يخص بها الاستعمال في جرح الرفع
 والصبوب وبل كما هو مفاد تقدير معنى الظاهرة والمالية أذ يستفاد من عبارة أن المبالغة لا تستلزم الاستعمال
 بها ليس كالمعنى أنها الرفع الاستعمال العام للرفع والصبوب حقيقة وإنما قال أن جرح المبالغة لا يفيد أي بدون النقص خارج
 أذ لم يقل أن الاعراب في حالة الرفع والصبوب وبل أن تبس بالرفع والرفع والصبوب وبل قوله أن الرفع
 أي غير المنصرف قوله الذي هو أشرف صواب الرفع أشرف فيكون له الذي هو خاصته أي خاصة الرفع ولو قال
 الذي هو لكان أولى وأقصد قوله بالقيمين الأولين وهما الرفع المنصرف في الرفع والكسر المنصرف في الرفع باعتبار المقابلة
 أي لا المناسبة أن قيل بغير المنصرف في ما هو أعز من الرفع الغير المنصرف وبل في الغير المنصرف في خصص المناسبة لكل من القيمين الأولين كما
 حصل المقابلة قلنا ليس في اللفظ والظاهر من الرفع وهو المبالغة من تمام المبالغة الأولى حذف من قوله وكان القول
 فكان قوله يجوز على المبالغة الصواب مجموع المؤنث بتكرير الرفع قوله التام وذكر غير المنصرف هنا خبطا ظاهرا
 وقع من تكرار لفظ جمع المؤنث حيث وقع في موضعين فوق فظ الثاني على الثاني فوق ما وقع صوابه بعد قوله فكان
 مجموع جمع المؤنث جرحه واسما جرحه وقوله ويكون ذكرها على ترتيب ذكر مقابلهما عطف على قوله للاختلاف بل ويكون ذكر
 على اللفظ الثاني قوله وخاض صوابه وقوله بصلح قد ذكره تقييما لفظا على الثاني الرفع قوله على

الجبل المبرور قوله لا يكون بالالف والتأني واما كان مفردة مذكرا لم مؤنثا قوله فلا يخرج ما
 جميع بالالف والتأني لامن مجموع على صواب بالالف والتأني مجموع لا يحذف لا قوله خمسة تقدير الضرب بالثاني
 البادخل على التقدير وأي قصير الثاني على تقدير المضاف قوله بالخلف اللغوي أي التركيبي لانه في قوله أي اذا
 خلى من جميع العوالم أرض تقهر على عتلق على القدر قوله متروكا بطبعه ليس تقدير لفظ بل بيان حال الشيء
 اذا لم يبق في وطبعه لامية أي اذا خلى مصحبا بطبعه عن الواقع قوله لأنه ان ادخل الالف في صوابه او ادخل
 الالف في قوله يعني وصف أي الشئ قوله بوصف عام وهو الاسم الستة فانه عام لهذه المصنوعات وغيرها
 قوله وما قيل ان الفاعل الفاضل عصام قال توجيهه لعدم لأم على التصويبات قوله تقدير اذا اردت تصوي
 اذ اردت قوله في بحث تدبر أي على مناقضة تدبر في وجهها وهو من لزوم اللغو والامتناع المذكورين
 مستند في الأول بان غوايونا يحتمل تقدير الاعراب بالكرة وقد ذهب اليه سيبويه كافي الرضى وحيث لا يكون
 اعرابا فمقابل ذلك في كذا ذهب اليه الكوفي لا غير ذلك على الرضى فلي قال الورد فمقال قطع تلك الاحتيا
 لات وفي الثاني ان القضية مطلقة وقضية وهي الحكم فيها بفعالية النسبة في وقتها وهي غير المطلقة الوقفية كما مر
 في بحث العرب فيقال له لان الفاعل الشئ الظاهر الشمس ليست بظاهرة أي في وقتها على ان نظره كذا في كتاب الله
 من قوله وكلا وانشان بالالف والياء وقوله واولو وعشرون بالواو والياء قوله بنا على ان ذكر الشئ في موضع
 كما مر في الاسناد اليه قوله وانما لم يقل الاسماء صواب لم يقل الاسماء أي انما لم يقل المصطلح بدل اخوان
 الاسماء انما المذكور في قوله لا يكون على النفي قوله وسبب الطريق لا صواب الطريق بالالف والياء في موضع
 لفظ قوله ما قيل حرف اعرابها سماها حرف اعرابها بناء على الالف الذي ذهب اليه المحقق والاف سيبويه لا يستقيم
 وهو ظاهر فلهذا اضاف حرف اعرابها بالياء ويحتمل ان تكون لامية أي الحرف في الالف على الاعرابها
 فيوافق وجه مذهب سيبويه قوله اعني حذو وفي الالف تقدير لا في حذو قوله واشد الفرض صوابا ويشن
 الفرض كما في الرضى خفف أي شئ وقيل هو كلمة مشتقة عن شئ كافي حاشية قوله اتباع حكمه ما قبله
 ختم

صوابه في كنه الاعراب وقد صحح بعض النسخ لأنه موجود في الرضي وهذا نقل نص عبارته وإن لم يجمع إليه لفهمه عما سبق
 قوله في الظاهر تأمل في هذا القيد قوله فهل لا يشهد الكذا في النسخ بكت بته متصلاً وصوابه فيها لا يشهد الكذا في الرضي
 قوله مثلاً صوابه مثلاً كما في الرضي قوله بالمكان الفظية كذهب إليه الكوفي قوله بالمكان التقديرية كذهب إليه الجمهور
 قوله لا مانع لا صوابه قوله المانع الفاعل عنه لا مانع لمانع جمع لفظ لمانع خارجاً عن التقويين قوله في كونها متولدة من
 شياء لا مكان في الرضي وجملة أي تلك الماروق كالتعريف في المذهب بالوفاء في الرضي من المكانات ولتناسب
 المكانات التي قامت مقامها لأن المكانات إما ضمنية في المدال كنه فالأولى لا بد أن يقول لتناسب كنه بدل تشابه
 لأن دائرة التسمية أوسع من دائرة المشابهة ولا بد أن يقول في كونها بحيث تكون المكانات إما ضمنية لأنهم اغاهاً بما
 لا يوفق اليه كنه لا في النسخ كنه وانما قلنا الأولى ولم نقل الصواب لجواز حمل المشابهة على التسمية وقول الحق في كونها متولدة لا
 على وجه التسمية الأولى في الرضي قوله من الشياء لا مكانات اغاهاً لا يوفق اليه كنه تدبر قوله الذين صوابه لأن قوله قد
 الذكر أي قدم المصنف ذكره وإن كان متأخراً ذاتاً وفي بعض النسخ عاوجه الصحيح قدم في الذكر لكن لا حاجة إليه قوله
 ليكن لا مقلدنا بالشروط لا وهي كونها مكررة وكونها موحدة إذ أيضاً شروط الموضوع ثم لا على الأولى من السكس كما قالوا
 قوله في شرحه أي عاكفة قوله واعتبره الأولى واعتبرها قوله ومحالها ذكرها هنا وفي قوله الاتي بذلك لا
 بالنظر لما نحن بصدد استنباط أي تتبع الأقسام قوله يقتضي ألا يكون يتناشروا الاعراب مذكورة معاً لا يخفى ما فيه
 من فلاح النظم والمنه فالصواب حذفاً يتبعه أن يقال إن يقول يمكن ذكر الشرط معاً عدم تفرقة فيهم التي فيهم بأن يقول
 بعد الفاعل من تعدد الأقسام مكررة وموحدة ومضافاً إلى غير ما التكم بالاولى وفعلاً لا بد من هو أولى لمانع من أن يتناشروا وطالب
 بالذكر قبل الحكم أولى فالأولى لا يقول بدل ما قال فالأولى لوجه الوقوع هنا لكونه حالاً أولى لا يتقدم على العمل المتوهم
 يقتضي تأخير تأمل وتدبر قوله من ذكر ذلك المتناشروا المتناشروا قوله لما كانت الذات حاصله القول كنه وأما كنه
 في العبارة سقط بعد أكثر هو جواب لما هو و قد بين كونها كنه أو أكثر ومنه هذه القطع كنه لا أكثر فوق
 نقل النسخ على الثاني دون الأول الرضي قوله لا أنفاً ظاهراً وعصام حيث الأولى في كونها على الألف متباعدة عن تعدد قوله
 كلام

لكانت طرية بالتثنية كالتثنية وتثنية قوله فان كل واحد منها الى قول يثني عن آخر في هذا السبيل
 تعميل الشيء بنفسه فالأولى والأخيرة ان يقول بدل فان الأخ يثني عن الأخ والآب عن الابن تأمل
 قوله وانما لم يقل مستند اي بدل منبذ فالصواب مستند قوله لأن التبادر معناه اي من الاستلزام
 وانما قال التبادر مع ان امتناع الانفكاك عن حقيقة له لا مكانا حدها معنى جازي قوله وبما ذكرنا
 من تحقق الإثبات وكفايته لا راد وعدم تحقق الاستلزام ظاهر أقوله وإذا كانت على الوجه ولما اذ بين
 عنه فيقال له لا صواب اذ كانتا على الوجه وأما اذ بينت اعترض فلا يقال له لا مع قوله ان الاستلزام مع
 صيغة اسم المفعول قوله بالنسبة الى المتكلم عاصفة اسم الفاعل قوله لبيدة صواب لبيد دون التاء
 اسم شاعر مشهور قوله وغدا بلاق صواب وغدا قوله وجعل المشابهة بينهما وبين المنفرد بال
 لفظا وجود حرف صال لا يدرى في كل واحد منها كذا في النسخ التي بأيدينا صواب والله اعلم ولو جعل المشابهة
 بينهما وبين المنفرد باللفظ لفظا وجود حرف صال لا يدرى في كل واحد لكان أولى ليعني لو قال التثنية بدل قوله
 ولو وجود حرف صال لا يدرى في وجود حرف صال لا يكون عطف على كونهما معا في الوجود ويكون وجه المشابهة
 لفظا لكان المعلوم في عليه وجه المشابهة مع لكان أولى اذ لا يدرى في كل واحد لكان أولى ليعني لو قال التثنية بدل قوله
 ما ينبغي التعداد اي وجه في المشابهة المعنوية دون اللفظية فغيره يعرض على الأولى حيث قرع الاستلزام
 على الوجود المذكور ولم يرض له الأولى ولو قرأ جمع بنا مفعول وجعل الكلام تاما لم يظهر الأمر مع
 أن الضمير الذي اقاده بتأويله في قوله عن الله أي الله هو المضمون فأنه في قوله
 قوله لا اجتماع أي الله والليم في قوله لا آمن لأم الكلم على وجه الأول لأن الكلام في الآية الأولى
 الأول لكان الدين في الأخمين في قوله وليكون أي الواو والياء واو والضمير عاصفة للذكور ولو قال وليكونا لكان
 أوضح ولأنه ان جعل يكون تامر قوله حرف عطف مشابهة لاد حرف المد حرف على ساكن مع كون حركة ما قبله
 من جنسه وانما كانت بين حرف المد والحركات مشابهة لأن حرف الل في هذه المصروف والمثل كما اذا اشبهت علة

ولأن الموقوف الخ قوله من الشباع الخ انما هي حروف المنة لا غير وعلم هذه الأخيرة المشابهة بين المتأخرين بجاء قوله لأن دليله
 قوله الشيخ الخ السواب استقام كون قوله وجه الألعاب صواب وهو قوله وجه التائب صواب وهو قوله ولذا كتب
 طوله أي ولا يحسن كونها مبداء عن اللام قوله لا يحتاج صواب يخرج أي يخرج في باب قوله أي الشيخ الرضي تفسيره
 المرفوع والجر قوله على ما قال الكوفيون سملق بالفتح لا النقي قوله وللزوم صواب وللزوم أولهم على صيغة الفصل ال
 كما في الرضي وعلى التقديرين هو جواب قول مقدّم قوله الاحاطة في الثاني دون الجمع أي الاحاطة لكل فرد من فردى التثنية ^{التي} دون
 كل فرد من أفراد الجمع إذ منع كلا الرجلين جائي كل من هذين الفردين جائي ومنه كل رجل جائي كل من أفراد هذين ^{الذين}
 فليس المراد من الاحاطة في الثاني شمول هذا الثاني وذلك الثاني إلى ما لا نهاية كما يتوهم من ظاهر التباين قوله فان الثاني لا على
 والصواب زيادة لفظ قوله قبل أن يقول الأول قوله واستقوا كذا في النسخ بنون فتأ وصواب استقوا عطوفاً على التاء
 قوله قلب الأول أي ليس التا بدال من اليا وهذا هو الحق من النقل قوله بينهما أي بين التينين قوله اصل التا فيها
 صواب فيها أي التثنية قوله ها أي ليس التا بدال من اليا وهو الحق من النقل قوله للوصف فببنا التائب حيث يربأ
 في الوصل ويبدل ها في الوقف وهذه العلامة انما تنفي في تركيب الأول إذ الدال بالوصف الوصل للزوم وهو ما يأتي في الأول
 لا الثاني فالابدال بالتا في أشك الأول ولو صحح به كما أولى وأبعد من بسا الدال فتأمل قوله وحكي البوعبيدة
 كان من الأمكنة صواب وكيفية ذلك يستعمل الأمكنة من كلام الشيخ في معنى البوعبيدة أي البعد قوله وقوله كان ^{ذات}
 صواب كان من الأمر ذب وأثبت من كلام الشيخ في معنى قوله اصد ذبوا أي فالتا ليس عوضاً عن اليا وهو الحق من النقل قوله
 كما شئت في الخ من التوضيب الشارح إذ جعلت الخ في أمثلة في آخرها كما مر في خواص الأم خواص الأم على قوله
 واستد البر قوله انتهى أي كلام الشيخ كذا في قوله الخ انتهى في كل لفظ من تلك اللفاظ في تأويله كما هو عادة
 أهل اللغة في الخ إلى ما مر قوله لا اثنين صواب انتهى بالتأنيث قوله وليست التا متحدة بالتأنيث في وسط الكلمة
 وفي بعض النسخ على وجه التصحيح وليست التا متحدة بالتأنيث إذ لا يكون التأنيث في وسط الكلمة وكل من كان التأنيث في
 قوله كما لا يخفى وجهه أن الثاني في قوله لم يصحح ومنطوقه في قوله لم يصحح فيها رتبة التأنيث إذ لا يخلو عن الإثبات

والصانع انما تناسب الشيء لا الثابت تدبر قوله اي كونها من اللام صوابه يكونها بد الامن اللام قوله اي ينفتح
ما قبلها من ان ثانياً ينفتح لا صوابه لم ينفتح ما قبلها لما قالوا من ان ثانياً ينفتح لا يقول لما قالوا لا اعلم
الصلية في قول الآدي ولها لم ينفتح ما قبلها اعلم ان الفتح ما قبلها لازم مساو لها فاستدل الآدي بانثنا
اللزوم المأوى وهو انما للمثبت ثانياً الفتح لازم وهو الفتح ما قبلها وهو طريق البيانين
واستعمل اهل اللغة ولا يفتح على طريق التبيين ان عدم انثنا لازم دليل انثنا للزوم لا الكس
قوله لا تجزى البدلية اش والى ان قول الآدي ولم ينفتح لا عطف على ينفتح فهو متصل بصلته قوله ان
متعلق بقول الآدي لم ينفتح قوله علة لكونه صوابه لقوله لا لان اثاره في أي لأن المم قوله على
القابل صوابه على القابل قوله بان ثانياً ثانياً اي لا القابل بعدم التمام يكون قول الرضى في
قوله فان الاعمال بالية اكثر المتبلى قوله فيكون وزن من صوابه فمثل قوله وصفها
الاولى وصفها بافاد الغير كما هو مقتضى ضيق الشرح لان موضوع المسئلة كالا حيث قال انهم لا يحل
باعتبار الفتح لا وما كانا في حال بالمقاييس كما صنفه الناس قوله عن اي عن المثني قوله لأن الأصل
في الاسم الاعراب أي والتثنية لا تكون الا من الألف كاعده الم في بحث خواص الام منها وهذا انما يكون
وجهاً لا يوافق في نسخ الآدي لفظه بالروف بعد قوله من كذا عنوان القول وهو الموفق في
وما لا وجه كما في بعض النسخ وهو الاول ثم الفائدة ويثبت الفرض فلا وانما الوجه في ما سأل في
الشرح وانما جعل اعراب المثني مع طحا في قوله بالروف لان الكلام لم يسبق حتى يبادر لفظه
في قول الآدي فاصل المثني الفائدة بل هو حشو تحت الا ان يكونا بمعنى ما لا يمدل عن قطعا تأمل
قوله بالروف الثالثة التي صواب حذو الفتح قوله لا لان لا يكون تأكيداً اذ لا بد من تأكيد للمعنى في
من ضمير يجمع الى المذكر خاشي في نفسه ولا ضمير هنا قوله في شخص المعلوم المذكور صوابه حذف
المذكور قوله وليس لها واحد صوابه وليس له واحد وكذا قوله لان لو كان واحد هاء واحد

لأن الضمير اللفظ مذكور في قولك كحال أي سواء الف التائيت أو وائدت أو عقولته عن جواب أو أو كيبين في شرح
 الشافية قوله فان ضم المقدم المتأخر الأول الدخول قوله منها أي صواب حذف لفظ هي قوله والشئ
 كالمعنى قوله بالآخر أي على بالآخر قوله واستعمل في استعمال مقدم قوله مع الشيء بالهمزة قصود به شئ
 بالياء قوله وتقديمه عن الثانيين صواب لثانيين بياني لا يهين قويا ومفعول منصوب متول ولام لثانيين جارا لمتنوع
 مضاف واللام للتعريف قوله وإن لم يكن داخل في الغاية متعلق بمقدّر أي فهو ثابت له وإن لم يكن داخل في قوله وذلك
 كاف لا اعتبار بصل أي المتضمن كاف لا اعتبار بالاشتقاق اسم له منه وليس معناه أنه كما يشتق اسم لشيء من ذاتها كما تطلق
 من المنطق لا يشترط من غير اشتقاق كالفصل من النطق بل لأن هذا يقتضي أن يكون له معنى قول الرضي وليس فالشئ
 الواحد معنى الشئ أنه ليس داخل في مفهومه وذاتها له وعلت من ذلك إذ يقتضي ذلك أن الرضي يدعي في جوابه أن
 اسم شئ من شئ اشتراط كون الشيء المشتق منه ذاتا لا يشترط له وليس كذلك مثله كيف يدعي خلاف الأمر الجلي لكل أحد فظلا عن
 المعنى بمراد من ذلك القول أن الشئ معناه في يقتضي شئين كما قال في تفسير الجبل المشتق أي المطوف أحد طرفيه بالآخر
 ولا تعد في الطرف الواحد فيكون الالاد من الموضع الثبوت في السور والاعتدال وبالدخول الثبوت بالذات فالدخول
 عدم الاحتياج إلى أخر خارج وفيه من الاحتياج إليه تأمل قوله من حيث صوابه من تبيين قوله عقد البنية ثنائيتين
 صوابه ثنائيتين بالبيان في كفاية الرضي قوله انما بهمن أي ثنائيا قوله فيقال مفعول متعلق به الشئ قوله فان قوله
 لا يقتضي واحد من ذلك لكون كلامه المحيى شاهد على أن كان تقديم مفعول لأن الرضي من نقده ذلك قوله وهذا كالأصحح
 ثم رخص بأن الكلام الأول أي الذي في ثنائيات ليس بجمل كما سبق قوله فالثنائيات صوابه زيادة لفظ قوله قبل فالثنائيات
 وذكر قوله الأول أي قوله لا يمكن له من معناه طرف الجبل التجمع الفاعلية ولا يخفى أنه لا بد من ذكر الفاعل لا لب ولا فاعل
 مع أنه لا ترتيب بين الشئ وبين الشئ هكذا أي لا يمكن له من معناه فالثنائيات مفعول معناه لا ومعنى هذا وإن كان في
 الأمر أيضا أن كل فيه وضع الظاهر عوضه الضمير عن الأفراد لا يمكن في الفسر فالأولى أن يرجع الفاعلية إلى الابد
 كما في قوله كما قال الأول تدبر قوله فيكون الشئ محيى صوابه في قوله باعتماد الشئ على الشئ

ليس لأجل كل ما يضاف إلى التثنية والاستفهام إلا ما يضاف إليها كثير جداً إذ دائرة المفاهيم أوسع من دائرة تلك
والفضافات كما بين في علم البيان فكل تحدث غير هي مفاهيم لها ولكن الكل جسم وفيه في بعض النسخ عبارة الصحيح
بمعنى والاستفهام بل لا بأس من واثماً التثنية والاستفهام ولو اسقط لفظ لامال كان أولى وأنبأ بعدله
وهو في المقام لا قوله حذف الفقه وهو فيه قوله من حذف التثنية في عبارة قوله هذا لأن الجمل لا
هو قوله السامعي أي في موضع آخر وقوله ولأن أن تقول لا قوله فانها من لاكتفى وفي بعض النسخ
عبارة الصحيح فانها مضمومة عن المكتبي وهذا أوضح وإن كان الأول صحيحاً أيضاً لا تفهم لا لتفهم وغيره
قوله عليها أي عالياً قوله لأن جركتي صواب عن حكمتي وهي التثنية والتثنية وتذكر التثنية ومثوقاً
بأول التثنية ولو أنشأها كان أول قوله أيضاً أي كصاحبه وليس بواجب كما قاله من أن وجوده
أو تحريكها لا فيجب أصلها في كل ما وجدت فيه قوله بالأول وهو ما حذف من ألف قوله
وترك الثاني وهو ما وجد فيه ألف قوله لكون معلوماً في بعض النسخ وكون قوله ولا يشارك أي ولا
بالتأنيث بل في قوله لا بأس من التثنية وهو قوله فيما تم ذكره لكان في قائله وإن كان الأول والآخر
فيهما في المكتبي وما قبلهما مفتوح فثبت الألف في ما مضى من المناسبات حروف المد بعض بعض في ثبوت الألف
حرف التثنية ليس بها في النسخ حصة في بعض النسخ الألف من حروف المد كالهيئة للألف في بعض النسخ الشافية قوله
غير مكتبي في عبادي نشر على غير ترتيب الألف قوله يخرج منها صوابه من لم يدر إلى ما في قوله فيما ذكره
قوله لا إلا أن يقتضي الاعلان فيها أي يقتضي تلك الاعلان في الكل ما في غير الرفع في لا إلا في الرفع في
فلو كان يقتضي اعلانها في الرفع واخضعه إياناً لأن ترجيح الرفع في الكل ولا بد من أن لا يقتضي اعلان
أما هو لا إلا في الكل لاكتفى لأن اجتماعها كيداً إلى لا في الاسم في الاعلان بدل من ألف الرفع في
تلك لا إلا اعلان الكل فيها تأمل قوله يجب أن يتعلق بقتضيه قوله وأعلمها عطف على اعتبر قوله أن
عصموا يسكنون ولو أن كل اسم قبل التركيب مع عامل سكنى قوله ثم حذفها بغير الوجه والصواب في

بضمير الشبهة أي الفهم والكسر قوله ما قيل إشارة إلى الفاضل عنهم قوله ولا يكون فمذروبا بالاضافة قبل الاضافة وهو
 حذف بالاضافة قوله على ذلك أي ما قاله الإنسان إلا لعل يحمل التركيب وجوز الشبهة أن لا يعلم يصل إلا إلى عند الاضافة من
 إلى يا التكميل حتى يقول المفسر فالكان آخره الفاء قوله وكذا فساد ما قيل إشارة إلى الفاضل عنهم أيهم قوله نحو قاضي
 بالنسبة قوله في أي فيما تمذروبا به بسبب اضافة إلى يا التكميل قوله لأن الخ وفي من آخره أي لأجل الاضمار قوله حركة
 الكسرة في الاضافة للبيان أي فكأن لو كانت الكسرة في اقتضاها الياء لم ينفذ كانت لكسرة الا على ياء متقدمة كما في قوله لأن
 لو كانت محذوفة فكأن قوله في يكون أي الاضمار قوله لأن أي الثاني قوله لا نقا الساكنين هي الياء والتوسيل قوله
 بقا أن كسرة أي الياء الساكنة لا تستحق قوله فمذروبا بالاضافة إلى بيان منشأ الخطأ القائل قوله يدل على ذلك أي على ان المعاني
 الياء الساكنة لا تلحق كسرة وجعل الدلالة أن صاحبها اجتنب الساكنات هما لام الفصح والفاء الياء في الثاني وادغم الاول فيه
 فلو لم تكن الياء الاولى ساكنة لما جتمع الساكنان هذا ولو قال وإن كان في آخره ياء فتح أي يا التكميل للساكنين وادغمت الياء
 في لام الفعل كان أظهر في هذا المراد وتوضيح تأمل قوله وقبها عطف على ثبوت قوله مطلقا لا معنى للاطلاق هنا
 في المصوب استطاعت تدبر قوله لا يخالف في أي البناء قوله عنها أي عن الاضافة إلى يا التكميل ولو ذكر الاطلاق لكان
 لكان له معنى ويمكن أن يكون في العبارة حذف ويكون ذلك الخ وفي معطوف على المذكور ويكون معنى الاطلاق هو من يكون
 المضاف مفعول أو متضمن فيكون تقدير الكلام هكذا لو كانت سببا للبناء مطلقا أي سواء في الفصح والتشبيه لما خالف في علم
 أو في بعض المواضع كما في الفصح لزم الخ قوله لكن لا يتم يقول وفي بعضها تشبيه لكن لا يتم قوله والبناء الفصح أي يكون
 ذلك المضاف في الضمير المستعمل قوله وسكون حرف العلة أي يكون ذلك الغير حرف علة أي يا تسماء حرف فاعل ثم كونه
 شك هذا غاية الامكان في التوجيه قوله فلا يرد غلام هذا لكون المضاف اليه غير ضمير قوله ولا غلام ولا غلام
 لكونه الغير غير حرف علة قوله ولا غلام أي يكون حرف العلة غير ساكن قوله كذا في غاية التحقيق صوابه هذا في المثال
 والادراك كذا في غير المدد كما قال الخ في نحو اشبه على حواشي التمهيد على شرح الشخصية كما تحقيقا مع انه لا يحصل بغير
 ببعض تلك القيود معن والبناء تأمل قوله لا اختصصها بالاكمل أي والأصل في الاكمل الاضمار كما سبق قوله إذا كانت الاضافة

ولا يدل على صوابه اذ كانت الاضافه غير ظاهره ولا يدل على قوله ان الاعتبار في حقيقته وهو الضمان المقوم
 على قوله ولا يدل على كماله جواب عن كمال مقدر قوله وهو هنا مضاف الى الصواب في ابداء لفظ
 قوله قبله وجمعه بين قوسين لان قول الله كما قوله ثم نسب الى صوابه ثم نسبته قوله وهو الاولى و
 هو قوله فمليق وقويح اي والله قوله اعني الاستثنا المتقدم اي والله قوله ان الاستثنا الاولى كمال الاستثنا
 الاولى من شرط وطو امتناع التمثيل الاستثنائي كية شرطية كلبيني في موضع قوله لكنه استثنى ان كان
 ان المقدم الاستثنائي لا ينافي في استفاد من لو لو كون حرف امتناع لامتناع نحو لو كافيهما الله الا الله
 لكن ما في ذلك المقدم الاستثنائي الواضحة استفاد من لما كونها حرف وجود ولو وجود قوله مطلق
 اي في الاخرى ان التثنية من الوقع والنتيب والجر الى هنا حاصل القياس الاستثنائي الذي اشار اليه في قوله
 لا يستدل على المنقوله وان كان ما قبله لا هذا عادة لاستثناية ليرتبا عليه قوله فانه صواب
 وانما يثبت ان كماله في الاول لان ما يثبت عا ذلك انما هو الامتناع المذكور لانه لما قال ان
 وخرج المقدم بفتح وخرج التالي والسنة الواحدة بجموعه فان تكونوا عليه لعلولين غير متنافيين كلبيني بل هو
 وانما احتجج الاخرى الى هذه التي قيلا لان ما ذهب اليه البعض هو ان تكون تلك التي في نحو غلام في قل الله لا اعلم باله
 بعد عامل الى لان تمضيه ككثرة اخرى ومقتضى القياس الاستثنائي امتناع هذا الاخير لا الاول في المقدم
 على تحقق الاستثنا لان من ذلك الاستثنا يلزم ان يكون المتقدم عين المتأخر قوله لا على الاخرى اي
 اي هو مقبول الشرطية اي ولا على امتناع حركة اخرى الذي هو مقبول النتيجة وان ظاهر قوله وهذا
 لا يدل على امتناع لا فيكون هذه السقوال تغييرا للذي على ذلك البعض وقبوله في ذلك قوله في ان
 لا دليل على خلاف الاصل صوابه على خلاف الاصل قوله اي مع ان النيبا بفتح في المقدم في قوله لان
 انما السقوة باقضاها صوابه لان انما السقوة باقضاها قوله لا لاجل المال اي ولا انما السقوة باقضاها
 قوله على لا يدل على انها حركة الا ان صوابه على لا يدل على انها ليست حركة ا على قوله لم لا يجوز في

هذا تقييد لا يبيح كذا في قول تأمل قوله دون صورة من التبيين والبيان بل في قول وجهه بين القولين
 قول الآدي قوله لا يبيح كذا في قول تأمل قوله دون صورة من التبيين والبيان بل في قول وجهه بين القولين
 اسم الفاعل قوله والى قوله على وجود قوله أدب يقيم المنع المقضي ^{فيها} هنا فقط موضع قبل إذ وهو قول من
 الاعمال وهو قول الآدي قوله من ذلك فثبت الحكم الصواب الاتيان بل في قول وجهه بين القولين
 الآدي قوله قصد صواب فانه قصد قوله اي ادها دلالة في بعض النسخ عا وجه التفسير اي ادها دلالة لكن الأول
 هو المناسب ^{لأن} من قوله مثلاً قصد المشكك افادع تدبر قوله اي كاستشغال قاضي كافي ^{بالأصواب} حذفت
 قوله رفع أو جرح الصواب وجرح الواضع بدل ^{القول} قوله اي كافي صواب حذفت اي قوله خبر مستحذف في التقدير
 هو اي ما استشكل قاض ^{وغيره} مثلاً قوله لذلك العامل اي عامل الظرف المتفق وهو فيما استشكل قوله او يكونا معنويين
 صواباً في معنويين عا في قوله وأن يكونا معنويين حال كونهما مرفوعاً عطف على ان يكونا معنويين حال كونهما مرفوعاً
 مرفوعاً قوله بدون أي بدون لفظ نحو قوله كونهما معنويين متباينين اذ المصطلح عليه معرب بالركات والمصطلح بالروفي
 قوله نفع واحد وهو المعرب بالركات قوله كالمعرب الأول اي كالمعرب في تفسير الألف قوله لا علم من ذكر التمثيل وهو
 أقبلها في قولهم التبيين اي ادفع من أفراد الكلي لا يوضحه اي ادها وجه التبيين ^{في} الالف في القصد اي ادها وجه التبيين تأمل
 قوله وقبل الاعلان صواب الاعلان قوله فالاستشغال جلب موجباً صواباً جلب موجباً وهو اقرب في صورة التماسه
 الموجود او يكون موجباً وهو الأنسب لما يأتي من قوله فيكون التقدير موجباً قوله فيكون التقدير موجباً صواباً فيكون
 التقدير موجباً قوله كافي قاضي بالاصواب حذفت اي قوله لا كافي اي كافي والكسر قوله وبهائي بقوله فان استشكل
 التفسير ولكن في قوله لا استبعاد بين عصباً وقاضي اي بانها من واحد فم جملة احد هي تمام تقدير في الاعراب والآخ عا
 استشكل في الاعراب قوله لا في قول وجهه بين الاعراب وهو الباقي الاخص الثاني عن الطهوية
 قاض وهو الباقي قوله الا انه لتصرف صواباً لتصرف قوله بشق بالاصواب ^{بالتأني} بشق في معناه قوله فن تفسر لا
 اريد في الفاضل عصباً قوله متعلق بكونه بعد تقييده بقوله في الأحوال الثلث او بعضها فيكون لا مثل كذا من ثم من ثلث

فلا يلزم نقلها للبارين بين واحد بفعل واحد قوله ونسب كان لاى في اسم كان العلل بالرفق ولا في حصة اخرى
 سألنا بعد ما قوله سواء كان اي سواء كان مضافا او لا قوله سواء كان ذلك انكم مفعول انتم اي غير بعد
 فيم اللاري لان انكم فالاولى المظن او تميم فيم اللاري فلا طريق للمظن تأمل قوله لاننا السالكين علة
 موجبة قوله ودلالة اخرى على ما قبلها لان علة مجبوزة قوله له في الاست كذلك في النسخ بالفاء صوابا لا يثبتها
 لان اما هذه بكسر الهمزة موطنة للمظن لا يفتح الهمزة حتى تكون شرطية نحو جائت ابو القحوم ودرت بالقوم
 ودرت بالقوم قوله والله المذكر السام اي والله في نحو جائت صاحو القوم ودرت صاحو القوم ودرت بالقوم ودرت
 بصاحو القوم قوله فان في ذلك الاخر قوله خرايا بصيرة الضبايح لا والله صوابا غير لا بصيرة المذكر
 لان ضمير الاخر قوله موافقة لما صوابا ل قوله عليه باصوابا عليه قوله فان معرب بالحق وصف بالحق
 قوله بعد صوابا بعده قوله لعدم كون اخر مدة اذ المدة ما كانت حرة ما قبلها من جنسها قوله
 في مواضع الاعراب اللطفي والتقدير لا يستغفب في ذلك في اصل النسخ صوابا في مواضع الاعراب التقدير جميع
 ان يصدر و ضبط مواضع الاعراب التقدير في اللطفي لا يستغفب في الاصل السهو والرفق وقيل في النسخ على لغة
 التقدير الثاني منقلا عن لفظ التقدير الاول لانه هو الغالب في امثال هذا والله سبحانه وتعالى اعلم
 قوله لا يستغفب اي بسبب ذلك الضبط قوله ولان اورد الامثلة المتصدرة والمستقلة انما هو
 لان اورد الامثلة المتصدرة من المتصدرة والمستقلة او لانه اورد جميع الامثلة المتصدرة والمستقلة قوله
 قوله في قال اورد الفاضل عمام قوله وان ليس صوابا ان كل في بعض النسخ اذ لا يقدح ضمير ^{الان} في ذلك
 قوله فانينا في وجود وضع صوابا في موضع قوله وان الغير لا يعطف عما ان ليس لان وفائدة الجواب عما يقال
 ان لم يكن مع انهم ليسم ^{ان} بحسب الاستشهاد فكيف يتم قوله والتفتي فيما عدو بالجمع الغير الامثلة بانها لا
 قوله لانها الموصولة في قوله فيما تصدق في قوله ويجوز افراد الغير في هذه النما يستقيم اذا عطف وانما هو
 بتقدير ما في اي او ما استعمل في هذه النكبة المتفتي لتكثرت آخر لغير مرجع الضمير فاصواب عطف

استعمل على تقدير فلهذا هو مقتضى وهو ما كان لا يجمع وهو ضيق ماعدا ولكن لا يتبع على الفاضل الا ان كان هو عادت ووقع في طريق
 لا يقع فيها عاقبة فاضلا من فاضل قوله لانح لا تنقطع الى الصواب السقاط لفظه او ابدال ما لم تنقطع باذلم تنقطع ناكل
 قوله الى دفع ما سجد وهو ان يدور قوله من غلامه وسلي بك قوله من ان تقدير الاعراب بواسطه بدل من غلامه
 وسلي بدل الاستعمال وفي بعض النسخ من ان تقدير الاعراب فيه حال وهو الاول اذ بدلا لا تنقطع لابد من عادت فهو مراد
 في الاول لم يصح به نظره وقوله في حاله الذي بتدبيره ايا قوله في موضع لا اى في تقدير الموضع وجملة هم وفي
 بعض النسخ على وجه التصحيح من مواضع لا يمكن لاحاسنه اليه قوله بخلاف النصب وبل ان نصبه وجوه بالالفظ على ما كان
 مسلي كاصح به في كتابه الرضى لكن لم ينفى ان نصبه وجوه بالياء وقد فقه بالواو ولا جمل داخل في باب غلامه قوله ولا جمل
 بالياء والياء بالياء مضيا الى الصواب ولا جمل بالياء والياء مضيا الى الصواب فاقوله يعني ان في حال الاضافة لا وفي بعض النسخ في
 والاول اولى فلا يلزم استدلاله قوله حال الاضافة لا ولم قال يعني ان في معرب بل لا آه كان اخضر واظهر قوله
 قوى بغير الفاء وكسر الواو قوله ولا استعمل ما قبل ايا صواب ولا استعمل ما قبل اياه انظر من الماد بها ما قبل اياه الواو
 في قوة على ما هو اصله او الفاء لا هو على ما هو اصله او لا على فاما بالياء ايا الشدة اذ لم تنقطع بها دفعة كانها حرف
 واحد او بالتمكين اقول التصحيح الاول يعني تقدير الاعراب على الكمية تأمل قوله فان مذهبهم اى على زيب قوله وعلى
 من تم تان وزيد في بعض النسخ في جواب من قال هل عندك تمر تان وهو حسن لكنه ليس مما ابد منه قوله اى تمرا غير
 المنصرف مثلا لا صواب فان الموقر من تعريف غير المنصرف وانما قال مثلا اشارة الى ان تعريف المنصرف كذلك لا يرتبط بالملول
 وكونه على طريقة فان التمر يعرف في قول الآري في اهو الذي من التمر ايضا اعم من تعريف المنصرف وغير المنصرف قوله لازم ان يعرف
 او لا عدم دخول الهمزة في تصويده على ما سبق في بيان المعنى بالى يقال هذا غير منصرف وكل غير منصرف لا يدخل الهمزة في
 لا يدخل الهمزة في التسمية فالتميز بين التمرى لا قولنا هذا غير منصرف على مقتضى تعريفه اى هذا ما لا يدخل الهمزة في التسمية
 فلا فرق بينهما الا بالاجمال والتفصيل وقد مر انه لا يدخل الهمزة في تعريفه فانه اذا قيل بنا عليه هذا غير منصرف وكل غير
 منصرف لا يدخل الهمزة في التسمية يكون معنى التمرى هذا ما وجد في علمنا او واحدة قامت مقامهما وهو ليس على

وقس عليه حال المنصرف عما قيل في النفي والمص قوله ما عذب بالفيرة الكثرة ولا في الموت السكينة قوله ما بين الدنيا
 صرف ما نافية يعني ليس قوله من ^{طلب} ما فحدث بالمعنى التلقيني أي ما يتجوز به ومن شرطية وليأت بكبحي
 الذي في الحديث لأنه لا يتملق بالمعنى وهو لفظ يدل على كراهة ذلك كما بعث من قول الخ واما ذكر ذلك لا لكن
 لم يجد على الحديث بعد بعض ^{تحقق} قوله وهو بترتيب لا مقصود رتب غالباً بجمع مع وفي بعض النسخ عاوج
 النسخة فترتيب مصدر زليل غالباً صلة قوله انتهى أي كلام اللاري في النسخة قوله وفي النسخة كذا في
 النسخ بدون النسخة ولكن المتعارف في أمثاله الاتيان بها ولو كانت ابتدائية والفرض من هذا النقل تأييد ما
 في نسخة اللاري قوله في حديث أبي ادريس أي في بيان معناه قوله ينبغي به إلى اسان من فاعل يطلب
 أي يطلب بذلك السرف لم يأت بجواب من لا سبق قوله أراد به في الحديث لا بناءً على هذه الآية مبتدأ
 مؤخر خبر في النسخة قوله من المرفوعة من المرفوعة قوله وهو صوت أي التوابع صوت ولا يلزم
 لمراد في وجه التسمية فلا بد أن يكون حرف صوت لأن جنة قوله وقيل من المرفوعة وهو اللبس وهو من النسخة
قوله لا تخلص عنه الفعل صوتاً عن غير الفعل قوله فيه أن ليس لا صاعداً ان قبل الاشتراك معناه
 شرط كما في قوله والسكون وهنا لا اشتراك وأما الوحدة فوجوده هنا اذ لا بد من الوحدة النوعية كافي
 لا كونه السكون قوله أي معنى لا إلهام فيه وهو ما فيه علان لا قوله لا يلاحظ في صوتاً لا يلاحظ
قوله على كثيرين أي على كثيرين قوله وفيه انما يكون في حكم النكرة اذ لا بد من ذلك وفيه أن في نكرة لا
 في حكمها قوله مفهوم في ضمن لا وحاصل الفرق بينهما ان اسم الجنس موضوع للجمعية والمفهوم والنكرة للفرق
 المتعلق لا قدر موضوع قوله لذلك قد غلط عليه في بعض النسخ وهو الأول وعلى تقدير الوجود فاللام
 متعلق بقدر صفة علم والاشارة للمفهوم أي لا علم جنس موضوع للمفهوم وفيه بعد لا يخفى تأمل قوله
 بالانفصال لا تفهيم كونه علم جنس قوله من حيث معلوميته وبهذا الفرق من أن ليس قوله أي علم
 بنفس الحاجة إليه لو ضوهر قوله حيث وجد بالحق كذا في النسخة والصواب أن يذكر قبله قوله علم

بن لو حذف اي وايدل لفظ الشيء وي وايدل بين القوسين بان اولا قوله لان غير وري حيث لا خلاص العن الغير
الغير المتخارج اليه وحصل الاو شيئا وحيث تعاليت نظر في قدره الآتي ولو زاد قبله اي لفظ لان كما اقدم في القصور
قوله لان المقوم كذا في الشيء بمجم فقا فقيس فواو فيهم وصوابه لان المقوم الكلي وهذا اولى مما جرح به وهو لان المقوم الكلي
لا يتم بسبق بعنونه المقوم بل بعنونه المقوم وان كانا متخريين قوله على الصور انما اشار الى ان صلاح موصوله وجه الاثر
بالشيء كذا في المقوم قوله يستدعي حاله صوابه حاله غير طبيعية قوله اصله اي الطبيعية ولا غير طبيعية قوله لا ينفك
الوجه والاشارة الى ان المقوم على عارضا لا غير طبيعيا ولا تستدعي عارضا اخر لها جبرها قوله كالكييفية لا تارة من
دونه وانما تلك الكيفية عارضة غير طبيعية كذا في الطبيعة حاله طبيعية وهي التي فان دونها التي قد يكون امر يقتضي انشائها
وذلك الانشائها عارضة غير طبيعية كذا في الطبيعة حاله طبيعية وهي التي قوله ليس الا في المقوم ولا فانه عدم المقوم لا ينفك في مثال
تكرار ما سوي ويلازم فان المقوم في ذاته لانه عدم المقوم مساو قوله اي حيي اطرافها على كل من السمع حقيقة
قوله اي السبب الصواب الايمان باللفظ قوله في وجهه بين القوسين كعادته لان كلامه الاثري قوله وضعف جانب
الفصل في اثبتين الصواب جانب مشابه الفصل اي مشابه الفصل قوله في قوله بالشيء اي في قول المثل قوله لان
من جعلها بغير التثنية والصواب في الواحدة الموقوت ليرجع الى الشرط ابتداء وبل الى قوله جملة في المنفرد صوابه
في حكم المنفرد كصحة في المثل قوله والمقوم عطف على جملة وهذا الجو بالاقتران بها المشق وليس ثم والمقوم
السنوي هذا الجمع والتحويل قوله والفهم راجع الى الحكم في قول المثل وحكم ان لا كس قوله او يطلق المقوم هذا
للو ان لم يوجس به الاثري فيما ياتي حيث قال والقول بانته وافق القدماء في الحكم وخالفهم في السمع في بعيد جملة في الايام
داخل في حكم التحقيق ليس بتحقيق قوله بالشيء صوابه بشرطها قوله عن من تقديرنا اخرى فيمكن ان كانت
قوله حال كونها على اي الموقوت قوله ليست الاثنية صوابه ليست الاثنية بعرض المطاف قوله منصرف صوابه منصرف
قوله وانما قلنا ان الكثرة الغير المتناهية لا يمكن وجه عدم تنويع المقابلة عن غير المنفرد فظا هـ اذ سبب من تنويع المقوم
منه وهو الدلالة على ان كثر مدخل في الكثرة المتناهية لعدم انفرد متفرد فيمنه لولا انشائه وجب عدم من الكثرة الغير

ولا يقال للشيء المقوم بذلك الوجه انه مطول انه عبطا ١٢

الخفية في حاشية جلي على الطول أن الإدخال للمعرفة على غير المنهج إلى المعرفة إذا كان موصوف من كاهنا
 شائع وإذا كان على خلاف المنهج قوله لأنه لو ضمت الكسرة صوابه لو ضمت منه الكسرة في قوله كما أنما
 بالفتح لا كما هو حق غير المنهج في قوله غايه لأن في اللفظ كذا في أصل النسخ يكون الأول مصدر والثاني اسم مفعول
 والصواب في العكس المراد من اللفظ هنا التقييد والمراد من اللفظ نفسه لأن من لا حاجة إلى التقييد لأن التقييد
 ولا حاجة إليه من قبيل قوله لا يهتدى للمادة كما سبق من اللفظ في صدر الكتاب في حاشية قول الأدي في بحث
 إخراج الدوال الأنجب في تعريف الكسرة ولما تدخل في الدوال في أي تعريف الكسرة لا يخرج في فتح التعريف إلى اعتبار
 إخراجها بتقييد لا في فتح لا يهتدى للمادة أنه لا منار ولا اهتداء ثم لا يصل إلى أصله لما كان الصلابة من على
 ليست مملوكة كالتعريف في بعضها بعضهم يكونها ما يقتضي من المعرفة فلا يذهب العلم إلى غير التي من أصل
 المثل والأدي قدّم لم يرض به ورد به بأنه بعد ذلك التقييد لم يخلو عن تعريف الشيء بما يساويه في
 الجاهل لأنه بعد لم يعلم على من المعرفة والتعريف بما يساوي المعرفة والجاهل لا يفتح في فتح
 بكنها في مقبول المصطلح وعدل لا فلم يبق جهازا في التعريف مع حصول مقصود ذلك البعث في قوله
 على ما قال الرضي لا في بحث كما الممدد قوله في أي درجة كان أي المدد أي هو ما دون العشرة وما فوقها
 نحو قوله في سبعة طول واحد عشر طويلا ومائة يقض كذا في الرضي أي في الممدد بالمصطلح هنا ما دون عادات
 جبره باعتبار معنى معنى قوله التمييز أي على ذات الممدد قوله ولا تمييز في أكثر المصطلح وهو العلم
 بتمييز الأجناس كما دل عليه قوله بل لا كانت مخفية أو اضباب عن قول الرضي قوله لم يفتح في الرضي
 لم يفتح وهو أن نسب لفظا ومعنى قوله نحو ثلثة على ومائة في فن العلم والفضل يختصا بذي المقبول
 لكن في الأخير وقفه في له وقال في أي الرضي أقول بهذين النقطتين لا يتم الدليل بل يحتاج إلى مقدمات أخرى
 أحدها أن يقول وكل كمية صفة أي مادة عادات جبره باعتبار معنى معنى وقد اختص بتمييز الأجناس بل جبره
 جملته في أي فتاخر في العلم المدد والآخر أن يقال والعمل كذا في لأن الماء على ما قاله الأدي لم يفتح في الرضي

فغيره اتفاقاً كما في حواشي شرح جمع البواعي قوله لا شتر أكها بغير العادة هو الباع بغير التثنية الواجب
 المدخول اللام والتكرار قوله ومع قرينة البعثة كذا في جميع النسخ إلى بآئيدنا بواو المطفأ والصواب
 السطحا وجعل مع قرينة البعثة قيد أي فهي لام الجنس إذا كانت مقابلة بقرينة البعثة بحيث قال
 على المصنف أن اللام إما موصولة للمفعول فهي للمعد إلى وجهي أو جليسة فالان يقرأ بقرينة الاستغراق
 كما في المقام الخط في كسر من الإصحاح في صدر الكثرة فهي للاستغراق أو بقرينة البعثة كما هنا فهي للمعد أولاً
 ولا في الحقيقة من حيث هو قوله في حكم التكرار خبر بعد خبر قوله بين الجملتين لا في الأصل النسخ وفي بعضها
 على وجه التثنية بين الخبرين لا في خطي خطا كل واحد منهما إما الأول فلا تارة لا جن ولا شتر طاهنا ولا تارة بآئيدنا تارة
 الضمير الآتية الراجحة اليه وهو ضمير متعلقها وضمير حالها وأما الثاني فمنها فلا تارة لا يتبين عدل وما
 عطف عليه الخبرية إذ في علم وجوه شتى كما يأتي في الآراء أقلها تقدير كونه بدلا من تسمي فاللهو ليس
 المعد إلى القول وقد سموا تسميتها علمها وهو يؤيد ما ذكر قوله لأنها تامة وأما الحق قوله فيكون
 عامل حال منصوباً بمثل هذا المعنى في قوله ولا قال لا في أي ولا أجل أنه لا يخلو عن خلل قال اللاري قيل
 بعثة التي بعث قوله أي ألف ابتداء لأن مراد اللاري من نفس نفس الزائد الألف لا لفظ الزاد قوله
 ظاهر خبر الفرق قوله على الأول وهو التعلق بالزيادة أي ضرورة ألفوا الزاد قوله لا شتر أكها كما في
 أصل النسخ بضم الواحدة والصواب بضم التثنية قوله كأنها قبلها حال بعد حال للألف فقول الشتر
 من قبلها حال من الف قدم عليه وجوباً لنكارة ذي لل قوله ظرفاً مستقراً الأولى أي ظرفاً مستقراً بآئيدنا
 التفسير في يكون لا تقسم إلى الظرفية لنفس الزاد في اللاري يعني أن يكون ظرفاً مستقراً لنفس الزاد
 كونه حالاً من الألف قوله لما كان التفسير للقياس الأخير الأول لما كان تفسير التثنية كما في بعض النسخ
 قوله على ذات مبهمة تصفاه وجهه وهو القول قوله وهو الأقرب وفي بعض النسخ وهو من الأقرب
 قوله صيغة التثنية يعني أصل الفعل الزاد البعثة استغيدت من الجمل قوله وأما نحو خرجته وقطعت

جواب عن سؤال واراد على قول النادر ان كان متديا يجرى ^{المتفعل} لتكثير المفعول وحاصل الجواب ان المفعول الذي يجرى ^{بال} التكرير
تكرير من الشاهد نحو غلقت الباب والمفهوم من هذين المثالين قوله فيها بضمير الواحدة صواب فيها بضمير التثنية قوله
بطريقه فنقول الحكاية القصصية لا لاكتيرة لم يدخل عليها وقع هنا كرو عظيم من النسخ بسببه تكرار لفظ الاكثية في المصنف وقع
تكرار في الأخير دون الأول فوقع ما وقع صوابا بعد قوله ان الاكثية يعني كلامه لم يدخل عليها الكسرة والتوسيع قبل قلبها
من القصصية والاكتيرة لم يدخل في المفعول عليه بضمير الواحدة صوابا عليها بضمير التثنية قوله لم تصرف في المعنى في المثالين
حشو وجعل فتولا وحش في التكرير عطف على جميع النسخية لا على الجواب ان لا يربط بالسطر وهذا نظر قوله تعالى
واذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون حيث قال النفاذ في ^{المتفعل} والمطلوب ان لا يستقدم مولا عطف على التثنية
قوله لا يمكن القول باللفظ وفي بعض النسخ لا يمكن فيه ^{القول} بالنقل قوله فان غير منقول عنه كذا في اصل النسخ كمن المتعارف
في أمثال هذا اي بعد ان الوصول استعمال لكن غويدي وان كان غيبا لكنه لا يطمع فان اكثر من فائدة لا يطمع وفي بعض النسخ
على وجه الله لكنه ولا حاجة اليه تمام قوله لم ير الاشكال صوابا ليرد الاشكال قوله اجتمع مع الوصفية والمالية أي
وافكر قبل التسمية لا وصفية وعليه فيه قوله في بعض النسخ خبره لا بعد مبتأين هذا اللفظ قوله واما تركيب التائب الى
لا يخفى تركا هذه العبارة ومن القول بان واما التركيب فتركيب التائب الى المفعول وتركيب العدل وتركيب الجمع
تركيب الكثرة وتركيب الجمع مطلقا وتركيب التائب في حيز الاسم قوله وهو اما تركيب التائب مع التسمية هذا في تاييد التائب
ظاهرة او مقدرة وله حالان اومع الوصفية ليشمل تاييد الألف وحيد وحيد والكا والاول قوله حرفا للتائب في التائب والاول
قوله فان بمنزلة عليه في التائب نظر انكسر المبرر وجب تكرير العدل قوله لان اللفظ صوابا بوضع قوله خوف
التبني اي بانك المتاعل من التائب وقوله وخونث عطف على قوله فان بمنزلة التثنية في التائب نظر انكسر
اللفظ لا لوجوب تكرير العدل بل لكونه لا محققين ببلات قوله اما مع التسمية في الموافق لابق كلامه في التائب
وتركيب التكرير من التسمية في الوصفية أو تركيب الألف والثول مع التسمية فاعل قوله وانما التكلف ظاهرة في معنى منا
بعضها ما أنه اعتبر من التكرير المستعملين واخر من التكرير المستعملين مع ان ما ذكره من تركيب الاكثية يقتضي منعا الى

غير ذلك

قوله حرف ناقصة هو ارجح في بنية ناقصة قوله في الاكثر اى في اكثر المذاهب على اخز في قول في
 الايضاح له قوله لان الواحدة اى فليست للتأنيث لاجتماعها مع التا قوله وقولهم ادع ما وسط
 اى اخز في قوله فقول فلما حذف لا بيان لمعية العلة قوله على ما يثبت اى المهم قوله على اصلها اى
 الاء والالف واللق واحد قوله بتا التا بيتا التا جمع بنية قوله وقد اخطا الجوهري في ثبوت قوله بان قول
 البرديستي بلفظ التا في قوله وجميع الاعلام اى الى التا لكن فيها هذه الالف قوله مذكرا اى للعلم الذي
 فيه هذه الالف قوله في هذا الوجه اى الامتناع من التا قوله وهما على وان باب الالهة واما كما هو
 القاعدة قوله السواح وفي بعض النسخ والتسواح وهو اولي قوله الف الالف في الالف وورد وهو الف
 على امثاله قوله اى تفسيره قوله في باب التأنيث متعلق بضعف قوله في نحو كبرى الصواب الموافق
 لما في الدخلى سكري وجمع له بعض النسخ وان كان هذا الالف في نفسه محجى وصالحا للتثنية قوله لكون
 الالف لا متعلق بضعف قوله اقدم على قوله دون الالف التأنيث في سكري لكان اولي اى لكون الالف في نحو
 حرف التا كانت مشبهة بالهمزة في نحو على منقلبة عن علامة التأنيث التي هي الالف قالوا الما في في الكلمة
 التي التا معها وهي الالف الاولى وقت الالف التأنيث بعد الالف زائدة فقلبت هي في فمضى لتسا بعلامه بل منقلبة
 من المادمة ففقدت قوله في مقابلة الالف الاصلية وهو الخ من السرداح قوله ولله اى ولا جعل للقاء
 بالحق الاصلية انما وجودا وعدمه قوله ليس في مقابلة حرف فصل وهو هرة حرف قوله والالف الاولى في
 المصنوعة اى جواب عما يقال من ان الوجه الثاني لعدم الالف الالف الالف في الالف في الالف
 التأنيث الالف وورد كان في حرف وهو كقول هرة الالف في مقابلة حرف فصل فيمنع وجود الالف الالف في المقابلة
 التي لم كان في حرف في مقابلة واى جفت كما في وحال الجواب ان هذا الوجه وان لم يكن فيها ايقظ لكنه الوجه
 الاول لم يأت فيها الا ان الالف التأنيث المقصورة كان كبرى التي هي المشبهة بالها اصلية غير منقلبة عن ثبوت قوله
 الالف كالتأنيث الى حيد الالف ليس بعدد بل موضع ياتي في ثبوت الالف قوله انما بان الوجه الالف هو اى انما

بصيغة الضمير إذا كان مع الثانية الأولى الموافقة لما في الأولى مع احتياط قوله كفي الصواب استقام قوله ولا يكتفى
 بالواو الصواب أو لا يكون مع شيء ^{قوله} الأولى الموافقة لما في الأولى مع شيء قوله أولى لعدم التذكير الحقيقي الذي في الظاهر لتأنيث
 التثنية وإن لا يقدح في تفسير الإطلاق قوله إذا كان القيد في الحقيقة الآخر الأول إذا كان القيد في الحقيقة قوله وإن كان وجه
 أي حين كوني حيث تعليلية قوله لا يعلية إلى عدم الاستحالة في معنى الحكم على الشيء وهو المذهب لأما في الاستحالة على السبيل
 الصواب إنما هي الاستحالة السببية أي وجود الشيء إلا أن غير المنفرد أي بدون اعتبار الاستحالة على السبيل قوله وما قيل
 التقابل الفاضل عنهما قوله على أحكامنا آخر لأن هذه الحقيقة في حيث أنه معرب حكمه أن يختص في آخره من حيث أنه فاعل
 حكمه الذي في غير ذلك لما في عنهما قوله وليس كذلك أي لا يمكن لأن الاستحالة على السبيل معتبر في مفهوم غير المنفرد في عنهما قوله
 فلا فائدة في التقييد لأن وجوده لا يتوقف على ما باليدينا والصواب ولأن وجوده لا يتوقف على ما قبله بل على ما بعده وهو
 آخر لا نظر في شيء والأول معي تأمل قوله مع يقيده بالحقيقة غاية المنفي الذي وفيه أن وإن لم يتناقض لكنه لا يكتسب مناسباته
 القيد له الحكم وهذا المقرر كاف في التقييد في تأمل قوله في ذلك التقييد دخوله لهما عليه عند ذينك التقييد ليس من حيث أنه
 غير منفرد بل بياضه والغاؤه للوجود ولو استلزم قوله أن لا يكتسب في الموافقة أن لا يكتسب قوله أو لا يدخل في قيد لا عليه لمقدرا في الغا
 لم يقيد بقيد فهو في الإطلاق وفي بعض النسخ وأنه لا يدخل في القيد في قوله فانه إلى قوله من الأحكام الآخر يعني
 وكانت فالصواب بلي من يقتضيه ليعلم على وجه آخر من قوله من يقتضيه النسخ بأن صح فانه يضاف له واستلزامه في قوله من
 الأحكام على أن يكون اسم أن ولم تكن الأحكام إلا من كان أولى قوله أي إرجاء الفيدر أشار إلى أن العرج معتد بخلاف العرج
 قد جمع مصدران معصدا ولازم إلى وجود واحد الأمرين وهي العلة والعلة الواحدة القائمة مقامهما فإن من العلةين
 في الأولى العلة القائمة بالحدوث العلة القائمة بالثبات هي العلة القائمة بالحدوث والعلة القائمة بالثبات قائمة
 مقام ناقصة في قوله لأن الأولين فيهما التمكن وهو ليس بالتمكن قوله مع يحذف في غاية المنفي لا الذي في قوله فيهما
 صوابه وأيضه بالمعنى أي كالعلة السببية السابقة منها قيل الأفعال أي مكان تصاقب الأفعال من العرفية والتعبير والى على
 أن يكون اسم مكان لأن اسم المكان من المنزلة كما سمى مفصولا أو متصاقبا أي لا يصحف اسم الفاعل على أن يكون لا يوصف

جاء في غير ما ذكره خوفه مؤدب بقوله لأن الألف بينهما تنوين التثنية لأن الأصل النسخ فاسم ان فتو التثنية
وفيها خبرها وانظر في الخبر وفي بعض النسخ لأن إذا لا فالخبر لثان قوله ولا يتبع نصبهما إلى أي فاما
من التبع إلى النصب عند عدم النص فها فلا يخرج الفعل اعاد بصيغة الفعل صواب الاعادة بصيغة المصنف
قوله لأن مكسور لأن كذا في النسخ التي بأيدينا والقول الثاني لا استدلال من الاعادة حتى لا تكون لا تكاد لا بد من
قوله وليس بالاكسنة عطف على الا انه يجب العطف أي اعادة لأجل التبع بالنسبة ولا تضاعف الاكسنة به وهو قول الثاني
الاذا قامت مقام اثني قوله فيصط على القواب ويصط على الاثنان بلفظ قوله قبله وجمعيين التفسير لأن
قول الثاني قوله الذي يقتضيه القاعل لا وهو كذا في قوله أي علامة عمل به التنوين كذا في أصل النسخ والمصوب
الاعادة عمل به التنوين أي لأن علامة كونه الأم مع ياء التنوين ولا تضع في بعض النسخ هنا عطف النسخ
من النسخ وان زيادة والله تعالى أعلم بالتنوين لاجتماع اليه بعد قوله اليهم لأن يكونا نصباً له وهو موجود
في النسخ أي قوله اليه أي الكسر قوله اذ منع المصنف ما سبق به مع الفزة كما في النسخ وحالها من التنوين
من غير النسخ في اصالة والكسر تبع له زيادة عود بل هو ضرورة يعود التنوين ضرورة كذا في النسخ
فان في عود التنوين ضرورة العطف على عود الكسر مع أن المنوع بالذات والاصالة لا يعود بل هو ضرورة وقيل
لا يأت مع عدم ضرورة العطف وعدم ضرورة كذا في النسخ لكان أولى وأوفق في ذلك قوله وهو أي جزمه في الأصل
إلى الأصل قوله كذا في النسخ لبيان تنقيب قوله مع أن هذا البيت أي الشعر الذي اوردته الذي قوله مطرو
في ذلك أي في الذكر جميعاً وفي بعض النسخ جميع ذلك أي فداوجه لتخصيصه في التنوين والتذكير قوله الهمزة
المنقابة هي مع ما عطف عليها وهو قول الأول في التنوين بدل من الثاني وثاوية في بعض النسخ عاوج
التي قبل الهمزة والراب إلى الثاني لكن لاجتماع اليه قوله لأنها أي محراي لاجتماعها إلى النسخ التي بأيدينا
صواب له البناء عبارة غير التوسيع البناء قبل الف التانيث هي في لوقوعها بعد الف التانيث ورفع النفا
الساكنين مع الساكنين في النسخ وقع في بعض النسخ بعد هذا اللفظ قوله معاين القوم كما هو خلافه فابدل

وفي المصباح ولا مشاحة بواو الابد والاشاحة بضم الهم وتشديد الهمزة مفاعلة من الشخ بفتح الخي قوله
والشدة الاهتمام بالمدد على القدماء قوله وامثال الصواب اسقاط الهمزة لانه خبر مبتدأ قوله واستناخ
كذا في النسخ باستا المشاهدة من فوق ولفظ الجوى والصواب استناخ بالنون والى المراجعة كذا في النسخ لا وجه في استناخ
اي طوييل قوله وخراب صوابه خراب بالى الهمزة فالزائدة في حجاب خراب اي غيرة قوله
اي سرحل بالسوق الهمزة والى الجوى وفي الرضى شرحه بالشيء الجوى والى الهمزة والى التخييه قوله ثم قدريا
للتولين اي لا تنقأ ان كنتي بطوق التوفيق وكذا حال عيان وشام فالاولى ذكر هذه الكلم ثم التفسير عليه هنا
قوله وقادى الصواب اسقاط الهمزة لانه مفعول اراد في حاشية السيد رحمه الله الرضى منسوب الى طيحي والى
تقارنى قوله ويجتنب نوع من الابهق قوله ودبسي في حاشية السيد رحمه الله الرضى منسوب الى طيحي
قوله لا تشبه الا ربع في تمام الصواب اسقاط الهمزة لانه في النسخ قوله ولا معنى لنسبة هذين اليك اي ان جزمهما
الصواب لنسبة هذين الممددين الى جزمهما كذا في الرضى اي فيهما وهذه الجدة كبرى لقوله فان في قوله اي الثاني
لا يستعمل في الممدود استا والى ان في النصيب محض قوله اي ان كان صوابه اي في النسخ استا الى ان السنين
كتب هنا بالنون لا بالالف مع انه في النسخ النصب يكتب بالالف نحو وثبت زيد افرق بينهما حالى اي حال ذكر
المضاهى لروحه اذ في قوله نصيب السنين عنه عوضا عن الضمها في الهمزة وفي المعلوم عما قبل قوله تعالى
بابا والصواب اسقاط قوله في هيكل وفلك مغايرين وجميعين قالوا ههنا هما جميعين مغايرة لهما لانهما
مغايرين فيهما جميعا تكبير قوله عما سبق صوابه يقال قوله لانه لا نظير له لانه خبر قوة اي لو كان قوة
هذه اليمين الذي يعرف معلوم بهذه المنة قوله فكذا لك اي في قول عا طيف النقص الاجمالي كذا في
أكليل قوله له اي لكل منهما ولو في الفرية عما سبقه الارى لكان أولى قوله في الاول للنقول
اي من الجلى كذا في الوردى قوله الاجمالي تشدد الصواب والاجمالي لانه لم يطفأ ليكون جوابا آخر فيه قوله من
صيف الجى من يقطر بالجرى لانه لو وضع بدلين ما يمدد قوله واشد نحو قوله تصانيل بلف أشد والرضى من

اذا اردوا بر معنى في غيرهم قوله كما وقع في بعض النسخ حيث قيد باللفظ اذ من المعلوم ان حرف اللفظ ليس
 معنى لغويا بل يكون لغويا العرفي مطابقا قوله يعني اي الذي قوله فالأول فوقه داخل في العنارة ^{اللفظ} قوله ان
 اي العرف قوله لأن الأدب لا يفيض النسخ بل هو التعليل فهو على ما يقيهم من الأولى من جواز التفسير بغير طول
 وفي بعض النسخ على وجه التحصيل لأن الأدب فهو استدلال عن الأولوية قوله يجوز في العرف باللفظ الغير
 الجواز في العرف من التعريف التصويدي ولا حكم بينه وبين العرف الا صورة قوله وليس مقصود اي العرف قوله
 لا يجوز الاعتراض اي اعتراض الذي بعدم الموافقة بين المعرف والتعريف في التعريف واللفظ قوله لا يخفى
 بضمير التثنية والتصويدي الأخير الوجود ليرجع الى الملاقة قوله اسقاط لفظ في اللفظ اي اسقاط اللفظ اياه
 قوله او ان يقال عطف على اسقاط قوله وهو في اللفظ الذي الى قوله يقال كما معدول الى حيث بين ان العرف
 المطلق معنى لغويا وحرف الاسم معنى اصطلاحيا فليكن الماد الاصطلاحي يكون للاعتراض بعدم الموافقة
 في التعريف واللفظ وحده اذا ورد في العرف راجع أو دونه الشرح اي فيها حيث أول لرفع ذلك الاعتراض
 قوله عدل الجواز بالتدريج من صيغة التثنية الى صيغة الجواز قوله لا يخفى اي لا يلزم الجواز والقول لا يخفى
 بالاعتراض او ان ادعى استقاما للمعدول وتسمية الاسم معدولا لكون المعدول بمعنى التبعيد والآخر من التعديين
 اذا لوحظ ان جمعة المثل لللفظ القليل للاسم المعدول اي قوله لا يلزم جمعة المعدول اليه اي فهو من الخلف و
 الايضاح لا معنى لللفظ الاسفوي لما في ذلك من وجوه وعلاقة الزوم ولا يلزم التوافق في التعريف واللفظ قوله
 لكونه جمعة الزوم صوابا فكونه باللفظ التعريفية قوله لا يلزم في الاعتراض اي عن المعنى الاصطلاحي الماد هنا
 اذا لا يلزم من التوافق في التعريف واللفظ كما في المذكرة في التوافق بقوله الماد باللفظ قوله او
 اسقاط بانه قوله اذا جارأى مال قوله من يكون بالأخراج اي يتحقق بالأخراج اي بفعل الفعل قوله
 عند الاطلاق ففسر في بعض النسخ ما بينه وهو الأوضح قوله لقائل ان يقول حيل اللفظ التعريفية على
 المتبادر ولجب كما قالوا فلا يندفع الاعتراض قوله فان التمام يدور طلاقة في فرد من شأنها وهو الأولى

معد ولا تقدير عن حاشية وظرف وقاطبة وغالبية ليحصل تشابهها بنقل الذي هو معد وعن الأول عدل
 لما كانت وزناً مبنية مثل هذا عند النجزيين وأما بنوعيم فيعصمهم بقولهم ان ذوات الأصلها مبنية
 لما ذكره وأما غيرهما فغير متصرفية للتأنيث والعلمية ووجه الفرق أنهم قالوا إلا ما لم يستحق مطلقاً وكسر
 الدال يوجبها فلتبين ذوات الدال ليكون الكسر الموجب أنها لزومياً ولو جعلت معنى غير متصرف في زوال
 الكسر بالكلية بخلاف غير ذوات الدال إذ لا راء فيها فلا أمالة لأنها التكرار على التأنيث فاذ كانت على ذلك
 ما قبلها إلى الكسرة والالف إلى الياء ليكون التثنية على فسق واحد ومع ذلك اعتبر العدل التقديري فيها
 مع عدم ضرورة الياء إذ لا يتأخر باعتبار لأجله مع وجود سببين لعدم صرفها العلمية والتأنيث ضرورة للباب
 وإلى هذا المذهب ذهب إلحاح حيث مثل ماله ضرورة إلى اعتبار العدل بحفظ وطهاره ولا ضرورة لغيره حتى
 قطام وبعضهم يقولون ان كذا ذوات الدال وغيرهما مبنية غير متصرف للتأنيث والعلمية مع اعتبار العدل
 التقديري طرأ للتأنيث هذا ولا تصح في ما قبل أو يقال في بيان هذا المفاك قوله بان الأصل ان المعنى اذا كان
 مكرراً ان يكون اللفظ مكرراً لا يخفى وكأله بحج العرب فالصواب بان الأصل ان كان المعنى مكرراً
 ان يكون اللفظ مكرراً أو بان الأصل ان المعنى اذا كان مكرراً يكون اللفظ اي لفظة مكرراً قوله ذكره
 في الكلام صوابه بيان فائدة ذكره في الكلام حيث قال وفائدة قوله قوله بياناً لشمول صوابه وبياناً لشمول
 بالمعطف وهذا اتيهم يستفاد من قوله وفائدة قوله قوله وبياناً لشمول صوابه يستفاد من قوله
 فائدة لا ومن القياس على قولهم وليت الكتاب سجن أجن أقوله بياناً فائدة كون الأصل القول حذو
 فائدة وذلك الوجه هو ان المعنى التقييم والمقسم عليه مكرراً في كلامهم قوله ان كل لفظ يدل على معنى مكرراً
 ان يكون الأصل فيه تكرار اللفظ لا يخفى وكأله بحج العرب واقامة المظهر مقام المعنى فالصواب ان يقول
 ان كل لفظ يدل على معنى مكرراً الأصل فيه التكرار قوله فيلزم ان يكون اسماً للمعد لا وفيه انه بعد تعدد
 المعد بانه خروج مادة الاسم عن صيغة كذا في غير التثنية ولما قال لزم ان يكون الأصل فيه التكرار

الاحاد لكان صوابا لكن لا يحد وفيه قولان مثلا اثنين اى هذا اللفظ وفي بعض النسخ اثنان ولا فرق الا لفظ هذا
 انفسا قوله لكون متعلقا بكون الا في قوله والتحقيق اى قوله فالاصل فيه تكرار اللفظ لا اللفظ مافية من ركائز النفا
 وان لا تدرك اى اعترض على الشك فيهم حيث قال والاصل ان اذا كان اللفظ مكررا يكون اللفظ انفسا مكررا وان لم يكن
 تحقيقا وصوابا للعبارة هكذا والتحقيق ان اللفظ المكرر اذا قصد به اى بتكراره المتضمن لفظا لمكررا افادة المعنيين
 معاى جميعا اى يكون كل واحد من مقصودا باللفظ لانفاده بالذات بحيث لا يكون احدهما تقدير الآخر كما في
 خبر فيه وهو ثلث ثلث وخمسة اذ كل واحد من المعنيين مقصود بالثلاث ولا تأكيد ولا ايفاض الحق من الانفا
 قوله فالواجب فيه اى في ذلك اللفظ تكرار اللفظ فاجابا بتكرار ثلث فمردول قوله واذا قصد به اى بالتكرار المتضمن
 من لفظ كما من تقدير اللفظ الاول وتأكيدا فالاصل فيه تكرار اللفظ كما في زيد زيد فلا يجب التكرار فيه اذ يجب التأكيد قوله
 بخلاف التكرار فيما غنى اللفظون الحق وهو التقييم وبقا وقد ناطر ضيف اليه نوعين اللفظ تأمل جازما من منزهة
 الاقدام قوله ان يكون بيان كذلك ولو اتي كان اوضح قوله ويجوز ولو قال لكن يجوز لكان اول وهو محذور
 قوعى لا عطف قوله فذكر الى اى لا انتبه الى الا لكان ثلث وثلث في عبارة الشك فيهم شبهة بينهما واحاد وموحد الى
 رباع ومربع شبهة حيث قال وكذا اى كان ثلث وثلث لكان واحاد وموحد وتثا ومثنى الى رباع ومربع فلو جعل
 لا انتبه الى ان لا تقتضيان ان يكونا بي ثنائى ومثنى وبى رباع ومربع واسطر ولا واسطر سوى ثلث وثلث وتوحيدهما
 شبهة بينهما فالجواب دخولهما في المشبه قالوا انهما الجواب لانتهما اى انتهت المشبهات وانقضت برباع ومربع قوله مخالف
 لما ذكره الرضى حيث يستفاد من الرضى عدم جبرها الاعتدال في الشك حيث قال والسماع مفعول قوله في شرح
 التسليم لا تأييد لا تأييد وورد الرضى قوله على البنائى اى فعال ومفضل اى من الواحد الى العشرة قوله وحكى
 أبو حاتم اى حكى فعال الى العشرة قوله لم يستمر متشوك الى اى لم يجد ولا بطيئة في تحصيل المفضل الحجة حتى لم يست
 وادعت في عينهم تحصيل الاعتدال في بعض الحروف اعلم ان موقعه هو هنا وعبارة الرضى فنقل في التذكير كذلك و
 لفظ واحد في قوله بن يستعمل وزن فعال من واحد الى عشرة وصوابه من عشرة الى عشرة كما نقل عنه عنهم بلفظ

قوله اللفظ صواب اللفظ مكرر قوله وفي الفصح الفصح من هذه النقل بيان التي لفظ لا ثم والآري
 حيث يستفاد منهما ان المعدول عنه مكرر لفظاً ومن هذه النقل انه غير مكرر لفظاً قوله من ثلثة
 ولا تكرر اللفظ ولا في معناه قوله في اللفظ والمعنى متعلق بالمعدول لا بالتكرار قوله مزدوجين
 اي زوجاً وزوجاً قوله الواحدان المتكررة صواب المتكررة قوله الواحدان صواب لا سال الواحدان
 قوله لم لا يجوز ان يكون ثلثة صواب ثلثة تكرر بالتكرار قوله العشرة أي العف العام أي الالفاظ الالفاظ
 من جنس الرجل بالمعنى اللطفي من نوعه ايها جملته بالمعنى العرفي قوله وعدمه أي عدم المنافع والتكرار
 باعتبار التكرار ولو قال وعدمها لكان أوضح وإياك أن تدبج الفصح إلى اشتراك الالفاظ ليست با
 اعتبار عدم الاشتراك وهو ظاهر قوله وان اريد ما استعمل وفي بعض النسخ وان اريد به اللفظ قوله الماد
 بقولنا صواب بان اللفظ قوله ناسخ في المذكور وفي بعض النسخ النسخ المذكور قوله بما ذكره سابقاً
 أي النسخ في تعريف العدل قوله واستلزام اللفظ صواب أو استلزام اللفظ بأو الفاصلة كما في النسخ قوله
 يظهر صواب حتى يظهر أو يظهر قوله صدق العدل اللفظ وفي بعض النسخ صدق تعريف العدل قوله امرأة
 أخرى الصواب السقاط من البين لما مر أنه لا يستعمل اللفظ في جنس المذكور الأول والمرأة ليست جنس
 زيد كما سبق من قوله فالرجل والمرأة في الاشتراك جنس أو ان وهند وامرأة أخرى ليكن مثلاً لا يثبت
 في الثانية أيضاً تأمل قوله لان اللفظ صواب انه لاللفظ تأمل قوله لئلا يتوهم الاعراب لأن حركته
 الاعرابية الفصح لكونه ظرفاً فليكن اللفظ البنائية قوله على الصبا أي المشرق يكون عارضاً اما في قوله
 لأجل الله وامرأة حين فليكون لأجل الاضافة وكلاهما عارضاً قوله تلك المعرفة أي المعرفة التي هي معرفة الله
 قوله تقديره على أي سبب تقديره اللفظ وجوبه سببية أنه لا يحتج التعريف اللامي مع التعريف العملي
 وفي بعض النسخ بعد قوله لم يقصد به تلك المعرفة كان تكرر كما مر وان قصد به تلك المعرفة باعتبار
 كان مبتدأ المقضية عن الآدم كأمس وان قصد به تلك المعرفة انتهم وجمل تصويها فوجه السهو

تكرر لفظ تلك المعرفة فوقه نظر الناسخ على الثاني واقول وان لم يكن تصويبا لكنه أولى لكن وجب عليه
 حذف لفظ تلك تأمل قوله اي عليه بنفسه اي الاعلية الشخص في المنه في بعض النسخ في التسهيل اي في لغة بني
 نعيم فساير لئلا يتوهم انهم يجتهدون في الخوض كسبويه مثلا قوله واللفظة بنائها صورها واللفظة لفظها بنائها
 قوله امس معرب الخ وفي بعض النسخ ان امس معرب الخ قوله وجه الفتح اي بين الأحوال الستة لاسم
 من يتبع بما في الآدي قوله بالاسماء صورها بالاسماء قوله بنين اي اعتبر نفس مع الاسم قوله او غير منفي
 اي ان اعتبر العلية للقدرة قوله لو وجد بيني صورها ولا غير منفي قوله واليد تشير كلام الرضي الخ ان
 الرجوع الضمير الى جواب المذكور فامر الاشارة لمشكل جدا الى عدم البناء فليس بانها تلحق مع عدم فائدة مع
 فاعلم في الكلام سقط قيل واليد وهو مع خفا تعنيهما او يرجع الضمير الى السؤال تدبر قوله ظهوره في امس
 وقام كلام الرضي لانك اذا قلت كلمة صباحا ومساء وقصدت صباح يومك ومساء ليلتك لم يتبين لغيرهما
 كما يتبين في قولك لقيت امس انتهى اي اذ يمكن ان لا يفهم غير صباح يومك ومساء ليلتك قوله ادرج
 لفظ الظاهر الصواب تكبره قوله في الموضع اي في قوله ظاهر الشيء والجمع للمؤنث وفي قوله عن ظاهر الواحد
 المذكور قوله لا في اي العدل والمعدل وعنه يستوي في الجمع لان افضل من يستوي فيه المذكور للمؤنث والمفرد
 ولانني في قوله عن الواحد صورها عن الواحد المذكور قوله وان كان باعتبار الخ وفي بعض النسخ وان كان فيه عمل
 باعتبار وعي الاول يرجع ضمير كان الى العدل في ضمن المعدول قوله استلزام اي الواحد المذكور قوله لا يوجد
 المعدول في نسخ العدل قوله بتفسير المصنف اي بخلاف تفسير الرضي كما سبق وهو اخراج اللفظ عن الاصل ان
 يكونا مع من المصنف او استلزام كلمة اخرى كن هنا قوله في الصورة الحقيقية لكيفية صورها ولا لكيفية
 ادلائم مع مدخولها الشدة الامتزاج تسمى بظن بخلاف افضل من قوله او لا تتصل صورها المستعملين قوله الآتي
 اخبر جمع اخرى كما قال الآدي قوله لعدم احتياج اخرى واواخر الاولى ان يضم اليها اخر مفردا كذا في قوله
 بيان وزلا الفصل والوصفية قوله مخالفة النسخ اي جمع للمؤنث السم الاصل اي جمع للمذكر السام قوله

من تلك الوجوه الى التنوين والبناء والاضافة الاخرى قوله فالاصل وفي بعض النسخ فان الاصل
قوله ثلاثين ثم عدى صوابه كما في تمح الا قوله في ان يكون الصواب اسقاط في قوله تابع ذلك

المضاف اليه الحق في الصواب تابع ذلك المضاف على المضاف اليه الحق وفي قوله

والتقدير الاعلاليه او بداهه سابع صواب الاعلاليه سابع او بداهه صابع

قوله انما يعتبر ذلك اى التعريف الاضافى لقوله لا يبين فيه

متانہ فی حکم المنصف اقوالہ والکتاب التبرید بالاراضی

والجواب بالواقعة ذهبا إلى التعميم أي مع الاختصاص

فلا یردان من کل شیئی عام قوله اولی اشیا

إلى ابن القيس الذي في الآتي من قوله كما يحسن

قیاس اور الحکیف یکون فی حکم امر

قوله يعني صوتيه من قوله

بلفظ: أجمعوا صوابه

فلفظ اُجھول

7

تم الكتاب بمولانا الملك الوهاب والى الله حمدًا وثناءً

نعمه و بکافه مردم سنه ثلثه و ثمانی و

التمهة والفجرية على صاحبها

افضل الصلاة وأتم الخمسة مالا حيلة

الناس وفلاح مسك الختام //

وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى اله وصحبه وسلم

المخرج الى روبرت جليلي محمد سعيد بن ملا خليل

میدان الفجر